

[illegible]

الحمد لله

هذا كتاب القدوري مؤلفه أبو الوفاء

البغدادية واسم محمد بن محمد بن علي

طهارة صلوة زكاة صوم حج
بيع صرف رهن حجر انقار
احراز شفعة شركة مضاربة وكالة
كفالت حوالة صلح هبة وقف غصب
وديعة عارية لقيط لقطعة خنثى مفقود
ايقاق الموافق ماذون مزاعة مساقاة
نكاح رضاع طلاق رجعة نفقات
عتاق مكاتب ولاء جنات ديانات
قسامة معاقلة حدود سرقة اشربة
صيد اصحية ائمة دجوى شهادت ادر الفتنة
قسمة اكرام سير خرو الاباحة وصايا

فرائض ١٨٢ ١٧٩ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٧

قال المص كتاب الظهارة ولم يقل باب
الظهارة لانه كل موضع يذكر فيه بالقرآن
معنى كتاب وكل موضع لا يذكر بالقرآن يسمى باب

هذا كتاب العزوري من المجتهدين رحم الله عليهما

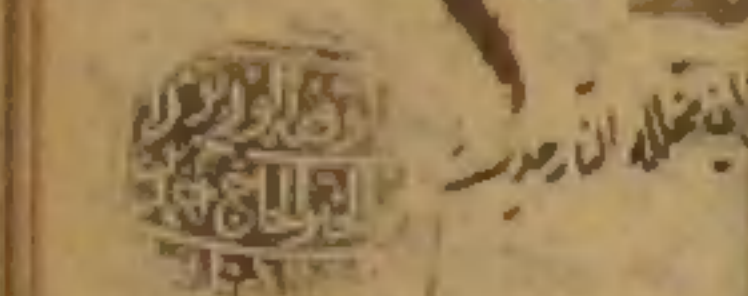
بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على
محمد وآله اجمعين **كتاب الظهار** قال
الله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلوة فا
غسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق وامسحوا
برؤوسكم وارجلكم الى الكعبين **ف**فرض الظهارة غسل
لاعضاء الثلاثة ومنع الرأس والرفقان والكعبان
يدخلان في الغسل **ل**لمنفرد في منع الرأس مقدار
الناصية وهو ربع الرأس لما روي المغيرة بن شعبة
رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم في سبابة فوال وتو
ضأه ومنع على ناصيته وخفيه وسن الظهار
غسل اليدين قبل خالهما الاناء اذا سيقظ المتوضي

نقل يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق وامسحوا برؤوسكم وارجلكم الى الكعبين
الصلوة مشروطة بالشرط
منه على الشرط
فان قيل كان بالظهار ولم يقل
الصلوة لان الظهارة شرط
في الصلوة مشروطة بالشرط

الظهار في اللغة انما هو
الظهار في اللغة انما هو
الظهار في اللغة انما هو

لقد دهم

من نومه ولا يغسل يده في الاناء حتى يغسلها ثلاثا
فانه لا يدري اين بانت يده ونسبة الله تعالى في ابتداء
الوضوء والشواك والمضمضة ولا تستنشق ومسح
الاذنين وتحليل اللحية والاصابع وتكرار الغسل
الى الثلث **و**يسحب للمتوضي ان ينوي الظهارة ويستوي
رأسه بالمشح ويرتب الوضوء فيبتداء بما بداه الله تعالى بذكره
وبالميا من والمهاتي النافضة للوضوء كل ما خرج
من السبيلين ومن غير السبيلين كالدخول والقيح والضرب
اذا خرج من اليد ف تجاوز الى موضع يلحقه حكم التطهير
واقفي اذا كان ملام القه والنوم مضطجعا او مضطجعا
او مستندا الى شيء لو ازيل عنه لسقط والغلبة على
العقل بالاشغاء والجنون والفهم في كل صلوة
ذات ركوع وسجود وفرض الغسل للمضمضة والانشاء



انما هو الظهار في اللغة
الظهار في اللغة انما هو
الظهار في اللغة انما هو

و^يغسل سائر البدن وسنة الغسل ان يبدأ المغتسل
في غسل يديه و^يفرجه و^يزيل النجاسة عن بدنه ان كانت
عليه ثم يتوضأ وضوءه للصلاة الأرجل ثم يفيض الماء
على رأسه وسائر جسده ثلاثا ثم يتنحى عن ذلك المكان
فيغسل رجله وليس على المرأة ان تنفض صفائرها في
الغسل اذ بلغ الماء أصول شعرها والمعاني الموجبة للغسل
انزال المني على وجهه الدخول والشهوة من الرجل والمرأة
والتقاء الختانين من غير انزال والحيض والتفاس
وسن رسول الله صم الغسل للجمعة والعيدين وعرفت
وعند الاحرام وليس في المذي والودي غسل وفيهما
الوضوء والظهارة من الاخذات جائرة بماء السماء والودية
والعينون والابار وماء البحار ولا يجوز الظهارة بماء اعتصر
من الشجر والثر ولا بماء غلب عليه غيرة فخرجته عن

هذا هو الغسل
في سنة الغسل
ان يبدأ بالماء
ويغسل يديه
ويفرجه
ويزيل النجاسة
عن بدنه
ان كانت
عليه
ثم يتوضأ
وضوءه للصلاة
الأرجل
ثم يفيض الماء
على رأسه
وسائر جسده
ثلاثا
ثم يتنحى
عن ذلك المكان
فيغسل رجله
وليس على المرأة
ان تنفض صفائرها
في الغسل
اذ بلغ الماء
أصول شعرها
والمعاني الموجبة
لغسل
انزال المني
على وجهه
الدخول
والشهوة
من الرجل والمرأة
والتقاء الختانين
من غير انزال
والحيض
والتفاس
وسن رسول الله
صم الغسل
للجمعة
والعيدين
وعرفت
وعند الاحرام
وليس في المذي
والودي غسل
وفيهما
الوضوء
والظهارة
من الاخذات
جائرة بماء
السماء والودية
والعينون
والابار
وماء البحار
ولا يجوز
الظهارة
بماء اعتصر
من الشجر
والثر
ولا بماء
غلب عليه
غيرة
فخرجته عن

هذا هو الغسل
في سنة الغسل
ان يبدأ بالماء
ويغسل يديه
ويفرجه
ويزيل النجاسة
عن بدنه
ان كانت
عليه
ثم يتوضأ
وضوءه للصلاة
الأرجل
ثم يفيض الماء
على رأسه
وسائر جسده
ثلاثا
ثم يتنحى
عن ذلك المكان
فيغسل رجله
وليس على المرأة
ان تنفض صفائرها
في الغسل
اذ بلغ الماء
أصول شعرها
والمعاني الموجبة
لغسل
انزال المني
على وجهه
الدخول
والشهوة
من الرجل والمرأة
والتقاء الختانين
من غير انزال
والحيض
والتفاس
وسن رسول الله
صم الغسل
للجمعة
والعيدين
وعرفت
وعند الاحرام
وليس في المذي
والودي غسل
وفيهما
الوضوء
والظهارة
من الاخذات
جائرة بماء
السماء والودية
والعينون
والابار
وماء البحار
ولا يجوز
الظهارة
بماء اعتصر
من الشجر
والثر
ولا بماء
غلب عليه
غيرة
فخرجته عن

طبع للماء كالاشربة والخل وماء الباقلاء واللرق
وماء الزردج ويجوز الظهارة بماء خالطه شيء طاهر
فقير لحر او صافه كماء المذ والماء الذي يخالطه الاثنان
والصابون والزعفران وكل ماء وقعت فيه النجاسة
لم يجز الوضوء به قليلا كان او كثيرا لان النبي صم امر بحفظ
الماء الدائم من النجاسة فقال لا يبولن احدكم في الماء
الدائم ولا يغتسلن فيه من الجنابة واقا الماء الجاري
اذا وقعت فيه نجاسة جاز الوضوء منه اذا لم ير لها اثر
لانها لا تستقر مع جريان الماء والغدير العظيم
الذي لا يتحرك احد طرفيه يتحرك الطرف الآخر وقعت
نجاسة في احد جانبيه جاز الوضوء من الجانب الآخر
لان الظاهر ان النجاسة لا تصل اليه وموت ما ليس له
نفس سائلة في الماء لا ينجسه كالبق والذباب

هذا هو الغسل
في سنة الغسل
ان يبدأ بالماء
ويغسل يديه
ويفرجه
ويزيل النجاسة
عن بدنه
ان كانت
عليه
ثم يتوضأ
وضوءه للصلاة
الأرجل
ثم يفيض الماء
على رأسه
وسائر جسده
ثلاثا
ثم يتنحى
عن ذلك المكان
فيغسل رجله
وليس على المرأة
ان تنفض صفائرها
في الغسل
اذ بلغ الماء
أصول شعرها
والمعاني الموجبة
لغسل
انزال المني
على وجهه
الدخول
والشهوة
من الرجل والمرأة
والتقاء الختانين
من غير انزال
والحيض
والتفاس
وسن رسول الله
صم الغسل
للجمعة
والعيدين
وعرفت
وعند الاحرام
وليس في المذي
والودي غسل
وفيهما
الوضوء
والظهارة
من الاخذات
جائرة بماء
السماء والودية
والعينون
والابار
وماء البحار
ولا يجوز
الظهارة
بماء اعتصر
من الشجر
والثر
ولا بماء
غلب عليه
غيرة
فخرجته عن

والزنايير والعقارب وموت ما يعيش في الماء فيسد
لا يفسد الماء كالثمك والصفدر والشرطان
والماء المستعمل لا يجوز استعماله في طهارة الأخداث والمستعمل
كل ماء أزيل به حدث أو استعمل في البدن على وجه القرينة
وكل ما يبذغ فقد طهر وجازة الصلوة فيه والوضوء
منه لا يجلد الخنزير والأدمى وشعر الميتة وعظها
وعصها وحافرها وقرنها طاهر وإذا وقعت في البئر
نجاسة نزلت ماؤها وكان نزع ما فيها من الماء طهارة
لها وإن ماتت فيها فارة أو عصفورة أو صغيرة أو
سودانية أو ^{بجيرة} إبرة ص نزع منها عشرون دلوًا
إلى ثلثين دلوًا بحسب كبر الدلو وصغرها وإن ماتت
فيها حمامة أو دجاجة أو ^{كبد} سبب نزع منها من أربعين
دلوًا إلى ستين دلوًا وإن مات فيها كلب أو شاة أو آدمي

نزع جميع ما فيها من الماء وإن اتفق الحيوان أو تفتخ
نزع جميع الماء صغر الحيوان أو كبر وعدد الدلاء
يعتبر بالدلو الوسط المستعمل للأبار في البلدان وإن
نزع منها بدلو عظيم قدر ما يسع من الدلو الوسط
فاحسب به جاز وإن كانت البئر معبأة لا تنزع ويجب
نزع ما فيها آخره مقدار ما كان فيها من الماء
وقد روي عن محمد بن الحسن أنه قال ينزع منها
ما بين مائتي دلو إلى ثلثمائة دلو وإذا وجد في البئر
فارة أو غيرها ولا يذرون متى وقعت ولم تفتح ولم تفتح
أعادوا صلوة يوم وليلة إذا كانوا نزلوا منها وغسلوا
كل شيء أصابه ماؤها وإن كانت قد انفتحت أو تفتحت
أعادوا صلوة ثلاثة أيام ولياليها في قول أبي حنيفة
وفي قولهما ليس عليهم إعادة شيء حتى يحققوا متى

وقعت وسور الأدي وما يؤكل لحم طاهر وسور الكلب
 والخنزير وسباع البهائم نجس وسور الهرة والرجلجة
 المختلطة وسباع القطير وما يسكن في البيوت مثل الحية
 والفأرة مكره وسور الحمار والبغل مشكوك
 فيها فإن لم يجد غيرهما توضأ بهما وتيمم وباتهما يدا
 جاز **باب التيمم** ومثل تجد الماء وهو مسافر
 أو خارج المصربيه وبين المصربين الليل أو أكثر أو كان تجد
 الماء إلا أنه مريض يخاف أن يستعمل الماء اشتد مرضه
 أو خاف الجنب أن اغتسل بالماء أن يقتله البرد أو يمرضه
 فله أن يتيمم بالصعيد **والتيمم ضربان** يمسح بالحدريهما
 وجهه ويمسح بالآخرى يديه إلى المرفقين **والتيمم في الجنابة**
 والحديث سواء ويجوز التيمم عند لي خيفة ومخدر خفها الله
 بكل ما كان من حسن الأرض كالتراب والرمل والحجر

لا يخلو خطوة كل
 خطوة ذراع ونصف
 راع العامة
 أربعة وعشرون
 شعاعاً بعدد حروف
 الحمد لا الله محمد رسول
 الله صلى الله عليه وسلم

والحجر

والحل والجص والنورة والزيتنج وعند أبي يوسف
 لا يجوز الأبالتراب والرمل خاصة والنية فرض في التيمم
 ومستحبة في الوضوء وينقض التيمم كل ما ينقض الوضوء
 وينقضه أيضاً رؤية الماء إذا قدر على استوائه ولا يجوز
 التيمم إلا بالصعيد الطاهر ويستحب لمن لم يجد الماء
 في أول الوقت وهو يرجو أن يجد الماء في آخر الوقت أن يؤخر
 الصلوة إلى آخر الوقت فإن وجد الماء توضأ به ولا يتييم
 ويصلي تيممه ما شأ من الفرائض والتوافل ويجوز التيمم
 للصبي في المصرا إذا حضرت الجنابة والولي غيره يخاف
 أن اشتغل بالطهارة أن تقوته صلوة الجنابة فانه يتييم
 ويصلي وكذلك من حضر العيد فخاف أن اشتغل بالطهارة
 أن تقوته صلوة العيد فانه يتييم ويصلي وإن خاف من
 شهر الجمعة أن اشتغل بالطهارة أن تقوته صلوة الجمعة

التيمم لصلوة الجنابة مخافة الفوت ومثل
 ثم حضر آخرى قال أبو حنيفة وأبو يوسف
 لا يبيد التيمم وقال محمد يتييم ثانياً وانقض
 إذا كان بينهما مقدار ما لا يخطئ
 يتوضأ ولا يبيد التيمم

فإنه لا يتم ولكنه يتوضأ فان أدرك الجمعة صلما
والأصلي الظهر أربعاً وكذلك اذا ضاق الوقت فحتم ان
توضأ فان الوقت فانه لا يتم ولو كان يتوضأ ويصلي
فائتةً والمسافر اذا شرب الماء في رحله فليتم وضوءه ثم ذكر
الماء بعد ما صلى لم يعد وضوءه عند اي خيفة ومحتد
رحمهما الله وقال ابو يوسف يعيد وليس على الميتة اذا لم
يغلب على ظنه ان يقره ماءً ان يطلب الماء فان غلب
على ظنه ان هناك ماءً نجس ان يتم حتى يطلبه وان كان
مع رفيقه ماءً طلبه منه قبل ان يتم فان منعه منه
يتم ويصلي **باب المسح** المسح على الخفين جائز
بالسنة من كل حدث موجب للوضوء اذا البس الخفين
على طهارة كاملة ثم اخذت فان كان مقيماً مع يوماً وليلة
وان كان مسافراً مسح ثلثة ايام ولياليها وابتدأ

عقبت الحديث والمسح على الخفين على ظاهرهما خطوة طاً
بالاصابع يبدأ من رؤس اصابع الرجل الى الساق
وفرض ذلك مقدار ثلثة اصابع ^{من اصابع} اليد ولا يجوز المسح
على خفيف فيمخرق كثير يبين منه مقدار ثلث اصابع من
اصابع الرجل الضغفار وان كان اقل من ذلك جاز ولا يجوز
المسح على الخفين لمن وجب عليه الغسل وينقض المسح على
الخفين كل ما ينقض الوضوء وينقضه ايضا تزع الخف
ومضى المدة فاذا تمت المدة تزع خفيه وغسل بجليه وصلى
وليس عليه عادة بقية الوضوء ومن ابتداء المسح وهو
مقيم مسافر قبل تمام يومه وليلة مسح تمام ثلثة ايام
ولياليها ومن ابتداء المسح وهو مسافر ثم اقام فان
كان مسح يوماً وليلة او اكثر لزمه تزع خفيه
وغسل بجليه وان كان مسح اقل من يوم وليلة نعم مسح

يوم وليلة ومن لبس الجرم فوق الخف مسح عليه
 ولا يجوز المسح على الجوزين عند أبي حنيفة رحمه الله
 الا ان يكونا مجليدين او متعلين وقال لا يجوز اذا كانا ثخينين
 لا يشقان ولا يجوز المسح على العمامة والقلنسوة والبرقع
 والقفازين ويجوز المسح على الجبائر وان شذها على غير
 وضوء فان سقطت عن غير برء لم يبطل المسح وان
 سقطت عن برء بطل المسح **باب الحيض** اقل الحيض
 ثلثة ايام ولياليها وما نقص من ذلك فليس بحيض
 وهو استحاضة واكثر الحيض عشرة ايام ولياليها وما زاد
 عن ذلك فهو استحاضة وما تراه المرأة من الحرة والصفوة
 والكدرية في ايام الحيض فهو حيض حتى ترى البياض
 الخالص والحيض يسقط عن الحيض الصلوة ويجزئ
 عليها الصوم وتقضي الصوم ولا تقضي الصلوة

لا يشقان ولا يجوز المسح على الجبائر وان شذها على غير وضوء فان سقطت عن غير برء لم يبطل المسح وان سقطت عن برء بطل المسح

ولا تدخل

ولا تدخل المسجد ولا تطوف بالبيت الحرام ولا ياتنها زوجها
 ولا يجوز للحائض ولا للحنب قراءة القرآن ولا يجوز لمحدث
 مسن المصحف الا ان يثخذه بفلقه وان انقطع دم الحيض
 لاقل من عشرة ايام لم يجز وطها حتى تقبل او يضي عليها
 وقت صلوة كامل وان انقطع دمها عشرة ايام جاز
 وطها قبل الغسل والطهر اذا غلبت الدمين في مدة
 الحيض فهو كالدم الجاري واقل الطهر خمسة عشر
 يوما ولا غاية لاكثره ودم الاستحاضة هو ما تراه المرأة
 اقل من ثلثة ايام واكثر من عشرة ايام فحكمه حكم الرغاف
 الدائم لا يمنع الصلوة ولا الصوم ولا الوطى واذا زاد الدم
 على عشرة والمرأة عادة معروفة ردت الى ايام عادتها
 وما زاد على ذلك فهو استحاضة وان ابشرات مع البلوغ
 مستحاضة فحيضها عشرة ايام من كل شهر والباقي

وفي ايام الحيض لا تقضي الصلوة ولا الصوم ولا تطوف بالبيت الحرام ولا ياتنها زوجها

استحاضة والمستحاضة ومن بر سلس البول والرعاف
الزائم والجرح الذي لا يرقأ يتوضؤون لوقت كل صلاة
فيصلون ما شاؤا من الفريضة والتوافل بذلك الوضوء
في الوقت فإذا خرج الوقت بطل وضوهم وكان عليهم
إعادة الوضوء لصلاة أخرى والتفاس هو الذي يخرج
عقب الولادة والدم الذي تراه المرأة الحامل وما تراه
المرأة في حال ولادتها قبل خروج الولد استحاضة
وأقل التفاس لأحد له وأكثره أربعون يوما وما زاد
على ذلك وهو استحاضة وإذا تجاوز الدم على الأرضين
وقد كانت هذه المرأة ولدت قبل ذلك ولها عادة
معروفة في التفاس ردت إلى أيام عادتها وإن لم يكن
لها عادة فانتها تفاسها أربعون يوما ومن ولدت
ولدين في بطن واحد فتفاسها ما خرج من الدم عقب

الولد الأول عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما وقال محمد
وزفر من عقب الولد الثاني **باب لا نجاسة** تطهير
النجاسة ولجب من بدن المصلي وثوبه والمكان الذي يصلي
عليه ويجوز تطهير النجاسة بالماء ويكفي ما ينع طاهر يمكن
إذا التها به كالحل وماء الورد وإذا أصاب الخف نجاسة
لهاجره فحفت فذلك بالأرض جاز والمشي نجس يجب غسل
رطبه فإذا جف على الثوب إخراج فيه الفرق والنجاسة
إذا أصابت المرأة أو السيف أكتفي بمسحها وإن أصابت
الأرض نجاسة فحفت بالشمس وذهب أثرها جازة الصلوة
على مكانها ولا يجوز التيمم منها ومن أصابه من النجاسة
المغلظة كالدم والبول والغائط والخمر مقدار الدرهم
وماد ونجاست الصلوة معه فإن زاد لم تجز ومن أصابه
النجاسة المخففة كبول ما يؤكل لحمه جازة الصلوة معه

ما لم يبلغ ربع الثوب وتطهير النجاسة التي يجب غسلها
على وجهين فما كان له منها عين مرتبة فطهارتها زوال
عنها إلا أن يبقى من أثرها ما يشق إزالته وما ليس عين
مرتبة فطهارتها أن يغسل حتى يغلب على ظن الفاسل
أنه قد طهر والاستنجاء سنة يجزئ فيه الحجر وما قام مقامه
بمنحه حتى ينقيه وليس فيه عدد مستنون وغسله بما
الماء أفضل فإن تجاوزت النجاسة من مخرجها لم يجز
فيه إلا الماء ولا يستنجى بغيره ولا يروث ولا يطعم
ولا يمينه **كتاب الصلوة** أول وقت الفجر إذا طلع
الفجر الثاني وهو البياض المعترض في الأفق وآخر وقتها
ما نطلع الشمس وأول وقت الظهر إذا زالت الشمس
وآخر وقتها عند إخمادها إذا صار ظل كل شيء
مثله سوى في الزوال وقال إذا صار ظل كل شيء

مثله وأول وقت العصر إذا خرج وقت الظهر على القولين
وآخر وقتها ما لم تقرب الشمس وأول وقت المغرب
إذا غربت الشمس وآخر وقتها ما لم يغيب الشفق وهو
البياض الذي في الأفق بعد الحرة عند أي خففة روح وعند
هو الحرة وأول وقت العشاء إذا غاب الشفق وآخر وقتها
ما لم يطلع الفجر الثاني وأول وقت الوتر بعد العشاء
وآخر وقتها ما لم يطلع الفجر الثاني ويستحب الإسفار
بالفجر والبراد بالظهر في الصيف وتقديهما في الشتاء
وتأخير العصر ما لم تغرب الشمس وتجيل المغرب وتأخير
العشاء إلى ما قبل ثلث الليل ويستحب في الوتر لمن يالف
صلوة الليل أن يؤخر الوتر إلى آخر الليل فإن لم يثق بالآ
تياه أو تر قبل النوم **باب الأذان** الأذان سنة مؤكدة
للصلوات الخمس والجمعة دون ما سوىها وصفته

ان يقول الله اكبر الله اكبر الى اخره ولا ترجع فيه ويزيد
 في اذان الفجر بعد الفلاح الصلوة خير من النوم مرتين
 والاقامة مثل الاذان الا انه يزيد فيها بعد الفلاح
 فقامت الصلوة مرتين ويتسلى في الاذان ويجدد
 في الاقامة ويستقبل بهما القبلة فاذا بلغ الى الصلوة
 والفلاح حول وجهه يمينا وشمالا ويؤذن للقائبة
 ويقوم فان فاتته صلوات اذن للاولى واقام وكان
 مختارا في الباقية ان شاء اذن واقام وان شاء اقصر
 على الاقامة وينبغي ان يؤذن ويقوم على صهارة فان اذن
 على غير وضوء مجاز وبكره ان يقم على غير وضوء او يؤذن
 وهو جنب ولا يؤذن لصلوة قبل دخول وقتها الا في الفجر
 عند ابي يوسف **باب شرط الاقامة**
 ان يتقدمها على المصلي ان يقدم الطهارة من المحدث

والجواز

والانحاس على ما قدمناه ويستتر عورتها والعورة من
 الرجل ما تحت الشرة الى الركبة والركبة من العورة وبدن
 المرأة الحرة كله عورة الا وجهها وكفيها وقدميها وما
 كان عورة من الرجل فهو عورة من الامة وبطنها وظاهر
 عورة وما سوى ذلك من بدنهما فليس بعورة ومن لم
 يجد ما يزيل به النجاسة صلى معها ولم يعد الصلوة ومن لم
 يجد ثوبا صلى عريانا قاعدا يومي بالركوع والسجود فان
 صلى قائما اجزاءه والا قول افضل وينوي الصلوة التي يدخل
 فيها بنية لا يفصل بينها وبين التحرية بعمل ويستقبل القبلة الا
 ان يكون خائفا فيصلي الى اي جهة قدر فان اشبهت عليه
 القبلة وليس بحضرة من يسأله عنها اجتهد وصلي فان
 علم انه اخطأ بعد ما صلى فلا اعادة عليه وان علم
 ذلك وهو في الصلوة استدار الى القبلة ونى على صلواته

باب صفة الصلوة فرائض الصلوة ستة
الخرعة والقيام والقراءة والركوع والسجود والقعدة الآخرة
مقدار التشهد وما زاد على ذلك فهو سنة فإذا دخل
الرجل في الصلوة كبر ورفع يديه مع التكبير حتى يجازي
بابهاميه شيئا من أذنيه وأن قال بدلا من التكبير الله أجل
وأعظم والرحمن أكبر اجزأة عند أي خيفة ومخافة
وقال أبو يوسف رحمه الله عليه لا يجوز الألفاظ التكبير
ويعتد بیده اليمنی علی اليسری و يضعهما تحت سترته ثم يقول
سبحانك اللهم وبحمدك إلى آخره ويستقيذ بالله من الشيطان
الرجيم ويقراء بسم الله الرحمن الرحيم ويستبرهات ثم
يقراء قلحة الكتاب وسورة معها أو ثلث آيات من أي
سورة شاء وإذا قال الإمام ولا الضالين قال أمين
ويقولها المؤمنون ويخفونها ثم يكبر ويركع ويعتد بیدیه علی

وإذا كان في الصلاة
فإذا كان في الصلاة
فإذا كان في الصلاة

ركعة

ركبته ويفرج بين أصابعه ويبسط ظهره ولا يرفع رأسه
ولا ينكسه ويقول في ركوعه سبحان ربّي العظيم ثلثا
وذلك إذا ناه ثم يرفع رأسه ويقول سمع الله لمن حمده و
يقول المؤمن ربنا لك الحمد فإذا استوى قائما كبر وسجد
واعتمد بیدیه علی الأرض ووضع وجهه بين كفيه وسجد
على أنفه وجهته فإن اقتصر على أحدهما جاز عند أبي
خليفة رحمه الله وقال الأرملة لا يجوز الاقتصار على الأنف إلا
من عذر وأن سجد على كور عمامته أو فاضل ثوبه جاز
ويبدب ضبعيه ويجافي بطنه عن فخذه ويوجه أصابع
رجليه نحو القبلة ويقول في سجوده سبحان ربّي الأعلى ثلثا
وذلك إذا ناه ثم يرفع رأسه ويكبر فإذا أطمأن جالسا
كبر وسجد فإذا أطمأن سجد أكثر واستوى قائما
على صدور قدميه ولا يقعد ولا يعتد بیدیه علی الأرض

ويُفعل في الركعة الثانية مثل ما فعل في الأولى إلا أنه لا
يستفتح ولا يتعوذ ولا يرفع يديه إلا في التكبيرة الأولى فإذا
رفع رأسه من السجدة الثانية في الركعة الثانية افترش
رجله اليسرى وجلس عليها ونصب اليقى نصبا ووجهه
أصابه نحو القبلة ووضع يديه على فخذه وبسط أصابعه
ويتشهد والتشهد أن يقول التحيات لله والصلوات وا
لطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته
السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله
إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ولا يزيد على
هذا في القعدة الأولى ويقراء في الركعتين الأخيرين فاتحة
الكتاب خاصة فإذا جلس في آخر الصلوة جلس كما جلس
في الأولى وتشهد وصلى على النبي عم ودعا بما شاء مما
يشبه الفاظ القرآن والأدعية الماثورة ولا يدعوا بما

يشبه كلام الناس ثم يسلم عن يمينه ويقول السلام عليكم
ورحمة الله ويسلم عن يساره مثل ذلك ويجهر بالقراءة
في الفجر والركعتين الأولىين من المغرب والعشاء إن كان اماما
ويخفي القراءة فيما بعد الأولىين وإن كان منفردا فهو
مخبر أن شاء جهر واستمع نفسه وأنشأ خافت ويخفي الأمام
القراءة في الظهر والعصر والوتر ثلاث ركعات لا يفصل بينهن
بسلام ويقت في الثالثة قبل الركوع في جميع السنة ويقراء في كل
ركعة من الوتر بفاتحة الكتاب وسورة معها فإذا أراد
أن يقت كبر ورفع يديه ثم قنت ولا يقت في صلوة غيرها
وليس في شيء من الصلوات قراءة سورة بعينها لا يجزئ فيها
غيرها ويكره أن يتخذ سورة بعينها الصلوة لا يقرأ فيها
غيرها وأدنى ما يجزئ من القراءة في الصلوة ما يتأوله
اسم القرآن عند أبي حنيفة رحمة الله وقال أبو يوسف ومحمد

شعره ولا يشبك يديه ولا يكف ثوبه ولا يلتفت
 ولا يقي اقصاء الكلب ولا يرد السلام بلسانه
 ولا يديه ولا يترتع الا بعذر ولا يؤكل ولا يشرب
 فان سبق الحدث انصرف وان كان اماما استخلف
 وتوضاء وتبني على صلوته ما لم يتكلم والاستيناف
 افضل وان نام فاحتلم او جن او اغشى عليه اوقمته
 استأنف الصلوة والوضوء جميعا وان تكلم في صلوته
 عامدا او ساهيا بطلت صلوته فان سبقه الحدث
 بعد ما قعد قدر التشهد توضاء وسلم وان تعد
 الحدث في هذه الحالة او تكلم او عمل عابثا في الصلوة
 بطلت صلوته وان رآي المنيتم الماء في صلوته بطلت
 وان رآه بعد ما قعد قدر التشهد او كان ما سحا على
 الخبز فانقضت مدة مسحه او خلع خفيه بهل

١١

رقيق او كان امتيا قلع سورة او عريانا فجد ثوبا او موبيا
 فقد رعى الزكوع والستود او تذكر ان عليه صلوة قبل
 ذلك او احدث الامم القاري فاستخلف امتيا او طلعت
 الشمس في صلوة الفجر او دخل وقت العصر في الجمعة
 وكان ما سحا على الجيزة فسقطت عن بر او كان
 صاحب عذر فخرج وقت صلوته او كان صاحب
 عذر فانقطع عذره بطلت صلوته في قول ابن حنيفة
 رح وقال رحمه مت صلوته في هذه المسائل كلها
باب نقض الصلوة ومن فاتته صلوة قضاها اذا
 ذكرها وقدمها على صلوة الوقت الا ان يخاف
 فون صلوة الوقت فيقدم صلوة الوقت ثم يقضي الفائتة
 فان فاتته صلوات رتبها في القضاء كما وجبت في الا
 صل الا ان تزيد الوائت على ست صلوات فيسقط

او لا يضيء الوقت اما حاله النسيان فانه
 اذا فعل الفجر فطلى الظهر وهو ليس بفقيه
 يجوز ان يركع بعد الفجر في الظهر فانه
 يجوز ان يركع في الظهر فانه لا يركع في وقت
 مع المنيتم في وقت الصلاة فانه لا يركع في وقت
 ان عليه الفجر من حين قد ان بدا
 بانماش ولا يركع في وقت الصلاة فانه لا يركع في وقت
 لا يركع في وقت الصلاة فانه لا يركع في وقت
 ان قال الصلوة بغير وقت او ما قال في وقت
 ان يركع في وقت الصلاة فانه لا يركع في وقت
 بالكتاب يركع في وقت الصلاة فانه لا يركع في وقت
 الوقت فهو ان كان كالنور
 وقت الظهر ينظر ان كان كالنور
 وقت الفجر ينظر ان كان كالنور
 وقت العصر ينظر ان كان كالنور
 وقت المغرب ينظر ان كان كالنور
 وقت النحر ينظر ان كان كالنور
 وقت الفجر ينظر ان كان كالنور
 وقت العصر ينظر ان كان كالنور
 وقت المغرب ينظر ان كان كالنور
 وقت النحر ينظر ان كان كالنور

الترتيب فيها **باب الأوقات** التي يكره فيها الصلوة لا يجوز
الصلوة عند طلوع الشمس ولا عند قيامها في الظهيرة
ولا عند غروبها ولا يصلي على جنازة ولا يسجد للتلاوة
الأعصر يومه عند غروب الشمس ويكره أن يتنفل
بعد صلاة الفجر حتى تطلع الشمس وبعد صلاة العصر
حتى تقرب الشمس ولا بأس أن يصلي في هذين الوقتين
لفوائت ويسجد للتلاوة ويصلي على جنازة ولا يصلي
ركعتي الطواف ويكره أن يتنفل بعد طلوع الفجر بأكثر من
ركعتي الفجر ولا يتنفل قبل المغرب **باب التأخير** الستة في الصلوة
أن يصلي ركعتين بعد طلوع الفجر وأربعاً قبل الظهر وركعتين
بعدها وأربعاً قبل العصر وإن شاء ركعتين وركعتين
بعد المغرب وأربعاً قبل العشاء وأربعاً بعدها وإن
شاء ركعتين ونوافل النهار إن شاء صلى ركعتين

بتسليمة واحدة وإن شاء أربعاً ويكره الزيادة
على ذلك وأما نافلة الليل فقال أبو حنيفة رحمه الله إن صلى ثمانين
ركعتاً بتسليمة واحدة جاز ويكره الزيادة على ذلك
وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله لا يزيد بالليل على ركعتين
بتسليمة واحدة والقراءة في الفرض واجبة في الركعتين
الأوليتين وهو مختار في الآخرين إن شاء فراء وإن شاء سكت
وإن شاء سبع والقراءة واجبة في جميع ركعات النفل وفي
جميع الوتر ومن دخل في صلاة النفل ثم أفسدها
فضاها وإن صلى أربع ركعات وقعد في الأولين ثم
أفسد الآخرين فضا ركعتين ويصلي النافلة قاعداً
مع القدرة على القيام وإن افتتها قائماً ثم قعد جاز
عند أبي حنيفة رحمه الله وقال لا يجوز إلا بعدد ومن كان
خارج المصر يتنفل على دابته إلى أبي حنيفة توجهت

يومئذ **باب سجود السهو** واجب في الزيادة
 والنقصان بعد السلام بسجدتين ثم تشهد و
 يسلم والسهو يلزم اذا زاد في صلوة فعلا من جنسها
 ينس منها وترك فعلا مستنونا او ترك قراءة فاتحة
 الكتاب او الفوت او التشهد او تكبيرات العيدين
 وجهر الامام فيما يخاف او خاف فيما يجهر وسهوا لا
 يوجب على المؤتم السجود فان لم يسجد الامام لم يسجد المؤتم
 فان سهى المؤتم لم يلزم الامام ولا المؤتم السجود ومن سهى
 عن الفقرة الاولى ثم تذكر وهو الى حال القعود اقرب
 عاد فجلس وتشهد فان كان الى حال القيام اقرب
 لم يعد وسجد للسهو وان سهى عن الفقرة الاخيرة
 فقام الى الخامسة رجع الى الفقرة مالم يسجد في الخامسة
 وسجد للسهو وان قيد الخامسة بسجدة بطل فرضه

وتحولت صلوة تفعلا وكان عليه ان يضم اليها ركعة سابعة
 وان قيد في الرابعة قدر التشهد ثم قام الى الخامسة ولم
 يسلم بظنها الفقرة الاولى عاد الى الفقرة مالم يسجد
 في الخامسة ويسلم وان قيد الخامسة بسجدة ضم اليها
 ركعة اخرى وقد نيت صلوة والركعتان له نافلة ومن شك
 في صلوة فلم يدر اثلثا صلى ام اربعا وذلك اول ما عرض له
 استأنف الصلوة فان كان الشك بعرض له كثير ابني على
 غالضه ان كان له ظن فان لم يكن له ظن ابني على البقين
باب صلاة المريض اذا تعذر على المريض القيام
 صلا قاعدا يركع ويسجد فان لم يستطع الركوع والسجود
 او هي ايماء وجعل السجود اخفض من الركوع ولا يرفع
 الى وجهه شيئا يسجد عليه فان لم يستطع القعود استأنف
 على ظهره وجعل رجله الى القبلة واوى بالركوع والسجود فليقل

استلقى على جنبه ووجهه الى القبلة واومى برأسه جاز فان لم
يستطع الائمة برأسه اخر الصلوة ولا يوى بعينه ولا يقلب
ولا يحاجيه فان قدر على القيام ولم يقدر على الركوع
والسجود لم يلزمه القيام وجاز ان يصلى قاعدا يوى
ائمة فان صلى الصبح بموضع صلاته قائما ثم حدث به
مرض فقام قاعدا بركع وسجد او يوى ان لم يستطع الركوع
والسجود او مستلقيا ان لم يستطع القعود ومن صلى بعض
صلوته قاعدا بركوع وسجد لم يرض به ثم نوى على صلاته قائما
فان صلى بعض صلاته بائمة ثم قدر على الركوع والسجود
استأنف الصلوة ومن اغنى عليه خمس صلوات فادونها
فضاها اذا صح فان فاتت بالانغاء اكثر من ذلك لم يقض
باب سجود التلاوة سجود التلاوة في القرآن اربعة
عشر موضعا في اخر الاعراف وفي الرعد والنحل ونبى ابريل

بسم

ومريم والاولى في الحج والفرقان والنمل والهم تنزيل وص
وحمد السجدة والنجم واذا السماء اشفت واقرأ باسم ربك
والسجود واجب في هذه المواضع كلها على التالي والسمع
سواء قصد سماع القرآن او لم يقصد واذا اتى الامام
اية سجدة سجدها وسجد المأموم معه وان تلى المأموم
لم يسجد الامام ولا المأموم وان سمعوا وهم في الصلوة
اية سجدة من رجل ليس معهم في الصلوة لم يسجدوا
في الصلوة وسجدوها بعد الصلوة وان سجدوها في الصلوة
لم تجزئهم ولم تقسد الصلوة ومن تلى اية سجدة فلم
يسجدها حتى دخل في الصلوة قتلها وسجد لها اجزأه
للسجدة عن التلاوتين وان تلاها في غير الصلوة فسجد
ثم دخل في الصلوة قتلها وسجد لها ثانيا ولم تجزئ السجدة
الاولى عن الثانية ومن كرر تلاوة سجدة واحدة

في مجلس واحد لجزء سجدة واحدة ومن أراد السجود
كبر ولم يرفع يديه وسجد ثم كبر ورفع رأسه
ولا تشهد عليه ولا سلام **باب صلاة المسافر** السفر
الذي يتغير به الأحكام ان يقصد الانسان موضعاً بينه
وبين مقصده مسيرة ثلاثة ايام يسير الابل ومثلي الاقدام
ولا يعتبر في ذلك بالسير في الماء وفرض المسافر عندنا
في كل صلاة رباعية ركعتان لا يجوز له الزيادة عليهما فان
صلى اربعاً وقد قعد في الثانية مقدار التشهد اجزأته الركعتان
عن فرضه وكانت الاخرى ان له نافلة فان لم يقعد مقدار
التشهد في الركعتين الاولتين وقعد بالثالثة بطلت صلاته
ومن خرج مسافراً صلى ركعتين اذا فارق بيوت الضر
ولا يزال على حكم السفر حتى ينوي الإقامة في بلد خمسة عشر يوماً
فضاعداً فيلزمه الاتمام وان الإقامة اقل من ذلك

لم يتم فان دخل بلداً ولم ينو ان يقيم فيه خمسة
عشر يوماً وانما يقول غداً اخرج او بعد غد
اخرج حتى يفي على ذلك سنين صلى ركعتين واذا
دخل العسكر ارض الحرب فنو الإقامة خمسة
عشر يوماً لم يتم الصلوة واذا دخل المسافر
في صلاة المقيم مع بقاء الوقت تم الصلوة وان دخل
معه في قايبة لم تجز صلاته خلفه واذا صلى
المسافر بالمقيمين صلى ركعتين وسلم ثم اتم المقيمين
صلواتهم ويتنحى له اذا سلم ان يقول لهم امثوا
صلواتكم فانما قوم سقر فاذا دخل المسافر
مضره اتم الصلوة وان لم ينو الإقامة فيه ومن كاله
وطن فانتقل عنه واستوطن غيره ثم سافر
فدخل وطنه الاول لم يتم الصلوة واذا نوى المسافر

ان يقيم بمكة ومنا خمسة عشر يوماً لم يتم الصلوة
 ومن فاتته صلوة في السفر قضاها في الحضر ركعتين
 ومن فاتته صلوة في الحضر قضاها في السفر اربعاً
 والعاصي والمطيع في سفرهما في الرخصة سواء **باب**
صلوة الجمعة لا تصح الجمعة الا في مضر جامع او في مصلى
 المضر ولا تجوز في القرى ولا تجوز اقامتها الا للسلطان
 او لمن امره السلطان ومن شرأبطها الوقت فتصح
 في وقت الظهر ولا تصح بعده ومن شرأبطها الخطبة
 قبل الصلوة فيخطب الامام خطبتين يفصل بينهما
 بقعدة ويجنب قائماً على الظهارة فان اقتصر
 على ذكر الله تعالى جاز عند أبي حنيفة رء وقال
 لا بد من ذكر طويل يسمى خطبة وان خطب
 قائداً او على غير طهارة جاز ويكره ومن شرأبطها

في وقت
 من شرأبطها
 الخطبة
 قبل الصلوة
 فيخطب
 الامام
 خطبتين
 يفصل
 بينهما
 بقعدة
 ويجنب
 قائماً
 على
 الظهارة
 فان
 اقتصر
 على
 ذكر
 الله
 تعالى
 جاز
 عند
 أبي
 حنيفة
 رء
 وقال
 لا
 بد
 من
 ذكر
 طويل
 يسمى
 خطبة
 وان
 خطب
 قائداً
 او
 على
 غير
 طهارة
 جاز
 ويكره
 ومن
 شرأبطها

الجماعة واقامهم عند أبي حنيفة ثلثة سوى الامام
 وقالوا اثنتان سوى الامام وتجهر الامام بالقراءات
 في الركعتين وليتس فيها قراءة سورة بعينها ولا تجب
 الجمعة على مسافر ولا امرأة ولا مريض ولا جني ولا عبد
 ولا عني فان حضر وا و صلومع الناس اجزأهم عن فرض
 الوقت ويجوز للمسافر والعبد والرئيس ان يؤم الجمعة
 ومن صلى الظهر في منزله يوم الجمعة قبل صلوة الامام
 ولا عذر له كره له ذلك وجازت صلوة فان بدله
 ان يحضر الجمعة فتوجه اليها بطلت صلوة الظهر
 عند أبي حنيفة بالسعي وقال ارحم لا ينطل حتى يدخل
 مع الامام ويكره ان يصلي المفذور الظهر بجماعة
 يوم الجمعة وكذلك اهل السجن ومن ادرك الامام
 يوم الجمعة صلى معه ما ادرك وبنى عليه الجمعة وان ادرك

في التشهد او في سجود الشهود بنى عليه الجمعة عند أبي حنيفة
رحمه الله وابي يوسف ربح وقال محمد ان ادرك معه
اكثر الركعة الثاني يركب عليها الجمعة وان ادرك اقلها
بنى عليها الظهر واذا اخرج الامام المنبر يوم الجمعة
ترك الناس الصلوة والكلام حتى يفرغ من خطبته
واذا اذن المؤذن يوم الجمعة الاذان الاول ترك الناس
البيع والشراء وتوجهوا الى الجمعة فاذا اصعد الامام
المنبر جلس واذن المؤذنون بين يدي المنبر فاذا فرغ
من خطبته اقاموا **باب صلاة العيدين** يستحب في يوم
الفطر ان يطعم الانسان قبل الخروج الى المصلى ويتنفل
ويتطيب ويلبس احسن ثيابه ويتوجه الى المصلى ولا
يكبر جهر في طريق المصلى عند أبي حنيفة ويكبر
جهر عند أبي يوسف ومحمد ربح ولا يتنفل في المصلى

قبل صلوة العيد فاذا حلت الصلوة بارتفاع الشمس
دخل وقتها الى الزوال واذا زالت الشمس خرج وقتها
ويصلي الامام بالناس ركعتين يكبر في الاولى تكبيرة
الاقتتاح وثلاثا بعدها ثم يقرأ الفحة الكتاب وسورة
معهما ويكبر تكبيرة يركع بها ثم يتدأ في الركعة الثانية
بالقراءة فاذا فرغ من القراءة كبر ثلاث تكبيرات
وكبر تكبيرة رابعة يركع بها ويرفع يديه في تكبيرة القدي
ثم يجتنب بعد الصلوة خطبتين يعلم الناس فيها
صدقة الفطر واحكامها ومن فاتته صلوة العيد
مع الامام لم يقضها بعده فان غم الهلال على الناس
فشهدوا عند الامام برؤية الهلال عند الزوال صلى العيد
من الغد فان حدث له عذر منع الناس من الصلوة
في يوم الثاني لم يصلها بعده ويستحب في يوم الاضحي

ان يقتسل وينطيب ويؤخر الاكل حتى يفرغ من الصلوة
ويتوجه الى المصلى وهو يكبر ويصلي ويخبر بالقراءة
في الجمعة والعيدين ويصلي الامم الاضحية ركعتين كصلوة
الفطر ويخطب بعدها خطبتين يعلم الناس فيها
لاضحية وتكبر التشريق فان حدث عذر منع الناس
من الصلوة في يوم الاضحية صلوا ما من الغد وبعد
الغد ولا يصلونها بعد ذلك وتكبر التشريق اوله
عقب صلوة الفجر من يوم عرفة واخره عقب صلوة
المعصر من يوم النحر عند اي حيفه رجح وقالوا ان
صلوة المعصر من ايام التشريق والتكبير عقب
الصلوات المفروضة ان يقول اللهم اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد **باب صلاته**
كشوف اذا انكسفت الشمس صلى الامم بالناس

ركعتين كهيئة النافلة في كل ركعة ركوع واحد وبطول
القراءة فيهما ونحني عندي حيفه رجح وقال ابو يوسف
ومحمد رجح يخبر ثم يدعوا بعدها حتى تجلي الشمس ويصلي
بالناس الامم الذي يصلي بهم الجمعة فان لم يخضر
الامم صليها الناس فرادى لنفسه وليس في خشوف
المعرج جماعة وانما يصلي كل واحد منهم بنفسه وليس
في الكشوف خطبة **باب الاستسقاء** قال ابو حنيفة ليس
في الاستسقاء صلوة مسنونة في جماعة فان صلى النسا
وحدا نأجاز وانما هو الدعاء والاستغفار وقال ارجح
يصلي الامم بالناس ركعتين يخبر فيهما بالقراءة
ثم يخطب ويستقبل القبلة بالدعاء ويقلب الامام
رأيه ولا يقبل القوم اريدتهم ولا يخضراهل الذمة
الاستسقاء **باب قيام شهر رمضان** سئلت ان يجتمع

الناس في شهر رمضان بعد العشاء فيصلون بهم امامهم
خمس تر وحيات كل تر وحية بتسليمتين ويجلس بين كل تر
وتحتين مقدار تر وحية ثم يؤت بهم امامهم ولا يصلي
الوتر جماعة في غير شهر رمضان **باب صلاة الخوف**
اذا اشتد الخوف جعل الامم الناس طائفتين طائفة
في وجه العدو وطائفة خلفه فيصل في هذه الطائفة ركعة
وسجدة تين فاذا رفع رأسه من السجدة الثانية مضت
هذه الطائفة الى وجه العدو وجاءت الاخرى فيصل
بهم الامم ركعة وسجدة تين وتشهد وسلم ولم يسلم القوم
ودهبوا الى وجه العدو وجاءت الطائفة الاولى فصلا
وحدانا ركعة وسجدة تين بغير قراءة وتشهد واسلموا
ومضوا الى وجه العدو وجاءت الطائفة الاخرى فصلا ركعة
وسجدة تين بقراءة وتشهد واسلموا فان كان الامم مقيما

صلى بالطائفة الاولى ركعتين وبالثانية ركعتين ويصلي بالطائفة
الاولى من الغرب ركعتين وبالثانية ركعة ولا يقاتلون
وهم في حال الصلوة فان فعلوا ذلك فسدت صلواتهم
وان اشتد الخوف صلا ركبا واحدا نايؤمنون بالركوع
والسجود الى اي جهة شاؤا اذ لم يقدرزوا على التوجه الى القبلة
باب اغتسل اذا احتضر الرجل وجهر الى القبلة على شقة لا يمر
ولقن الشهادتين فاذا مات شد والحية وغضوا عينيه
واذا ارادوا غسله وضعوه على سريته وجعلوا على عورته
حرق من السترة الى التربة وترعوا شايبه ووضوه ولا يعضض
ولا يستشق ثم يفيضون الماء عليه ويجترس ديرة وترا
ويغسل الماء بالسند راو بالعرض فان لم يكن فاما القراح ويفسل
رأسه والحية بالخطمي ثم يضع على شقه اليسرى فيغسل بالماء
والسند حتى يرى ان الماء قد وصل الى ما يلي الخت منه ثم يضع

على شقرا الايمن فيفصل بالماء والسدر حتى يري ان الماء قد
وصل الحفايا الى تحت منه ثم يجلسه ويسنده اليه ويتبع بطنه
منى رقيقا فان خرج من شئ غسله ولا يعيد غسله ثم
يتشفر بجرج ويحمله في كفانه ويجعل الخنوط على راسه ولحيته
والكافور على مساجده والستة ان يكفن الرجل في ثلث
اثواب ازار وقيصر ولفافة فان اقتصروا على ثوبين جاز
واذا ارادوا الف الفاقة عليه اشدوا بالجانب الايسر فالقوة
عليه ثم الايمن فان خافوا ان ينشر الكفن عنه عقدوه وكفن
المرأة في خمسة اثواب ازار وقيصر وخمار وخرقة تربط بها
ثدياها ولفافة فان اقتصروا على ثلثة اثواب جاز يكون
الخار فوق القيص تحت اللفافة ويجعل شعرها على صدرها
ولا يبشر شعر المتي ولا لحيته ولا يقص ظفره ولا يقص
شعره ويجز الاكفان قبل ان يذبح فيها وتر

فلا فرغوا منه صلوا عليه واولى الناس بالصلوة عليه
السلطان ان حضر فان لم يحضر فيجب تقديم امم
الحى ثم الولى فان صلى عليه غير الولى والسلطان لعل
الولى فان صلى الولى لم يجز ان يصلى غيره بعده وان دخل
ولم يصل عليه صلى على قبره الى ثلثة ايام والصلوات
عليه ان يكبر تكبيرة يحمد الله تعالى عقيبها ثم يكبر
تكبيرة ثانية ويصلى على النبي ثم يكبر تكبيرة ثالثة
يدعوا فيها نفسه واليت والمسلمين ثم يكبر تكبيرة
رابعة ويسلم ولا يصلى على ميت في مسجد جماعة فاذا حملوا
على سريره اخذوا بقوائم الاربع ويمشون به مسرعين
دون الخيب فاذا بلغوا الى قبره كره للناس ان يقعدوا
قبل ان يوضع عن اعناق الرجال ويحفر القبر ويلحد ويبني
قبر المرأة ويدخل الميت القبر فمالى القبلة فاذا وضعوه في الحفرة

قال الذي يضعه بسم الله وعلى ملة رسول الله ويوحهه الى
القبلة ويجل القعدة ويستوي اللبث عليه ويكبره الأجر
والخشب ولا بأس بالقصب ثم يمال التراب عليه ويستثم
القبر ولا يسطح ومن استهل بعد الولادة سمي وغسل وصلي
عليه وان لم يستهل اذبح في خرقه ولم يصل عليه **باب**
الشهيد الشهيد من قتل المشركون او وجد في المعركة
وبدأ بالجرحة او قتل المسلمون ظلما ولم يجب بقتله دية
فيكفن ويصل عليه ولا يغسل واذا استشهد الجنب غسل
عند أبي حنيفة رم وكذلك الصبي وقال لا يغسلان ولا
يفسل عن الشهيد دمه ولا يترع ثيابه وينزع عنه القم
والخشو والخف والسلاح ومن ارتث غسل والارتثات
ان ياكل ويشرب او يتداوى او يبقى حيا حتى يمضي عليه
وقت صلاة وهو يعقل وينقل من المعركة حيا ومن قتل

في حية او قضا ص غسل وصلى عليه ومن قتل من البغيا
او قضا الطريق لم يصل عليهما **باب صلاة في الكعبة**
الصلاة في الكعبة جائزة فرضها ونفلها فان صلى الامم
بجماعة فجعل بعضهم ظهره الى ظهر الامم جاز ومن
جعل منهم ظهره الى وجه الامم لم تجز صلاته فاذا صلى
الامم في المسجد الحرام تحلق الناس حول الكعبة وصلوا
بصلاة الامم فن كان منهم اقرب الى الكعبة من الامم
جازن صلاته اذا لم يكن في جانب الامم ومن صلى على
ظهر الكعبة جازت صلاته **كتاب الزكاة** الزكاة
واجبة على الحر المسلم البالغ العاقل اذا ملك
نصابا ملكا تاما وحال عليه الخول وليس على صبي
ولا مجنون ولا مكاتب زكاة ومن كان عليه دين
يحيط بماله فلا زكاة عليه وان كان له مال اكثر من الدين

زكى الفاضل اذا بلغ نصابا وليس في دور الشك وثبت
 البدن واثاث المنازل ودواب الركوب وعبيد الحرفة
 وسلاح الاستعمال زكوة ولا يجوز اداء الزكوة الابنية
 مقارنته للاداء او مقارنته لعزل مقدار الواجب ومن
 نصرق بجمع ماله لا ينوي الزكوة سقط فرضها عنه
باب زكوة الخبز ليس في اقل من خمس ذر ودر صدف
 فاذا ايلفت خمسا سائمة وحال عليها الخول ففيها
 شاة الى تسع فاذا كانت عشرة ففيها شاتان الى
 اربع عشرة فاذا كانت خمس عشرة ففيها ثلث
 شياه الى تسع عشرة فاذا كانت عشرين ففيها
 اربع شياه الى اربع وعشرين فاذا كانت خمسا
 وعشرين ففيها بنت مخاض الى خمس وثلاثين
 فاذا كانت ستا وثلاثين ففيها بنت لبون الى

قوله ثم يستأنف العرض

خمس

خمس واربعين فاذا كانت ستا واربعين ففيها حققة
 الى ستين فاذا كانت احدى وستين ففيها جزعة الى
 خمس وسبعين فاذا كانت ستا وسبعين ففيها بنتا
 لبون الى تسعين فاذا كانت احدى وتسعين ففيها
 حققتان الى مائة وعشرين ثم تستأنف الفريضة فيكون
 في الخمس شاة مع الحققتين وفي العشر شاتان وفي خمس
 عشر ثلث شياه وفي عشرين اربع شياه وفي خمس
 وعشرين بنت مخاض الى مائة وخمسين فيكون
 فيها ثلث حقايق ثم تستأنف الفريضة في الخمس
 شاة وفي العشر شاتان وفي خمس عشرة ثلث شياه
 وفي العشرين اربع شياه وفي خمس وعشرين بنت مخاض
 وفي ست وثلاثين بنت لبون فاذا ايلفت مائة وستا
 وتسعين ففيها اربع حقايق الى مائتين ثم تستأنف

عوله ثلثا الفضة ابدان الحسين
التي بعد المائة والمائة بعين في خمس وعشرين
بنت محاض

الفريضة ابدان كانتا في الحسين التي بعد المائة
والحسين والثلث والعرب سواء **باب صدقة البقر**
ليس في اقل من ثلثين من البقر صدقة فاذا كانت ثلثين
سائبة وحال عليها الخول ففيها سبع اوتبقة وفي
اربعين مستن او مستنة فاذا زادت على الاربعين وجب
في الزيادة بقدر ذلك الى السنين عند ابي حنيفة وفي
الواحدة ربع عشر مستنة وفي الاثنين نصف عشر مستنة
وفي الثلث ثلثة ارباع عشر مستنة وفي الاربع عشر مستنة
وقالا لا شيء في الزيادة حتى تبلغ سنين فيكون فيها
بيعان اوتبعان وفي سبعين مستنة وتبع وفي ثمانين
مستان وفي تسعين ثلث اتبعة وفي مائة بيعان مستنة
وعلى هذا يتغير الفرض في كل عشر من تبع الى مستنة
والجواميس والبقر سواء **باب صدقة الغنم** ليس في اقل

في سنين
منه

من

من اربعين شاة صدقة فاذا كانت اربعين سائبة
وحال عليها الخول ففيها شاة الى مائة وعشرين فاذا
دنت واحدة ففيها ستان الى مائتين فاذا زادت واحدة
ففيها ثلث شيا فاذا ابلفت اربع مائة ففيها اربع شيا
ثم في كل مائة شاة والضأن والمعر سواء **باب**
زكاة الخيل اذا كانت الخيل سائبة ذكورا واناثا فصاحبها
بالخيار ان شاء اعطى من كل فرس دينار وان شأفوتها
واعطى عن كل مائتين درهم خمسة دراهم وليس في زكورها
منفردة زكاة وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله لا زكاة
في الخيل ولا شيء في البغال والمخير الا ان يكون للتجارة وليس
في الحملان والفصلان والعاجيل زكاة عند ابي حنيفة ومحمد
الا ان يكون معها كبار وقال ابو يوسف رحمه الله فيها واحدة
منها ومن وجب عليه سن فلم يوجر لخذ المصدق اعلا

في ذلك رقابهم والغارم من لزمه دين وفي سبيل الله فقطع
 الغزاة وابن السبيل من كان له مال في وطنه وهو في
 مكان آخر لا شيء له فيه فهذه جهات الزكاة وللمالك
 ان يدفع الزكاة الكل واحد منهم وله ان يقتصر على نصف
 واحد منهم ولا يجوز ان يدفع الزكاة الى ذمي ولا يتي منها
 مسجد ولا يكفن منها ميت ولا تشتري منها رقبة تغرق
 ولا ترفع الى غني ولا يدفع المزك زكوة الى ابنيه وجده وان علق
 ولا الى ولده وولد ولده وان سفل ولا الى امه وجذاته
 وان علق ولا الى امراته ولا يدفع الى مكاتبه ولا الى منوك
 ولا منوك غني ولا ولد غني اذا كان صغيرا ولا يدفع
 الى بني هاشم وهم آل علي وآل عباس وآل جعفر وآل عقیل
 وآل الحارث بن عبد المطلب ومواليهم وقال ابو حنيفة
 ومحمد اذا دفع الزكاة الى رجل بظنة فقير انما بان انه غني

ولا تدفع الزكاة الى زوجها عند ان ينفق
 ولا تدفع الزكاة اليه

او هاشمي او كافرا ودفع في ظنة الى رجل بظنة فقير انما بان
 انه ابوه او ابنه فلا اعاده عليه وقال ابو يوسف يعيد ولو دفع
 الى شخص ثم علم انه عبده او مكاتب لم يجوز في قولهم جميعا
 ولا يجوز دفع الزكاة الى من يملك نصابا من اي مال كان ويجوز
 دفعها الى من يملك اقل من ذلك وان كان صحيحا مكسبا وبكره
 نقل الزكاة من يدر الى يدر اخر وانما يفرق صدقة كل قوم
 فيهم الا ان ينقلها الانسان الى قرابته او الى قومهم اخرج
 من اهل بيته **باب صدقة الفطر** صدقة الفطر واجبة
 على الحر المسلم اذا كان مالكا لمقدار النصاب فاضلا
 عن مسكنه وثيابه واثاثه وفرسه وسلاحه وعبيده
 للخدمة يخرج ذلك عن نفسه وعن اولاده الا صغار
 وعن ماله للخدمة ولا يودى عن زوجته ولا عن
 اولاده الكبار وان كانوا في عياله ولا يخرج عن مكاتبه

ولا عن عبيد مكانه ولا عن مالك النجارية والعبد
بين شريكين لا فطرة على واحد منهما ويؤدى المسألة
عن عبده الكافر والفطرة نصف صاع من بر
او صاع من شعير او غراو زبيب والصاع عند الجني
حنيفة ومقدرة ثمانية ارطال بالعراقي وقال ابو
يوسف رح خمسة ارطال وثلاث رطل وهو صاع اهل
الحجاز وجوب الفطرة يتعلق بطلوع الفجر من يوم الفطر
فن مات قبل ذلك لم يجب فطرته ومن اسلم او ولد
قبل طلوع الفجر وجبت فطرته وان اسلم او ولد بعد
طلوع الفجر لم يجب فطرته ويستحب للناس ان يخرجوا
الفطرة يوم الفطر قبل الخروج الى المصلى وان قدموا
قبل يوم الفطر جاز وان اخروها عن يوم الفطر لم تسقط
وكان عليهم اخراجها **كتاب الصوم** الصوم ضربان

واجب ونفل فالواجب ضربان منه ما يتعلق بزمان
بمعينه كصوم رمضان والنذر المعين فيجوز صومه
بنية من الليل وان لم ينو حتى اصبح اجزأته النية ما بينه
وبين الزوال والاضرب الثاني ما ثبت في الزمة
كقضاء رمضان والنذر المطلق فلا يجوز الا بنية
من الليل وكذلك صوم الظهار والكفارة وما اشبه
ذلك والنفل كله يجوز بنية قبل الزوال وينبغي للناس
ان يلمسوا الهلال في اليوم التاسع والعشرين
من شعبان فان راوه صاموا وان غم عليهم
الهلال اكملوا عدة شعبان ثلثين يوما ثم صاموا
ومن رأى هلال رمضان وحده صام وان لم
يقبل الامم شهادة واذا كان بالشهادة
قبل الامم شهادة الواحد العدل في رؤية الهلال

رجل كان او امرأة حراً كان او عبداً وان لم يكن
بالشما علة لم يقبل الاظم الشهادة حتى يراه
جمع كثير يقع العلم بخبرهم ووقت الصوم من حين
طلوع الفجر الثاني الى غروب الشمس والصوم هو الامتناع
عن الاكل والشرب والجماع نهائياً مع النية فان اكل
الضائم او شرب او جامع ناسياً لم يفطر وان نام
فاختلم او نظر الى امرأة فانزل او ادهن او احتجم
او اكحل او قبل او لمس لم يفطر وان انزل بقبلة او
لمس فعليه القضاء دون الكفارة ولا يبل بالقبلة
اذا امن على نفسه ويكره ان لم يأمن وان ذرعه
القي لم يفطر وان استقاء عامداً مثلاً فيه فعليه
القضاء من ابتلع الحضاة او الحذير افطر ومن
جامع عامداً في احد السبيلين او اكل او شرب ما يتقوى

٣٠
بر او ابتدأوى بر فعليه القضاء والكفارة والكفارة
مثل كفارة الظهار ومن جمع فيما دون الفرج او بهيمة
فانزل عليه القضاء ولا كفارة عليه وليس في افساد صوم
غير رمضان كفارة ومن احتقن واستعط او افطر
في ادنيه او داوى جائفة او اقر بدواء فوصل الى جوفه
او دماغه افطر وان افطر في اخليله لم يفطر عند الحي
خيفة ومخدره م وقال ابو يوسف رحمه يفطر ومن ذاق
شيء بفمه لم يفطر ويكره له ذلك ويكره للمرأة
ان تضع اجبتها الطعم اذا كان لها منه بد ومضع
العلك لا يفطر الضائم ويكره واذا دخل في حلقه غبار
الريق او تراب الطريق او دخان الحريق لم يفطر ومن
كان مريضاً في رمضان تخاف ان صام اذ دأ مرضه
افطر وقضى وان كان مسافراً لا يستصبر بالصوم فهو

افضل وان افطر وقضى جاز وان مات المريض
او المسافر وهما على حالهما لم يلزمهما القضاء وان
صح المريض او قام المسافر وهما ماتا لزمهما القضاء
بقدر الصحة والاقامة ويوصيان بالاطعام عنهما
لكل يوم مسكينا كالفطرة نصف صاع
من بر وقضاء رمضان ان شاء فرقروا ان شاء
متابعه وان اخره حتى دخل رمضان اخر صام رمضان
الثاني وقضى الاول بعده ولا فدية عليه والحامل
والرضع اذا خافتا على اولدهما افطرتا وقضتا
ولا فدية عليهما والشبيبة التي لا يقدر على
الصيام يفطر ويطعم لكل مسكينا كما يطعم في الكفارة
ومن مات وعليه قضاء رمضان فاقضى بر اطعم
عنه وليه لكل يوم مسكينا نصف صاع من بر

نهما

افطر

او صاع امن غير او شعير فان لم يوص لم يلزم الورثة
الاطعام فان تبرع الورثة بالاطعام جاز ومن دخل
في صوم التطوع او صلوة التطوع ثم افسدهما
قضاها وان بلغ الضبي او اسلم الكافر في نهار رمضان
بعض النهار امسكا ببقية يوميهما وصام ما بعده
ولم يقضيا ما مضى ومن اغى عليه في رمضان لم يقض
اليوم الذي حدث فيه الاغما وقضى ما بعده واذا
افاق المجنون في بعض رمضان قضا ما مضى
منه واذا احاضت المرأة افطرت وقضت واذا
قدم المسافر او ظهرت الحائض في بعض النهار امسكا
عن الطعم والشراب ببقية يوميهما ومن سحر
وهو يظن ان الفجر لم يطلع او افطر وهو يظن ان الشمس
قد غربت ثم تبين ان الفجر كان قد طلع او ان الشمس

لم تقرب فضى ذلك اليوم ولا كفارة عليه ومن
 رأى هلال الفطر وحده لم يفطر وإذا كان بالشَّماء
 علة لم يقبل إلا ما في هلال الفطر لأشهاد رجلين
 أو رجل وامرأتين وإن لم تكن بالشَّماء علة لم يقبل إلا
 شهادة جماعة يقع العلم بخبرهم **بَابُ الْإِعْتِكَافِ**
 الاعتكاف مسجتي وهو التث في المسجد مع الصوم بنية
 الاعتكاف ويحرم على المعتكف الوطئ والتمس والقبلة
 ولا يخرج المعتكف من المسجد إلا لحاجة الإنسان أو الجمعة
 فإن خرج بغير عذر بطل اعتكافه ولا بأس بان يبيع و
 يتاع في المسجد من غير أن يحضر السلعة ولا يتكلم
 إلا بخير ويكره له الصمت فإن جامع المعتكف ليلًا
 أو نهارًا بطل اعتكافه سواء كان عامرًا أو ناسيًا
 ومن وجب على نفسه اعتكاف أيام لزمه اعتكافها

بلا

بليانيتها وكانت متتابعة وإن لم يشترط التتابع **كتاب**
الحج الحج واجب على الأحرار البالغين العقلاء الأصحاء
 إذا قدرُوا على الزاد والراحلة فاضلاً عن المسكن
 وعن ملائمة منته وعن نفقة عياله إلى حين عودته
 وكان الطريق أمنًا ويغير في المرأة أن يكون لها هم
 الحج بها وزوج ولا يجوز لها أن تخرج بغيرها إذا كان
 بينها وبين مكة مسيرة ^{بشيرة} ثلاثة أيام والمواقف التي
 لا يجوز أن يتجاوزها الإنسان إلا محرمًا لأهل المدينة
 ذوالحليفة ولأهل العراق ذات عرق ولأهل الشام
 الحففة ولأهل نجد قرن ولأهل اليمن يلم فإن قدم
 الأحرار على هذه المواقف جاز ومن كان بعد المواقف
 فبقائه للحل ومن كان بمكة فبقائه في الحج للحرم والعمرة
 للحل فإذا أراد الأحرار اغتسل أو توضأ والغسل

محرم منها

افضل وليس يؤتين جديزين او غسيلين ازارا
ورداً ومثل طيبا ان كان له طيب وصلى ركعتين قال
عقب الصلوة اللهم اني اريد الحج فبشروني وتقبله
مني ثم ياتي عقب صوته فان كان مفردا بالحج نوي
يتلبينه الحج والتلبية ان يقول ببيتك اللهم لبيتك
لا شريك لك لبيتك ان الحمد والتعظيم لك والملك لا شريك
لك ولا ينبغي ان يخل بشيء من هذه الكلمات فان زاد
فيها جاز فاذن بالتي فقد احرمت فليتق ما نهى الله عنه من
الرفث والفسوق والجدال ولا يقتل مسلماً ولا يشير اليه
ولا يرد عليه ولا يلبس قبصاً ولا سراويل ولا عمامة
ولا قلنسوة ولا قباء ولا خفين الا ان لا يجد النعلين
فيقطعهما اسفل من الكمين ولا يعطي رأسه ولا وجهه
ولا يمس طيباً ولا يخلق رأسه ولا شعر يده ولا يقص

نقطة
ظفره ولا من لحيته ولا يلبس ثوباً مضو غابوريس ولا يزر
عفران ولا يعضر الا ان يكون غسلاً لا ينقض ولا لباس
بان يغسل ويدخل الحرم ويستظل بالبيت والمحل ويستد في
وسطه الهيئان ولا يغسل رأسه ولا لحيته بالخطمي ويكثر
من التلبية عقب الصلوات وكلما على شرفاً او هبط وادى
اولي ركبا وبالا سحر فاذا دخل مكة ابتدا بالسجدة الحرام
فاذا عاين البيت كبر وهلل ثم ابتدا بالحجر الاسود فاشغل
وكبر ورفع يديه واستلمه وقبله ان استطاع من
غير ان يودي مسلماً ثم اخذ عن عنقه مما يلي الباب
وقد اضطلع رداءه قبل ذلك فيطوف بالبيت سبعة
اشواط ويجعل طوافه من وراء الحطيم ويرمل في الاشواط
الثلاثة الاولى ويمشي فيما بقي على هيئته ويستلم الحجر كلما مر به
ان استطاع وتحقق بالاستلام الطواف ثم ياتي المقام

فيصلي عنده ركعتين او حيث ينسهر من المسجد وهذا الطواف
 طواف القدوم وهو سنة وليس بواجب وليس على اهل
 مكة طواف القدوم ثم يخرج الى الصفا فيصعد عليه ويستقبل
 الكعبة ويكبر ويهمل ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم
 ويرعو الله حاجته ثم ينحط نحو المروة ويثني على هنته فاذا
 بلغ الى بطن الوادي سعي بين الميادين الاخيرين سعيًا حتى
 ياتي المروة فيصعد عليها ويفعل كما فعل على الصفا وهذا
 شوط فيطوف سبعة اشواط يستدئ بالصفا ويختم بالمروة
 ثم يقيم بمكة حرامًا فيطوف بالبيت كلما بداه ويصلي لكل اسبوع
 ركعتين فاذا كان قبل يوم التزوية يوم خطب الامم خطبة
 يعلم الناس فيها الخروج الى منى والصلوة بعرفات والوقوف
 والافاضة فاذا صلى الفجر يوم التزوية بمكة خرج الى منى
 فاقام بها حتى يصلي الفجر يوم عرفة ثم يتوجه الى عرفات

فيقيم بها فاذا زالت الشمس من يوم عرفة صلى الامم بالناس
 الظهر والعصر يندئ فيخطب قبل الصلوة خطبة يعلم
 الناس فيها الصلوة والوقوف بعرفة والمزدلفة ورمي
 الجمار والنحر وطواف الزيارة ويصلي بهذه الظهر والعصر
 في وقت الظهر باذان واقامين ومن صلى في رحله وحده
 صلى كل واحدة منهما في وقتها عند اي خيفزج وقال
 يجمع بينهما المتفرد ثم يتوجه الى الموقف فيقف بقرب الجبل
 وعرفات كلها موقف الا بطن عرفة وينبغي للامم ان يقف
 بعرفة على راحلته يدعوا ويعلم الناس المناسك ويستحب
 ان يغتسل قبل الوقوف بعرفة ويغتهد في الدعاء فاذا غربت
 الشمس افاض الامم والناس معر على هنته حتى ياتوا المزدلفة
 فينزلوا بها والمستحب ان ينزلوا بقرب الجبل الذي عليه الميمنة
 يقال له قُرُخ ويصلي الامم بالناس المغرب والعشاء باذان

وكان احد المجاهدين
 قد روى عن عليهما السلام

واقامة ومن صلى المغرب في الطريق لم يجز عند ابن حنيفة
 ومحمد رحمهما فاذا طلع الفجر صلى الامم بالناس الفجر بفلسطين
 ثم وقف ووقف الناس معه فدعا والمزدلفة كلها موقف
 لا بطن مختير ثم افاض الامم والناس معه قبل طلوع الشتر
 حتى ياتوا منا فيدي بجمرة العقبة فبرقها من بطن الوادي
 بسبع حصيات مثل خط الخذف يكبر مع كل حصاة
 ولا يقف عندها ويقطع النبيذ مع اول حصاة ثم يذبح
 ان احب ثم يحلق او يقصر والحلق افضل وقد حمله
 كل شيء الا النساء ثم ياتي مكة من يومه ذلك او من الغد
 ومن بعد الغد فيطوف طواف الزيارة سبعة اشواط فان كان
 سعيين الصفا والمروة عقيب طواف الغد ولم ير ممل
 في هذا الطواف ولا سعي عليه وان لم يكن قدم السعي رمل
 في هذا الطواف وسعي بعده على ما قدرناه وقد حله النساء

۱۵۹

وهذا الطواف هو المفروض في الحج وبكره تأخيرُه عن هذه
الأيام فإن أخره عنها رُميَ دمٌ عند أبي حنيفة ثم يعود إلى منى
فيقيم بها وبكره أن يبيت بمكة فإذا زالت الشمس من اليوم الثالث
من يوم النحر رمى الجمار الثالث يسبدي بالتي نزل السجدة فيزمنها
بسبع حصيات يكترع كل حصاة ويقف عندها ويرى ^{خفيف}
ثم يرمي التي يليها مثل ذلك ويقف عندها ويرى جمره
العقبية كذلك ولا يقف عندها فإذا كان من الغد رمى الجمار
الثالث بعد زوال الشمس كذلك فإذا أراد أن يجعل النحر
نقرا إلى مكة وإن أراد أن يقيم رمى الجمار الثالث في اليوم
الرابع بعد زوال الشمس فإن قدم الرمي في هذا اليوم قبل
الزوال بعد طلوع الفجر جاز عند أبي حنيفة وبكره
أن يقدم الإنسان ثقله إلى مكة ويقيم حتى يرمي فإذا نقر
إلى مكة نزل بالمحصب ثم طاف بالبيت سبعة أشواط

امام حسن علیہ السلام

لا يرمل فيها وهذا الطواف طواف الصدر وهو واجب
الأعلى أهل مكة ثم يعود إلى أهله فإن لم يدخل الحرم مكة
وتوجه إلى عرفات ووقف بها على ما قدرناه فقد
سقط عنه طواف القدوم ولا شيء عليه لتزكرك ومن أذرك
الوقوف بعرفة ما بين زوال الشمس من يوم عرفة إلى طلوع
الفجر من يوم النحر فقد أذرك الحج ومن احتان بعرفة
وهونا ثم أومني عليه ولم يعلم أنها عرفة أجزأه
ذلك عن الوقوف والمرأة في جميع ذلك كالرجل غير أنها
لا تكشف رأسها وتكشف وجهها ولا ترفع صوتها
بالتلبية ولا ترمل في الطواف ولا تسعي بين الميادين ولا تخلق
رأسها ولكن تقصر **باب قرآن القرآن** عندنا أفضل
من التمتع والافراد وصفة القرآن أن يهمل بالحج والعمرت
معاً من الميقات ويقول عقب صلوة التهجد أتى أريد

الحج والعمرة فيسترها إلى وتقبلهما متى فاذا دخل مكة
ابتداءً فطاف بالبيت سبعة أشواط يرمل في الثلثة الأولى
منها ويسعى بعدها بين الصفا والمروة وهذه أفعال
العمرة ثم تطوف بعد السعي طواف القدوم ويسعى بين
الصفا والمروة كما قلنا في المفرد فإذا أرمي بالحجارة يوم النحر
ذبح شاة أو بدنة أو بقرة أو سبع بزنة أو سبع بقرة وهذا
دم القران فإن لم يكن له ما يذبح صام ثلاثة أيام في الحج
آخرها يوم عرفة فإن فات الصوم حتى دخل يوم النحر
لم يجزئه إلا أنه ثم يصوم سبعة أيام إذا رجع إلى أهله
فإن صامها بمكة بعد فراغه من الحج جاز وإن لم يدخل
لقران مكة وتوجه إلى عرفات فقد صار رافضاً
لهزبه بالوقوف وبطل عنه دم القران وعليه دم لرفض
العمرة وعليه قضاؤها **باب تمتع التمتع** عندنا أفضل

من الافراد والمتنع على وجهين متنع بسوق الهدي و
 متنع لا يسوق الهدي وصغر المتنع ان يبتدئ من الميفات
 فيحرم بعرة ويدخل مكة فيطوف لها ويسعى ويحلق ويقصر
 وقد حل من عمرته ^{ينحج} ويقطع التلبية اذا ابتدأ بالظواف
 ويقيم بمكة ^{حاله} خلافا اذا كان يوم التروية احرم بالحج
 من السجود وفعل ما يفعل الحاج المفرد وعليه دم المتنع
 فان لم يجز صام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجع الى اهله
 وان اراد المتنع ان يسوق الهدي احرم وساق هديه فان
 كانت بذرة قلدها بمزادة او نعل ^{شقيق الله} واشيعر البدر عند ابي
 يوسف ومحمد رحمهما الله وهوان يشق سنامها من الجانب
 الايمن ولا يشعر عند ابي خنفرة فاذا دخل مكة طاف
 وسعى ولم ينحل حتى يحرم بالحج يوم التروية فان قدم الاحرام
 قبله جاز عليه دم فاذا احلق يوم النحر فقد حل من الاحرام

وليس لأهل مكة متنع ولا قرآن وانما لهم الافراد
 خاصة فاذا عاد المتنع الى بلده بعد فراغه من العرة
 ولم يكن ساق الهدي بطل متنع ومن احرم بالعمرة
 قبل اشهر الحج فطاف لها اقل من اربعة اشواط ثم
 دخل اشهر الحج فتمتها واحرم بالحج كان متنعا
 وان طاف لعمرته قبل اشهر الحج اربعة اشواط فصلا
 ثم حج من علمه ذلك لم يكن متنعا واشهر الحج شوال
 وذو القعدة وعشر من ذي الحجة فان قدم الاحرام
 بالحج عليها جاز احرامه وانعقد خجاوا اذا حاضت
 المرأة عند الاحرام اغتسلت واحرمت وصفت
 كما يصنع الحاج غيراتها لا تطوف بالبيت حتى تظهر
 وان حاضت بعد الوقوف وطواف الزيارة انصرفت

من مكر ولا شيء عليها ترك طواف الصدر
باب التجانيات اذا طيب المحرم فعليه الكفارة فان
طيب عضوا كاملا فما زاد فعليه دم وان طيب اقل
من عضو فعليه صدقة وان لبس ثوبا مخيطا
او غطا رأسه يوما كاملا فعليه دم وان كان اقل
من ذلك فعليه صدقة وان حلق ربع رأسه فصلا
فعليه دم وان حلق اقل من الربع فعليه صدقة وان
حلق مواضع المحتاج جمع فعليه دم عند اي خيفة ربه وقلا
عليه صدقة وان قص ظافر يديه ورجليه فعليه
دم وان قص يدا او رجلا فعليه دم وان قص اقل
من خمسة اظافر فعليه صدقة وان قص خمسة
اظافر من يديه ورجليه فعليه صدقة عند اي خيفة

واي يوسف روحه وقال محمد روح عليه دم وان تطيب
او حلق وليس من عذر فهو مخير ان شاء ذبح شاة
وان شاء تصدق على ستة مساكين بثلاثة اصوع من
طعام وان شاء صام ثلثة ايام وان لمس او قبل بشهوة
فعليه دم انزل او لم ينزل ومن جامع في احد التبيلين
قبل الوقوف بعرفة فسد حجته وعليه شاة ويمضي في الحج
كما يضمن لم يفسد الحج وعليه القضاء وليس عليه
ان يفارق امراته اذا حج بها في القضاء ومن جامع بعد
الوقوف بعرفة لم يفسد حجته وعليه بذنة وان جامع
بعد الحلق فعليه شاة ومن جامع في العمرة قبل ان يطوف
لها اربعة اشواط افسدها ومضى فيها وقضاها وعليه
شاة وان وطئ بعد ما طاف اربعة اشواط فعليه



شاة ولا تقصد عمرته ولا يلزمه قضاؤها ومن جامع
ناسيا يكن جامع عامداً ومن طاف طواف القدوم محدثاً
فعلبه صدقة وإن كان جنباً فعليه شاة ومن طاف
طواف الزيارة محدثاً فعليه شاة وإن كان جنباً فعليه
بدنة والا فضل ان يعيد الطواف مادام بمكة ولا
ذبح عليه ومن طاف طواف الصدر محدثاً فعليه
صدقة وإن كان جنباً فعليه شاة ومن ترك من
طواف الزيارة ثلثه اشواط فمادونها فعليه شاة
وإن ترك اربعة اشواط بقي محرماً ابدل حتى يطوفها
ومن ترك ثلثة اشواط من طواف الصدر فعليه
صدقة وإن ترك طواف الصدر او اربعة اشواط
منه فعليه شاة ومن ترك الشئ بين الصفا والمروة

فعله

فعلبه دم وجه تامة ومن افاض من عرفة قبل
الامام فعليه دم ومن ترك الوقوف بالمزدلفة
فعلبه دم ومن ترك رمي الجمار في الايام كلها فعليه
دم وإن ترك رمي يوم واحد فعليه دم ومن ترك
رمي الجمار الثلث فعليه صدقة وإن ترك رمي جمرة
العقبة في يوم النحر فعليه دم ومن اخر الحلق حتى
مضت ايام النحر فعليه دم عند ابي حنيفة ربه وكذلك
ان اخر طواف الزيارة عند ابي حنيفة رحمه الله
واذا قتل الحرم صيداً او ذل عليه من قتله فعليه
الجزاء يستوى في ذلك العامد والناسي والمبتدئ
والعابد والجزاء عند ابي حنيفة وابي يوسف رحم
ان يقول الصيد في المكان الذي قتله فيه او في اقرب

المواضع منه أن كان في برية يقومه ذوا عدل شتم
هو مختار في القيمة أن شاء ابتاع بها هزبا فذبحه أن
بلغت قيمته هزبا وأن شاء اشترى بها طعاما فتصدق
به على كل مسكين نصف صاع من بتر أو صاعا
من تمر أو شعير وأن شاء صام عن كل نصف
صاع من بتر يوما وعن كل صاع من شعير يوما
فإن فضل من الطعام أقل من نصف صاع فهو
مختار فيه أن شاء تصدق به وأن شاء صام عنه
يوما كاملا وقال محمد بن محمد في الصيد النظيف فيما
نه نظير ففي الظبي شاة وفي الضبع شاة وفي الأرنب
عناق وفي البربوع جفرة وفي النعامية بدنة ولا نظير
ففيه القيمة ومن جرح صيدا أو تف شعيرة

فيما

أو قطع

أو قطع عضوا منه ضمن ما نقص منه وإن تقطعت
ريش طائرا أو قطع قوائم صيد فخرج عن حيزه إلا
متناع فعليه قيمة كاملة ومن كسر ينض صيد
فعليه قيمته فإن خرج من البيضة فرخ ميت فعليه
قيمة حيا وليس في قتل الغراب والحداة والذئب
والحية والعقرب والفأرة جزاء وليس في قتل البعوض
والبراغيث والقراد شيء ومن قتل جرادة أو قمل تصدق
بما شاء وتمره خير من جرادة ومن قتل مالا يؤكل
لحمه من الصيد كالسباع ونحوها فعليه الجزاء
ولا يتجاوز بقيمتها شاة وإن صال السبع على محرمة
فقتله فلا شيء عليه وإن أضطر المحرم إلى أكل لحم الصيد
فقتله فعليه الجزاء ولا بأس بنذبح المحرم

الشاة والبقرة والبعر والدجاج والبط الكسيرة
ومن قتلها ما مسر ولا اوطيتا مستانسا فعليه
الجزاء واذا ذبح المحرم صيدا فذبحته ميتة لا يحل
اكلها ولا باس ان ياكل المحرم لحم صيد اضطاده
حلال وذبحه اذا لم يدلل المحرم عليه ولا امره بصيده
وفي صيد الحرم اذا ذبح الحلال الجزاء وان قطع
حشيش الحرم او شجرة الذي ليس بملك ولا هو متا
ينبه الناس فعليه قيمته وكل شيء فعله القارن
فما ذكرنا ان فيه على المفرد دما فعليه دمان
دم لجمته ودم لعهرته الا ان يتجاوز الميقات من غير
اجرام يحرم بالعرة والحج فيلزمه دم ولحد واذا
اشترك حرمان في قتل صيد فعلى كل واحد منهما

الجزء كاملا واذا اشترك حلالان في قتل صيد
الحرم فعليهما جزاء واحد واذا باع المحرم صيدا
وابتاعه فابيع باطل **باب الاحتصار** اذا تحصر
المحرم بعد و او اصابه مرض منه من المضي جاز
له التحلل وقيل له ابعت شاة تذبح في الحرم وواعد
من يجملها اليوم بعينه يذبحها فيه ثم تحلل فان كان
قارنا بعت بدينين ولا يجوز ذبح دم الاحتصار
الا في الحرم ويجوز ذبحه قبل يوم النحر عند ابي حنيفة
وقال ابو يوسف ومحمد لا يجوز الذبح للمحصر بالحج
الا في يوم النحر ويجوز للمحصر بالعرة ان يذبح متى
شاء والمحصر بالحج اذا التحل فعليه حجة وعرة
وعلى المحصر بالعرة القضاء وعلى القارن حجة

وعمرتان واذا بعث المحصر هديا وواعدهم
 ان يذبحوه في يوم بعينه ثم زال المحصار فان قدر
 على ادراك الهدي واجل لم يجزله التحلل ولزمه
 للمضي وان قدر على ادراك الهدي دون اجل التحلل
 وان قدر على ادراك اجل دون الهدي جازله التحلل
 استحسانا ومن احصر بكة وهو متوع من الو
 قوف والطواف كان محصرا وان قدر على
 احدهما فليس محصرا **باب الفوات** ومن احرم
 بالبحر ففاته الوقوف بعرفة حتى طلع الفجر من يوم النحر
 فقد فاته الحج وعليه ان يطوف ويسعى ويحلل ويقيظ
 بالحج من قابل ولا بد عليه والعمرة لا تقوت وهي جائزة
 فجمع السنة الاخيرة ايام يكره فعلها فيها يوم عرفة

ويوم النحر وايام التشريق والعمرة سنة وهي الاحرام
 والطواف والتسبيح **باب الهدي** الهدي ادناه
 شاة وهو من ثلثة انواع الابل والبقر والغنم
 يجزى في ذلك كله الشئ فصاعدا الا من الضأن
 فان الجذع منه يجزى ولا يجوز في الهدي مقطوع
 الاذن او اكترها ولا مقطوعة الذنب ولا اليد ولا
 الرجل ولا اذا هبت العين ولا العجاء ولا العرجاء
 التي لا تشي الى النسك والشاة جائزة في كل شئ الا في مو
 ضعين من طواف طواف الزيارة جنبا ومن جامع بعد
 الوقوف بعرفة فانه لا يجزى الا بدنة والبقرة
 تجزى كل واحدة منهما عن سبعة اذا كان كل واحد
 من الشركاء يريد القربة فان اراد احدهم بنصيبه التحم

ان فيه تذكروا الا ان في فيه سواء
 بين البقرة والسنن وطعن
 في الشاة ومن الابل بالانفس
 والجدع من الضأن والعز ماركته
 اشهر وقيل كثر السنة

لم يجز للباقين ويجوز الأكل من هدي التطوع والتمتع
 والقران ولا يجوز الأكل من بقية الهدايا ولا يجوز ذبح
 هدي التطوع والتمتع والقران إلا في يوم النحر
 ويجوز ذبح بقية الهدايا أي وقت شاء ولا يجوز
 ذبح الهدايا إلا في الحرم ويجوز أن يتصدق بها على
 مساكين الحرم وغيرهم ولا يجب التعريف بالهدايا
 والأفضل في البدن النحر وفي البقر والغنم الذبح
 والاولى أن يتولى الإنسان ذبحها بنفسه إذا كان بحسن
 ذلك ويتصدق بجلالها وخطامها ولا يعطي لجرة
 الجزار منها ومن ساق بدنة فاضطر إلى ركوبها
 ركبتها وان استغنى عن ذلك لم يركبها وان كان لها
 لبن لم يجلها ونضضها بالماء البارد حتى

ينقطع

ينقطع اللبن ومن ساق هديا فمطب فان كان
 تطوعا فليس عليه غيره وان كان واجبا فعليه
 ان يقيم غيره مقامه وان اصابه عيب كبير اقام غيره
 مقامه وضع بالعيب ما شاؤا اذا عطب البدنة
 في الطريق فان كانت تطوعا فخرها وصنع نعلها
 بدمها وضرب بها صفحتها ولم ياكل لاهو ولا غيره
 من الاغنياء منها وان كانت واجبة اقام غيرها
 مقامها وضع بها ما شاؤا ويقلد هدي التطوع
 والتمتع والقران ولا يقلد دم الاخصار ولا دم
 الجنائيات **كتاب البيوع** البيع ينقذ بالاجاب

في الشريعة عبارة عن اجاب
 قبول من مالين مكاتب

في المجلس وان شاء رتبوا بينهما فام من المجلس قبل
 القول بطل الايجاب فاذا حصل الايجاب والقول
 لزم البيع ولا خيار لولا حيد منهما الا من عيب او عديم
 رؤية والاعراض المشار اليها لا تحتاج الى معرفت
 مقدارها في جواز البيع والاثمان المطلقة لا تصح
 الا ان تكون معروفة القدر والصفة ويجوز البيع
 بغير حال ومؤجل اذا كان الاجل معلوما ومن اطلق
 الثمن في البيع كان على غالب نقد البلد وان كانت النقود
 مختلفة فالبيع فاسدا الا ان يبين احدها ويجوز
 بيع الطعام والمحسوب مكائلة ومجازفة وبائنا بيعه
 لا يعرف مقداره وبوزن حجر بعينه لا يعرف مقداره
 ومن باع ضبرة طعام كل فقير بدرهم جاز البيع

صورة ان يقول بعث هذا الثوب بهذا
 البعد الشصية

الشئ ثمن او بياض
 فيقول الآخر اني اشتريه
 والقدر ان يكون عددا
 معلوما كالعشرة والمائة
 والصفة مثل ان يكون
 حيدا او ورطيا او رديا

في فقير واحد عند ابي حنيفة رحمه الله الا ان يسمى
 جملة فقرا فيها ومن طبع غنم كل شاة بدرهم فالبيع
 فاسد في جميعها وكذلك من باع ثوبا مذارعة كل
 ذراع بدرهم ولم يستم جملة الذرعان ومن ابتاع
 ضبرة طعام على انها مائة فقير بمائة درهم فوجدها
 اقل من ذلك كان المشتري بالخيار ان شاء اخذ الموجود
 بحضته من الثمن وان شاء فسخ البيع فان وجدها
 اكثر فالزيادة للبائع ومن اشترى ثوبا على انه عشرة
 اذرع بعشرة دراهم او ارضا على انها مائة ذراع
 بمائة درهم فوجدها اقل فالمشتري بالخيار ان شاء
 اخذها بجملة الثمن وان شأ تركها وان وجدها اكثر
 من الذراع الذي سماه فهي للمشتري ولا خيار للبائع

وَأَنْ قَالَ بَعَثَهَا عَلَى أَنْهَا مَبْرُورَةٌ ذِرَاعٍ بِمِائَةِ دِرْهَمٍ كُلُّ ذِرَاعٍ
 بِدِرْهَمٍ فَوَجَدَهَا نَاقِصَةً فَهُوَ بِالْخِيَارِ أَنْ تَأْخُذَ بِهَا
 بِحَصَّتِهَا مِنَ الثَّمَنِ وَأَنْ تَسْأَلَ تَرْكُهَا وَأَنْ وَجَدَهَا زَائِدَةً
 كَانَ لِلْمُشْتَرِي بِالْخِيَارِ أَنْ تَأْخُذَ بِهَا بِمِائَةِ دِرْهَمٍ كُلُّ ذِرَاعٍ بِدِرْهَمٍ
 وَأَنْ تَسْأَلَ تَرْكُهَا وَأَنْ قَالَ بَعَثَهَا عَلَى أَنْهَا مَبْرُورَةٌ ذِرَاعٍ بِمِائَةِ دِرْهَمٍ
 فَوَجَدَهَا زَائِدَةً فَالْبَيْعُ فَاسِدٌ وَمَنْ بَاعَ دَارًا دَخَلَ
 بِنَاقِصَةٍ فِي الْبَيْعِ وَأَنْ لَمْ يَسْتَمِدَّ وَمَنْ بَاعَ أَرْضًا دَخَلَ مَا فِيهَا
 مِنَ النَّخْلِ وَالشَّجَرِ فِي الْبَيْعِ وَأَنْ لَمْ يَسْتَمِدَّ وَلَا يَدْخُلَ الزَّرْعُ
 فِي بَيْعِ الْأَرْضِ إِلَّا بِالنَّسِيبِ وَمَنْ بَاعَ نَخْلًا أَوْ شَجَرًا
 فِيهِ ثَمَرٌ فَتَمَرَتْهُ لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَهَا لِلْبَيْعِ وَيَقَالَ
 لِلْبَائِعِ أَقْطَعُهَا وَسَلِّمْ لِلْبَيْعِ إِلَى الْبَيْعِ وَمَنْ بَاعَ ثَمَرَةً

وَجَدَهَا نَاقِصَةً بِالْبَيْعِ

لَمْ يَدْخُلْهَا أَوْ قَدْ بَدَأَ جَازَ الْبَيْعِ وَوَجِبَ عَلَى الْمُشْتَرِي
 قَطْعُهَا فِي الْحَالِ فَإِنْ شَرَطَ تَرْكُهَا عَلَى النَّخْلِ فَسَدَ الْبَيْعُ
 وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَبِيعَ ثَمَرَةً وَيَسْتَتِي مِنْهَا أَرْضًا لَا مَعْلُومَةً وَجُزْءًا
 يَبِيعُ الْخُطَّةَ فِي سُنْبُلِهَا وَالْبَاقِيَ فِي قَشْرِهِ وَمَنْ بَاعَ
 دَارًا دَخَلَ الْبَيْعُ مَفَاتِيحَ أَغْلَافِهَا وَأَجْرَةَ الْكِيَالِ وَنَاقِصَةٍ
 الثَّمَنِ عَلَى الْبَائِعِ وَأَجْرَةَ وَزَانِ الثَّمَنِ عَلَى الْمُشْتَرِي وَمَنْ
 بَاعَ سَلْعَةً بِثَمَنِ قِيلَ لِلْمُشْتَرِي أَدْفَعْ الثَّمَنَ أَوْ لَا فَإِذَا أَدْفَعَ
 الثَّمَنَ قِيلَ لِلْبَائِعِ سَلِّمْ لِلْبَيْعِ وَمَنْ بَاعَ سَلْعَةً بِسَلْعَةٍ
 أَوْ ثَمَنًا بِثَمَنِ قِيلَ لَهَا سَلِّمْ مَعَا **بَابُ الْخِيَارِ وَالْمُشْتَرِطِ**
خِيَارُ الشَّرْطِ جَائِزٌ فِي الْبَيْعِ لِلْبَائِعِ وَالْمُشْتَرِي وَلَهُمَا
 الْخِيَارُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَإِنْ فَارَدَتْهَا وَلَا يَجُوزُ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ
 عِنْدَ ابْنِ حَنَفِيَّةٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدُ رَحِمَهُمَا اللَّهُ يَجُوزُ

إذا استبقي مدة معلومة وخيار البائع يمنع خروج المبيع
 من ملكه فإن قبضه المشتري فملك في يده ضمنه بالقيمة
 وخيار المشتري لا يمنع خروج المبيع من ملك البائع إلا
 أن المشتري لا يملكه ولا يدخل في ملكه عند أبي حنيفة
 وقال أبو يوسف ومحمد ربه يملكه فإن هلك في يده
 هلك بالتمن وكذلك إن دخله عيب ومن
 شرط الخيار فله أن يفسخ في مدة الخيار وله أن
 يجزئه فإن أجاز به غير حضرة صاحب مجاز وإن
 فسخ لم يجز إلا أن يكون الآخر حاضراً وإذا أمّن له
 الخيار بطل خياره ولم ينقل إلى ورثته ومن باع
 عبداً على أن يترخّياً أو كاتب فكان بخلافه فالمشتري
 بالخيار إن شاء أخذه بجميع الثمن وإن شاء ترك

إذا كان الخيار
 في حكمه من زمان
 الخيار إذا كان
 في حكمه من زمان
 الخيار إذا كان
 في حكمه من زمان
 الخيار إذا كان
 في حكمه من زمان

باب خيار الرؤية ومن اشترى شيئاً لرأيه فالبيع
 جائز وله الخيار إذا رآه إن شاء أخذه وإن شاء ترك
 ومن باع ماله يره فلا خيار له إذا رآه وإن نظر إلى وجهه
 الصبرة أو إلى وجه الجارية أو إلى ظاهر الثوب مطوياً
 أو إلى وجه الذئبة وكفلهما فلا خيار له إلا من عيب وعند
 أبي حنيفة رؤية واحدة وإن ذاك ضمن الدار فلا خيار له وإن
 بشاهديئونها وبيع الأعمى وشراؤه جائز وله الخيار إذا
 اشترى ويسقط خياره بأن تجسّس البيع إذا كان يعرف
 بالجسّس وبشئمه إذا كان يعرف بالثم أو يذوقه إذا كان يعرف
 بالذوق ولا يسقط خياره في العقار حتى يوصف له ومن
 باع ملك غيره بغير أمره فالملك بالخيار إن شاء أجاز
 البيع وإن شاء فسخ وله الإجازة إذا كان المعقود عليه

بافيا والتعاقدان محالهما ومن رأى أحد الثوبين فاشترى
 هما ثم رأى الآخر جازله ان يردّها ومن مات وله خيار
 الرؤية بطل خياره ولم ينتقل الى ورثته ومن رأى شيئا
 ثم اشترى به بعد مدة فان كان على الصفة التي رآه فلا
 خيار له وان وجدته متغيرا فله الخيار **باب خيار العيب**
 اذا اطلع المشتري على عيب في البيع فهو بالخيار ان شاء
 اخذه بجميع الثمن وان شاء رده وليس له ان يمسكه ويأخذ
 النقصان وكل ما اوجب نقصان الثمن في عادة التجار
 فهو عيب والاباق والبول في الفراش والسرقة عيب في
 الصغير ما لم يبلغ فاذا بلغ فليس ذلك بعيب حتى يعلوه
 بعد البلوغ والخبر والدفر عيب في الجارية وليس عيب
 في الغلام الا ان يكون من داء والزنا وولد الزنا عيب

لو اشترى ثوبا من رجل
 ثم رآه متغيرا
 لم يملك له ان يمسكه
 بل هو بالخيار ان شاء
 اخذ به بجميع الثمن
 وان شاء رده
 ولو اشترى ثوبا من رجل
 ثم رآه متغيرا
 لم يملك له ان يمسكه
 بل هو بالخيار ان شاء
 اخذ به بجميع الثمن
 وان شاء رده

في الجارية دون الغلام واذا حدث عند المشتري عيب
 في البيع ثم اطلع على عيب كان عند البائع فله ان يرجع
 بنقصان العيب ولا يرد للبيع الا ان يرضى البائع ان يأخذه
 بعيبه وان قطع المشتري الثوب او خاطه او صبغه
 اوت السويق يضمن ثم اطلع على عيب رجع بنقصانه
 وليس للبائع ان يأخذه ومن اشترى عبدا فاعتقه
 او مات ثم اطلع على عيب رجع بنقصانه فان قتل الثور
 لعبدا وكان طعاما فاكله ثم اطلع على عيب لم يرجع
 عليه بشيء في قول ابي حنيفة رحمه وفي قول ابي يوسف ومحمد
 رحمه الله يرجع بنقصان العيب ومن باع عبدا فباعه
 المشتري ثم رده عليه بعيب فان قبله المشتري بفضا
 لقاضي فله ان يردّه على بائعه وان قبله بغير قضاء

وقبل ان ياخذ الناس في الحصاد والذبا^{ابن موزع}س جاز
 البيع واذا قبض المشتري المبيع في البيع الفاسد
 باذن البائع وفي العقد عوضان كل واحد منهما
 مال ملك المبيع ولزمته قيمته ولكل واحد من المتعا
 قدين فسخه وان باع المشتري نقدي^{ابن موزع}ه وان
 اعتق نفذ عتقه ومن جمع بين حر وعبد او شاة
 ذكبة وميتة بطل البيع فبهما وقال لا يبطل في الحر
 والميتة خاصة فان جمع بين عبد ومذبر او عبده
 وعبد غيره صح البيع في عبده بحصة من الثمن
 ونهى رسول الله ^{ابن موزع} عن النجش وعن السؤم
 على سؤم غيره وعن تلقى الجلب ^{ابن موزع} وبيع الحاضر
 للبادي والبيع عند اذان الجمعة وكل ذلك بكرة

ولا يفسد به العقد ومن ملك مملوكين صغيرين
 احدهما ذور^{ابن موزع} واحد محرم من الاخر له يفرق بينهما
 وكذلك ان كان احدهما كبيرا والاخر صغيرا فان
 فرق بينهما كره له ذلك وجاز البيع وان كانا
 كبيرين فلا بأس بالتفريق بينهما **باب الاقالة**
 الاقالة جائزة في البيع بمثل الثمن الاول فان شرط اقل
 منه او اكثر فالشرط باطل وترد بمثل الثمن الاول وهي
 فسخ في حق المتعاقدين بيع جديد في حق غيرها
 في قول ابي حنيفة رء وهلاك الثمن لا يمنع صحة
 الاقالة وهلاك المبيع يمنع منها فان هلك بعض
 المبيع جازة الاقالة في ما بقية **باب المراجعة والتولية**
 المراجعة تقبل ما ملك بالعقد الاول بالثمن الاول

او الوزن مع الجنس فاذا بيع الكيل او الموز ونجسه
 مثلاً مثل جاز البيع وان تفاضلاً لم يجز البيع ولا يجوز
 بيع الجيد بالردّي مما فيه الربو الا مثلاً بمثل واذا عده
 الوصفان الجنس والمعنى المضموم اليه حل التفاضل
 والنساء واذا وجد احرم التفاضل والنساء ^{واذا} وجد
 احدهما وعده الاخر حل التفاضل وحرم النساء
 وكل شيء نص رسول الله صلى الله عليه وسلم
 على تحريمه التفاضل فيه كبله فهو مكبل ابدًا وان
 ترك الناس الكيل فيه مثل الخنطة والشعر والتمر
 والملح وكل ما نص على تحريمه التفاضل فيه وزنا فهو
 موزون ابدًا مثل الذهب والفضة وما لم ينص
 عليه فهو محمول على عادة الناس وعقد الصرف

ما وقع على جنس الاثمان يعتبر فيه قبض عوضه
 في المجلس وما سواه مما فيه الربو يعتبر فيه التقيين ولا
 يعتبر فيه التفاضل ولا يجوز بيع الخنطة بالرفيق ولا
 بالسويق ويجوز بيع اللحم بالخنزير عند ابي حنيفة
 وابي يوسف رحم وقال محمد لا يجوز الا ان يكون
 الخالص كثر مما في الخنزير ويجوز بيع الرطب
 بالتمر مثلاً بمثل والعنب بالزبيب ولا يجوز بيع الزيتون
 بالزيت والسمسم بالشبنج حتى يكون الزيت والشبنج
 اكثر مما في الزيتون والسمسم فيكون الدهن مثله
 والزيادة بالخيرة ويجوز بيع الثوم المختلفة بمضغ
 بغير متفاضل وكذلك البان البقر والغنم وحل
 الدقل محل العنب ويجوز بيع الخبز بالخنطة والدقيق

متفاضلاً ولا ربوا بين المولى وعبده ولا بين المسلم
والخزي في دار الحرب **باب التسليم** التسليم جائز
في المكائلات والموزونات والمعدودات التي لا تنفك
كالجوز والبيض وفي المذروعات ولا يجوز التسليم
في الجوان ولا في أطراف ولا في الجلود عددًا ويجوز
وزنًا ولا في الخطب حزمًا ولا في الرطب جرزًا
ولا يجوز التسليم حتى يكون المسلم فيه موجودًا من
حين العقد إلى حين المحل ولا يصح التسليم إلا مؤجلًا ولا
يصح إلا بأجل معلوم ولا يصح التسليم بمكيال رجل
بعينه ولا بذراع رجل بعينه ولا بطعام قرية بعينها
ولا يصح التسليم عندا في حنفية رحمه الله إلا بشيء شريطة
تذكر في العقد جنس معلوم ونوع معلوم وصفة

معلوم

معلومة ومقدار معلوم وأجل معلوم وموقع مقدار
رأس المال إن كان مما يتعلق بالعقد على قدره كالمكيل
والموزون والمعدود وتسمية المكان الذي يوفيه
فيه إذا كان له محل وموثر وقال أبو يوسف ومحمد
رجه لا يحتاج إلى تسمية رأس المال إذا كان معينًا
ولا إلى مكان التسليم وبسليمه في موضع العقد
ولا يصح التسليم حتى يقبض رأس المال قبل أن يفارق
ولا يجوز التصرف في رأس المال ولا في المسلم فيه
قبل قبضه ولا يجوز الشركة ولا التولية في المسلم
في الثياب إذا سقى طولًا وعرضًا ورفعًا ولا يجوز
التسليم في الجواهر ولا في الحرز ولا بأس بالتسليم
في اللبن والأجر إذا سمي مبلغًا معلومًا وكل ما أمكن

إذا كان مما يتعلق بالعقد على قدره
المنفعة فانه إذا اشترى عبداً فله أن يبيعه
أو أن يقرضه أو أن يهبه أو أن يهبه
إذا كان رأس المال ثياباً لا يحتاج إلى الإلام فان الزينة
صفة حتى إذا وبيع أكثر من العقد الذي سمي يكون الزينة
لاشترى معلوم أن العقد لا يتعلق بما هو مقدار شيء
جوامد

باب
التسليم

ضبط صفته ومعرفة مقداره جاز السليم في كل ما لا يمكن
 ضبطه ولا معرفة مقداره لا يجوز السليم فيه ويجوز بيع
 الكلب والفهد والسباع ولا يجوز بيع الخمر والتخزير
 ولا يجوز بيع دود القز إلا أن يكون مع القز ولا القمل
 الأفعى الكوريات وأهل الذمة في البياعات كالمسلمين
 إلا في الخمر والتخزير حاضرة فإن عقدهم على الخمر
 كعقد المسلم على المضير وعقدهم على التخزير
 كعقد المسلم على الشاة **كتاب الصرف**
 هو البيع إذا كان كل واحد من عوضيه من جنس
 الأثمان فإذا باع فضة بفضة أو ذهباً بذهب لم يجز
 الأمثلة مثل يدأيد وإن اختلفا في الجودة والصبغة
 ولا بد من قبض العوضين قبل الافتراق وإن باع

الصرف بيع الذهب بالذهب
 والفضة بالفضة وأحدهما
 بالآخر والقبض من
 المائتين قبل الافتراق
 مثلاً

الذهب بالفضة جاز التفاضل ووجب التقابض
 وإن افترقا في الصرف قبل قبض العوضين أو أحده
 مما بطل العقد ولا يجوز التصرف في ثمن الصرف
 قبل قبضه ويجوز بيع الذهب بالفضة مجازفة
 ومن باع سيفاً محلياً بما يزدريه وحليته خمسون
 درهماً فدفعت من ثمنه خمسين درهماً جاز البيع وكان
 المقبوض من حصة الفضة وإن لم يبين ذلك
 وكذلك إن قال خذ هذه الخمسين عن ثمنهما فإن
 يتقابضاً حتى افترقا بطل العقد في الحلية والسيف
 جميعاً إن كان لا يختص الأيسر وإن كان يختص
 بغير ضرر جاز البيع في السيف وبطل في الحلية ومن
 باع إناء فضة بفضة ثم افترقا وقد قبض

بعض منه بطل البيع فيما لم يقبض وصح فيما قبض
 وكان الأناء مشتركا بينهما وان استحق بعض الأناء
 كان المشتري بالخيار ان شاء اخذ الباقي بحصته
 وان شاء رده وان باع قطعة نقرة فاستحق بعضها
 اخذ المشتري ما بقي بحصته ولا خيار له ومن باع
 درهين ودينارا بدينارين ودرهمين جاز البيع وجعل
 كل واحد من الجنسين بالجنس الآخر ومن باع أحد
 عشر درهما بعشرة دراهم ودينارا جاز البيع وكانت
 العشرة بمثلها والدينار بدينارين ويجوز بيع درهين
 صحين ودرهم غلة بدرهمين صحيح ودرهين غلتين
ووكان الغالب على الدراهم الفضة فهي في حكم الفضة
 وان كان الغالب على الدينار الذهب فهو في حكم الذهب

ويعتبر فيهما من تحريم التفاضل ما يعتبر في الجياد
واذا كان الغالب عليهما الفحل فليس في حكم الذر
 والدنانير وهو في حكم العروض فاذا بيعت
 بجنسها متفاضلا جاز البيع واذا اشترى بها سلعة
 ثم كسدت قبل القبض فترك الناس المعاملة بها
 بطل البيع عند حنيفة وقال ابو يوسف عليه قيمتها
 يوم البيع وقال محمد عليه قيمتها آخر ما تعامل الناس بها
 ويجوز البيع بالفلوس النافقة وان لم يمين وان كانت
 كاسرة لم يجز البيع بها حتى يمينها واذا باع بالفلوس
 النافقة ثم كسدت قبل قبضه بطل البيع عند حنيفة
فل القبض ومن اشترى شيئا بنصف درهم فلوس
 جاز البيع وعليه ما يباع بنصف درهم من الفلوس

وربما ان يقول المتقاضي ان نصف درهم فلو كان اذ ايجان
 وان لم يمين فمقدار البيع ولم يمين اليه فكان على القابل
 ان يعطيه من الادرة مقدار ما يباع بنصف درهم فلوس
 في البلاد

ومن أعطى الصبر في درهما فقال أعطني نصفه فلوسا
 وينصفه نصفًا الآية فسد البيع في الجميع عند أبي
 حنيفة رحمه وقال أجاز البيع في الفلوس وبطل فيما
 بقي ولو قال أعطني نصف درهم فلوسا ونصفًا الآية
 جاز البيع وكانت الفلوس والنصف الآية بدرهم
كتاب الرهن الرهن ينمقديا بيجاب وقبول
 ويتم بالقبض فإذا قبض المرتهن الرهن محذورًا مفرغًا
 متمزًا تم العقد فيه وماله يقبضه فالرهن بالخيار
 أن شاء سلمه وأن شاء رجع عن الرهن فإذا سلمه
 إليه فقبضه دخل في ضمانه ولا يصح الرهن إلا بدين
 مضمون وهو مضمون بالاقبل من قيمته ومن الدين
 فإذا هلك في يد المرتهن وقيمته والدين سواء صار

المرتهن مستوفيا لدينه حكمًا وأن كانت قيمة الرهن
 أكثر من الدين فالفضل أمانة وأن كانت أقل سقط
 من الدين بقدر رها ورجع المرتهن بالفضل ولا يجوز
 رهن المشاع ولا رهن ثمرة على رأس النخل دون
 النخل ولا زرع في الأرض دون الأرض ولا يجوز
 رهن النخل والأرض دونهما ولا يصح الرهن بالأمناء ^{مقابل}
 نات كالودائع والمضاربات ومال الشراكة ويصح ^{حاشي}
 الرهن برأس مال السلم وعن الصرف والمسلم فيه
 فإن هلك في مجلس العقد تم الصرف والسلم وصار
 المرتهن مستوفيا لدينه حكمًا وإذا اتفقا على وضع
 الرهن على يد عدل جاز وليس للمرتهن ولا للرهن
 أخذه من يده وإن هلك في يده هلك من ضمان المرتهن

ويجوز رهن الدراهم والديناير والكيل والوزون
فإن رهنها ^{مقابل} بحسنها فهلك هلك مثلها من الدين
وإن اختلفا في الجودة والصباغة ^{مقابل} ومن كان له
دين على غيره فاحذ منه مثل دينه فانفق ثم علم
ان كان زيوفا فلا شيء عليه عند أبي حنيفة ^{مقابل}
وقال أبو يوسف يرد مثل الزیوف ويرجع الجياد
ومن رهن عبداً بالف درهم ففقد حصته
حدها لم يكن له ان يقبضه حتى يوفي باقي الدين
فاذا وكل الراهن المرتهن او العدل او غيره بابيع
الرهن عند حلول الدين فالوكالة جائزة وان شرط
الوكالة في عقد الرهن فليس للراهن عزله عنها
فإن عزله لم ينغزل وإن مات الراهن لم ينغزل

وللمرتهن ان يطالب الراهن بدینه ويحبسه ^{بغير ضلوع} ولو ان
كان الرهن في يده فليس عليه ان يمك من بيعه
حتى يقضيه الدين من ثمنه فاذا اقضاه الدين قيل له
سلم الرهن الى الراهن واذا باع الراهن الرهن بغير
اذن المرتهن فالبيع موقوف فان اجازه المرتهن جاز
البيع وان قضاه الراهن دينه جاز واذا اعتق الراهن
عبد الرهن نفذ عتقه فان كان الدين حالاً طوب
باداء الدين وان كان مؤجلاً اخذ منه قيمة العبد
فجمعت رهناً مكملاً حتى يحل الدين وان كان
الراهن مفسراً استسبى العبد في قيمته ففقد
الدين ورجع به العبد على مولاه وكذلك ان استملك
الراهن الرهن وان استملك اخيه فالمرتهن هو

الخصم في تضمينه ويأخذ القيمة فتكون رهنا
في يده وجناية الراهن على الرهن مضمونة وجناية
المرتهن عليه تسقط من الدين بقدرها وجناية الرهن
على الراهن وعلى المرتهن وعلى مالهما هدر واجبة
البيت الذي يحفظ فيه الرهن على المرتهن ولجنة الراهن
على الراهن ونفقة الرهن على الراهن وتماؤه للراهن
فتكون رهنا مع الاصل فان هلك التمام هلك
بغير شيء وان هلك الاصل وبقي التمام افنك الرهن
محض فيقسم الدين على قيمة الرهن يوم القبض
وقيمة التمام يوم الفك فاما اصاب الاصل سقط
بقدرها من الدين وما اصاب التمام افنك الرهن
ويجوز الزيادة في الرهن ولا يجوز الزيادة في الدين

عنداني خيفة ومخدر م ولا يصير الرهن
رهنا بها ولا اذ ارهن غننا واحدة عند رجلين
بدن لكل واحد منهما جاز وخمسة رهن عند
كل واحد منهما والمضمون على كل واحد منهما
حصه دينه منها فان قضى احدهما دينه كانت كلها
في يد الآخر حتى يستوفي دينه ومن باع عبدا على
ان يرهنه المشتري بالثمن شيئا بعينه فامتنع المثل
من تسليم الرهن لم يجز عليه وكان البائع بالخيار
ان شاء رضي بترك الرهن وان شاء فسخ البيع
الا ان يدفع المشتري الثمن حالا او يدفع قيمته
الرهن رهنا مكانه والمرتهن ان يحفظ الرهن
بنفسه وزوجته وولده وخادمه الذي في عياله

وإن حفظه يغير أو أورد عه ضمن وإذا تعدى
 المرتهن في الرهن ضمنه ضمان الغصب يجمع قيمته
 وإذا أعار المرتهن الرهن للرهن فقبضه خرج من
 ضمان المرتهن فإن هلك في يد الرهن هلك بغير
 شيء وللمرتهن أن يسترجعه إلى يده فإن أخذه
 عاد الضمان وإذا أمان الرهن باع وصيته الرهن
 وقضى به الدين فإن لم يكن له وصي نصب القاضي له
 وصيًا وأمره ببيع **كتاب الحج** الأسباب الوجبة
 للحج ثلاثة الصغر والرق والمجنون ولا يجوز تصرف
 الصغير إلا بإذن وليه ولا تصرف العبد إلا بإذن
 سيده ولا يجوز تصرف المجنون المغلوب بحال ومن
 باع من هؤلاء شيئاً أو اشتراه وهو عقل السبع ويفص

فالولي بالخيار إن شاء أجاز له إذا كان فيه مصلحة
 وإن شاء فسخه وهذه المغانى الثلاثة تؤجّب الحج
 في الأقوال دون الأفعال والوصي والمجنون لا يبيع
 عقودهما ولا أقرارهما ولا يبيع طلاقهما ولا أعتاقهما
 وإن اتلفا شيئاً لزمهما ضمانه وأما العبد فأقواله
 نافذة في حق نفسه غير نافذة في حق مولاه فإن
 أقر بما لزمه بغير الحرية ولم يلزمه في الحال فإن
 أقر بحد أو قضا ص لزمه في الحال وينفذ طلاقه
 وقال أبو حنيفة لا يحج على السفينة إذا كان عاقلاً
 بالفأخر أو تصرف في ماله جائز وإن كان مبتدراً
 مفسداً يتلف ماله فيما لا غرض له فيه ولا مصلحة
 إلا أنه قال أبو حنيفة رح إذا بلغ الغلام غير رشيد

لَمْ يَسْلَمْ إِلَيْهِ مَالُهُ حَتَّى يَبْلُغَ خَمْسًا وَعَشْرِينَ سَنَةً
وَأَنْ تَصْرَفَ فِيهِ قَبْلَ ذَلِكَ تَقْذِيرٌ وَإِذَا بَلَغَ خَمْسًا
وَعَشْرِينَ سَنَةً سَلِمَ إِلَيْهِ مَالُهُ وَأَنْ لَمْ يُوْنَسْ مِنْهُ الرِّشْدُ
وَقَالَ يَحْيَى عَلَى السَّقْفِ وَيَنْعُ مَنْ تَصْرَفَ فِي مَالِهِ فَانْبَاعُ
شَيْءٍ لَمْ يَنْقُزْ بَيْعُهُ وَأَنْ كَانَ فِيهِ مَضْلَعَةٌ أَجَازَهُ إِلَى أَكْمَرٍ
وَأَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا تَقْذِيرُ عَقْدِهِ وَكَانَ عَلَى الْعَبْدِ أَنْ يَشْفِيَ
فِي قِيَمَتِهِ وَأَنْ تَزُوجَ امْرَأَةً جَازَ نِكَاحُهَا وَأَنْ سَتَى لَهَا
مَهْرًا أَجَازَ مِنْهُ مَقْدَارُ مَهْرِ مِثْلِهَا وَبَطَلَ الْفَضْلُ وَقَالَ
يَحْيَى بَلَغَ غَيْرُ رَشِيدٍ لَا يَرْفَعُ إِلَيْهِ مَالُهُ أَبَدًا حَتَّى
يُوْنَسَ مِنْهُ الرِّشْدُ وَلَا يَجُوزُ تَصْرُفُهُ فِيهِ وَتَخْرُجُ
الزَّكَاةُ مِنْ مَالِ السَّقْفِ وَيَتَّفِقُ عَلَى وُلَاةِ الصِّغَارِ
وَزَوْجَتِهِ وَمَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ تَقْفَتُهُ مِنْ ذَوِي أَرْحَامِهِ

وَأَنْ أَرَادَ حُجَّةَ الْإِسْلَامِ لَمْ يَنْعُ مِنْهَا وَلَا يَسْلَمُ الْفَقِيرُ
النَّفَقَةَ إِلَيْهِ وَلَكِنْ يَسْلَمُهَا إِلَى ثَقِيٍّ مِنَ الْحَاجِّ يُتَّقِيهَا
عَلَيْهِ فِي طَرِيقِ الْحَجِّ فَإِنْ مَرِضَ وَأَوْصَى بِوَصَايَا
فِي الْقُرْبِ وَأَبْوَابِ الْخَيْرَاتِ جَازَ ذَلِكَ فِي ثَلَاثَ مَالِهِ
وَبَلُوغِ الْغُلَامِ بِالْإِحْتِلَامِ وَالْأَحْبَالِ وَالْأَثَرِ
إِذَا وَطِئَ فَإِنْ لَمْ يُوْجَدْ ذَلِكَ فَحَتَّى يَتِمَّ لَهُ ثَمَانِي
عَشْرَةَ سَنَةً عِنْدَ بَنِي خَيْفَةَ وَبَلُوغِ الْجَارِيَةِ
بِالْحَيْضِ وَالْإِحْتِلَامِ وَالْجَبَلِ وَالْأَثَرِ فَإِنْ لَمْ
يُوْجَدْ ذَلِكَ فَحَتَّى يَتِمَّ لَهَا سَبْعَ عَشْرَةَ سَنَةً وَقَالَ
إِذَا نَمَّ لِلْغُلَامِ وَالْجَارِيَةِ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً فَقَدْ
بَلَغَا وَإِذَا رَاحَ الْغُلَامُ أَوْ الْجَارِيَةُ وَاشْكَلَ أَمْرُهُمَا
فِي الْبَلُوغِ فَقَالَ قَدْ بَلَغْنَا فَالْقَوْلُ قَوْلُهُمَا وَأَحْكَامُهُمَا

أحكام البالغين وقال أبو حنيفة رحمه الله لا يخرج في الدين
إذا أوجب الدينون على رجل فطلب غرماً ومحبته
والجرح عليه له الجرح عليه وإن كان له مال لم يتصرف
فيه الحاكم ولكن بحسبه إذا احتج بيمين في دينه وإن
كان له دراهم ودينه دراهم فضاها القاضى
بغير امره وإن كان دينه دراهم وله دنانير باعها
القاضى في دينه وقال إذا طلب غرماً للمفلس
الجرح عليه جرح القاضى عليه ومنعه من البيع والتصرف
والأقرار حتى لا يضر بالغرماً وباع ماله إن امتنع
المفلس من يمين وقسمه بين غرماً بالحصص
فإن أقر في حل الجرحين بأقرار لم يرد ذلك بعد قضاء
الدينون ولم يلزمه في الحال ويتفق على المفلس من ماله

وعلى

وعلى زوجته وأولاده الصغار وذوى أرحامه
وإن لم يعرف للمفلس مال وطلب غرماً ومحبته
وهو يقول لا مال لي بحسبه الحاكم في كل دين
لزم بدلاً عن مال حصل في يده كمن البيع وبدل القرض
وفي كل دين التزم بمقدار المهر والكفالة ولم يحسبه
فيما سوى ذلك كموض للمضروب وأرض الجناية إلا
أن يقيموا البيعة أن له مالا فإذا أجسسه القاضى
شهرين أو ثلثة أشهر سأل عن حاله فإن لم ينكشف
له مال حتى يسبله وكذلك إذا أقام البيعة أنه لا مال له
ولا يحول بيته وبين غرماً به بعد خروجه من الحبس
بل يلازمونه ولا يمنعون من التصرف والتصرف ويأخذون
فضل كسبه ويقسمون بينهم بالحصص وقالوا

إذا فلسه الحاكم حال بينه وبين غمابة إلا أن
يقموا البتة فدر حصل له مال ولا يخرج على الفلوق
إذا كان مصلحاً لماله والفسق الاصل والطارى
سواء ومن أفلس وعنده متاع لرجل يمينه ابت
منه فطلب المتاع أسوة للغرماء فيه **كتاب**
الافرار إذا افرا الحر البالغ العاقل بحق لزم اقراره
بجهول كان ما اقرب او معلوماً ويقال لربن للجهول
وان لم يبين اجبه الحاكم فان قال فلان
على شئ لزم ان يبين ماله قيمة والقول فيه قوله
مع يمينه ان ادعى المقر اكثر من ذلك واذا قال له
علي مال فامرجع في بيانه اليه ويقبل قوله في القليل
والكثير فان قال له على مال عظم لم يصرف

في اقل من مائتي درهم وان قال له على دراهم
كثيرة لم يصرف في اقل من عشرة دراهم وان
قال له على دراهم فهي ثلثة إلا ان يبين اكثر
منها وان قال كذا كذا درهم لم يصرف في اقل
من احد عشر درهما وان قال كذا وكذا درهما
لم يصرف في اقل من احد وعشرين درهما وان قال
على او قبلي فقد اقربدين وان قال له عندي او معي
فهو اقرار بامانة فيه واذا قال له رجل لي عليك الف
درهم فقل اتزنها او انتقدها او اجلي بها او قدما
فضنكمها فهو اقرار منه وان قال اتزن او انتقد
لم يكن اقراراً ومن اقربدين مؤجل فصرف المقر له
في الدين وكذبه في التاجيل لزم الدين حالاً ويستخف

المقرلة في الاجل ومن اقربين واستثنى متصلا
 باقراره صح الاستثناء ولزمه الباقي سواء استثنى
 الاقل والاكثر فان استثنى الجميع لزمه الاقرار
 وبطل الاستثناء وان قال له على مائة درهم
 لا دينار او الا فقير حظه لزمه مائة درهم
 الا قيمة الدينار او الفقير وان قال له على مائة ودر
 هم فالمائة كلها دراهم وان قال له على مائة و
 ثوب لزمه ثوب واحد والمرجع في تفسير المائة
 اليه ومن اقرب تحقيق وقال انشاء الله متصلا باقراره
 لم يلزمه الاقرار ومن اقر وشرط الخيار لزمه الا
 قرار وبطل الخيار ومن اقرب اقرار واستثنى بناءها
 لنفسه فلمقرلة الدار والبناء جميعا وان قال بناء

هذه الدار والعرصة لفلان فهو كما قال ومن
 اقرب يقر في قوصية لزمه النمر والقوصية ومن اقر
 برباطه في اضطل لزمه الزاينة خاضرة وان قال غصت
 ثوبا في منديل لزمه جميعا وان قال له على ثوب
 في ثوب لزمه وان قال له على ثوب في عشرة ثوب
 لم يلزمه عندنا في حنفية وان يوسف رحمه الله الاثوب
 واحد وقال محمد يلزمه احد عشر ثوبا ومن اقر
 بغصب ثوب وجاء بثوب معيب فالقول قوله فيه
 وكذلك لو اقرب دراهم وقال هي زبوف وان قال له
 على خمسة في خمسة يريد الضرب والحساب
 لزمه خمسة واحدة وان قال اردت خمسة
 مع خمسة لزمه عشرة وان قال له على من درهم

الى عشرة لزمه تسعة عند ابي خنيفة يلزمه الا
بتداء وما بعده وتسقط الغاية وقال يلزمه
العشرة كلها واذا قاله على الف درهم من ثمن
عبد اشتريته منه ولم اقبضه فان ذكر
عبد ابعثه قبل المقر له ان ثبت فسلم العبد
فخذ الالف والافلاشي لك وان قال من عبد
ولم يبعثه لزمه الف في قول ابي خنيفة ولو قاله
على الف درهم من ثمن خمرا وخنزير لزمه الالف
ولم يقبل تفسيره ولو قاله على الف درهم من ثمن
متاع اشتريته من زبوف وقال المقر له جبار
لزمه الجبار في قول ابي خنيفة ومن اقر لغیره بما لم
فله الحلقة والغص وان اقر بسيف فله النصل

والجفن والحمايل وان اقر بحملة فله العبدان
والكسوة وان قال الحمل فلاته على ذرهم فان قال
او صله فلان او مات ابنة فورثه فالأقرار صحيح
وان ائهم الاقرار ببيع عند ابي خنيفة وابي يوسف
رحم ولو اقر بحمل جاريت او حمل شاة لرجل اصح الا
قرار ولزمه واذا اقر الرجل في مرض مونة ديون
وعليه ديون في صحته وديون لزمته في مرضه
باسباب معلومة فدين الصحة والدين المعروف بالا
سببات مقدم على ما اقر في مرضه فاذا قضيت
الديون وفضل شيء كان فيما اقر به في حال المرض
وان لم يكن عليه ديون في صحته جازا قراره في حال
المرض وكان المقر له أولى من الورثة واقرار المريض

لوارثه باطل الا ان يصدقه فيه بقية الورثة من
 اقر لا جنبي في مرضه ثم قال هو اني ثبت نسبه
 وبطل اقراره له ولو اقر لا جنبي ثم تزوجها لم يبطل
 اقراره لها ومن طلق امرأته في مرض موته ثلثاته
 اقر لها بدین ومات وهي في العدة فلها الاقل
 من الدين ومن ميراثها منه ومن اقر بغيره بولد
 مثله مثله وليس له نسب معروف ان ابنه وصدق
 الغلام ثبت نسبه منه وان كان مريضا
 ويشترك الورثة في الميراث ويجوز اقرار الرجل
 بالوالدين والولد والزوجة والمولى وبطل اقرار
 المرأة بالوالدين والزوج والمولى ولا يقبل
 اقرارها بالولد الا ان يصدقها الزوج او تشهد

بولادتها قابله ومن اقر بنسب من غير الو
 لدين والولد مثل الاخ والعم لم يقبل اقراره
 في النسب فان كان له وارث معروف
 قريب او بعيد فهو اولى بالميراث من المقر وان لم
 يكن له وارث استحق المقر له ميراثه ومن
 مات ابوه فاقرباؤه لم يثبت نسب اخيه وبينا
 ركم في الميراث **كتاب الاجارة**
 عقد على المنافع بموَض ولا يصح حتى تكون
 المنافع معلومة والاجرة معلومة وما جاز
 ان يكون ثما في البيع جاز ان يكون اجرة
 في الاجارة والمنافع تارة تصير معلومة بالمتة
 كاستئجار الدور للسكنى والارضين للزراعة

فبصح العقد على مئة معلومة أي مئة كانت
وتارة نصير معلومة بالعمل والتسمية كن استأجر
رجلاً على صنع ثوب أو خياطة ثوب أو استأجر
دابة لنقل عليها مقداراً معلوماً أو يركبها مسافراً
سماتها وتارة نصير معلومة بالتعيين والإشارة
كن استأجر رجلاً لنقل هذا الطعام ويجوز
استئجار الدور والحوانيت للسكنى وإن لم يبين ما
يعمل فيها وله أن يعمل كل شيء إلا الحداودة والقضارة
والطحن ويجوز استئجار الأراضى للزراعة ولا يصح
العقد حتى يستعمله ما يزرع فيها ويقول على أن
يزرع فيها ما شاء ويجوز أن يستأجر الشاحنة
ليني فيها أو يفرس فيها تحلاً أو شراً فإذا انقضت

مئة الإجارة لزمه أن يقطع البناء والغرس
ويسلمها فارغة إلا أن يختار صاحب الأرض أن يجره
له قيمة ذلك مقلوعاً فملكه أو يرضى بتركه على حاله
فيكون البناء لهذا والأرض لهذا ويجوز استئجار
الذوات للركوب والحمل فإن أطلق الركوب جاز
أن يركبها من شاء وكذلك أن استأجر ثوباً للباس
وأطلق فإن قال على أن يركبها فلان أو يلبسه
فلان فاركبها غيره أو يلبسه غيره كان
ضامناً أن عطبت الدابة أو أن تحرق الثوب وكذلك
كل ما يختلف باختلاف المستعمل فاما العقار وما لا
يختلف باختلاف المستعمل فاذا شرط سكنى واحد
بغيره فله أن يسكن غيره وإن شرط نوعاً وقدرًا

يحملة على الذابة مثل ان يقول خمسة اقفرة حفظه
فله ان يحمل ما هو مثل الخطاة في الضرر او اقل
كالشعير والشمس وليس له ان يحمل ما هو اضر
من الخطاة كالحج والحديد وان استأجرها ليحمل
عليها فطنا سماء فليس له ان يحمل مثل وزنه
حديدا وان استأجرها ليركبها فاردف معه
رجلا فعطبت ضمن نصف قيمتها ولا يعتبر بالثقل
وان استأجرها ليحمل عليها مقدارا من الخطاة
فحمل اكثر منه فعطبت ضمن ما زاد الثقل وان
كسح الذابة بليامها او ضربها فعطبت ضمن عندي
حينقره وقال لا يضمن استئسانا اذا فعل ذلك
معدادا والاعراء على ضربين اجرة مشترك واجرة

خاص فالمشترك من لا يستحق الاجرة حتى يعمل كالصبي
والقصار والمتاع افاته فيه ان هلك لم يضمن
شيئا عندنا حقة وقال لا يضمنه الا ان يكون
حرقا غالبا لا يمكن الحفظ منه وما تلف بعمله
فخربق الثوب من دقة وزلق الحمال وانقطاع الحمل
الذي يشترط المكاري الحمل وغرق السفينة من
مدها مضمون الا انه لا يضمن بربني آدم من غرق
في السفينة او سقط من الذابة لم يضمنه واذا قصد
القصار او نزح النزاع ولم يتجاوز الموضع المقتضى
فلا ضمان عليه فيما عطب من ذلك والاجر القص
الذي يستحق الاجرة بنسبته نفسه في المدة وان لم يعمل
لمن استوجبه شره الخدمة او لرعي الغنم ولا ضمان

عليه فماتلف في يده ولا ماتلف من عمله والأجارة
تفسدها الشروط كما تفسد البيع ومن استأجر
عبدًا للخدمة فليس له أن يسافر إلا أن يشترط
ذلك في العقد ومن استأجر جملًا ليحمل عليه محملاً
وراكبين إلى مكة جازوله لحمل المعتاد وإن شا
هد التمثال المحمل فهو أجود وإن استأجر بغير الحمل
عليه مقداراً من الزاد فأكثر منه في الطريق
جازله أن يرد عوض ما أكل والأجرة لا تجب بنفس
العقد وتستحق بأحد معانٍ ثلاث أما بشرط النجس
أو بالتعجيل من غير شرط أو باستيفاء المعقود عليه
ومن استأجر داراً فلم يجز أن يطالبه بأجرة كل
يوم إلا أن يبين له وقت الاستحقاق بالعقد ومن استأجر

بغير

بغير إلى مكة فلم يال أن يطالبه بأجرة كل مرحلة
وليس للفصار والخباط أن يطالب بالأجرة حتى يفرغ
من عليه إلا أن يشترط النجس ومن استأجر خبازاً
ليخبز له في بيته فقبر دقيقه بدرهم لم يستحق الأجرة
حتى يخرج الخبز من الثور ومن استأجر طباً خالطه
طعاماً للوليمة فالغرف عليه ومن استأجر رجلاً
ليضرب له لبناً استحق الأجرة إذا أقامه عند أبيه
رء وقال لا يستحق حتى يشربه وإذا قال إن حطت
هذا الثوب فارتبأ فبدرهم وإن حطته رومياً
فبدرهمين جازوا في العيل عمل استحق الأجرة وإن
قال إن خطته اليوم فبدرهم وإن خطته غداً
فتنصف درهم فإن خاط اليوم فله درهم وإن

خاطه عدا فله اجر مثله عداي خيفرح ولا
تجاوز به من نصف درهم وقال الشريطان جابر
ان وان قال ان سكت في هذا الدكان عطارا
فبدرهم في الشهر وان سكنته خذ اذا فبدرهم
واي الامر من فعل استحق الاجرة عداي خيفرح
وقال الاجارة فاسدة ومن استاجر دارا كل
شهر بدرهم فالعقد صحيح في شهر واحد فاسد في بقية
الشهور الا ان يستمر بجملة الشهور معلومة فان سكن
ساعة من الشهر الثاني صح العقد فيه ولم يكن
للموخر ان يخرجه الى ان ينقضي الشهر وكذلك كل شهر
يسكن في قوله واذا استاجر دارا سنة بعشرة دراهم
جاز وان لم يستمر فسط كل شهر من الاجرة ويجوز

٦٨
اخذ اجرة الحمام والحمام ولا يجوز اخذ اجرة عشب
النبس ولا يجوز الاستئجار على الاذان والحج والفتاء
والنوح ولا يجوز اجارة المشاع عداي خيفرح
الا من الشربك وقاله من اجارة المشاع جابزة
ويجوز استئجار الظير باجرة معلومة ويجوز بطعامها
وكسوتها وليس للمستأجر ان يمنع زوجها من وطئها
فان حلت كان له ان يفسخ الاجارة اذا
خافوا على الصبي من لبنها وعليها اصلاح طعام
الصبي وان ارضعته في مدة الرضاع يلبس ثيابه فلا
اجرة لها وكل صانع لعمله اثر في العين كالقصار
والصباع فله ان يجلس العين بعد الفراغ من عمله
حتى ينسوي الاجرة ومن ليس له اثر فليس له ان يجلس

لعين كالحمال والملاح فان حبسها فهلكت سقطة
الاجرة ولم يضمن واذا استرط على الصانع ان يعمل
بنفسه فليس له ان يستعمل غيره وان اطلقه العمل
فله ان يستأجر من يعمل غيره واذا اختلف الخياط
وصاحب الثوب فقال صاحب الثوب امرتك
ان تعمله قباء وقال الخياط قيصا وقال صاحب
الثوب للصباغ امرتك ان تصبغه اخمر فصبغته
اصفر فقال الصباغ بل امرتني اصفر فالقول قول
صاحب الثوب مع يمينه فان خلف فالخياط ضا
وان قال صاحب الثوب علمه لي بغير اجرة وقال
الصانع يا جرة فالقول قول صاحب الثوب مع يمينه
عندائي خنقره وقال ابو يوسف ان كان الضعيف

٢٠٠
حزيفاله فله الاجرة وان لم يكن له حزيفا فلا جرة
له وقال محمد بن كان الصانع مبتدئا لهذه
الضعة بالاجرة فالقول قوله مع يمينه ان عمله
بالاجرة والواجب في الاجارة الفاسدة اجر المثل
لا ينجا وزير المشي واذا قبض المستأجر الدار فعليه
الاجرة وان لم يسكنها فان غضبها غاصب من يده
سقط الاجرة وان وجدها غيبا بضربا لشكني
فله الفسخ واذا احريت الدار او انقطع شرب الضعة
او انقطع الماء عن الرحي انفسنت الاجارة واذا مات
احد المتعاقدين وقد كان عقد الاجارة
لنفسه انفسنت الاجارة فان كان عقدها لغيره
لم تنفسخ ويصح شرط الخيار في الاجارة وتنفخ الاجارة

بالاعذار من استأجر دكانا في السوق ليحتر فيه
 فذهب ماله وكن أجردا اود كانا ثم افلس
 فلزمته دينون لا يقدر على قضائها الا من ثمن ما
 اجر فسخ القاضى المقدر وباعها في الدين وكن
 استأجر دابة ليسافر عليها ثم بداله من السفر
 فهو عذر وله ان يفسخ التجارة وان بد الكاري
 من السفر فليس ذلك بعذر **كتاب الشفعة**
 الشفعة واجبة ^{بثبوت} الخياط في نفس المبيع ثم الخياط
 في حق المبيع كالشرب والطريق ثم للجار وليس
 للشريك في الطريق والشرب والجار شفعة مع
 الخياط في نفس المبيع فان سلم الخياط ^{الشفعة} فالشفعة
 للشريك في الطريق والشرب فان سلم الشريك

اخرا

والشفعة بحسب الشفعة
 وقوله في السلم الشفعة
 في السلم الشفعة
 في السلم الشفعة
 في السلم الشفعة
 في السلم الشفعة

اخذها الجار والشفعة تجب بعقد البيع وتسفر
 بالاشهاد وتملك بالاختاذ اسلمها المشتري او حكم
 بها حاكم واذا علم الشفعة بالبيع اشهد
 في مجلسه ذلك على المطالبة ثم ينهض منه ^{ابن عمر} ويشهد
 على البائع ان كان المبيع في يده او على المشتاع
 او عند العقار فاذا فعل ذلك استقر شفعته
 ولم تسقط بالتأخير عند ابن خنفر وقالا محمد ان
 تركها شرا بغير عذر بعد الاشهاد بطلت شفعته
 والشفعة واجبة في العقار وان كان مما لا يقسم
 كالخام والرجي والبئر والدار الصغيرة ونحوها
 والشفعة في العروض ^{قوله} والشفعة في البنا
 اذ بيع بدون العرضة ^{ميدان} والتخل اذ بيع دون الارض

والمسلم والذمي في الشفعة سواء واذا ملك العقار
 بموضع هو مال وجب فيه الشفعة والشفعة
 في الدار التي يتزوج الرجل عليها او يخالع المزاة بها
 او يستاجر بها دارا او يصلح بها من دمه عيدا وينفق
 عليها عبدا او يصلح عنها باتكارا او سكوت
 فان صالح عنها باقرار وجبت الشفعة واذا تقدم
 الشفع الى القاضي فادعى الشرائ وطالب الشفعة
 سأل القاضي المدعي عليه فان اعترف بملكه الذي
 يشفع به ولا كلفه القاضي باقامة البينة فان عجز
 عن البينة استخلف المشتري بالله ما تعلم انه مالك
 للذي ذكره مما يشفع به فان نكل او قامت
 للشفيع البينة سأل القاضي هل ابتاع ام لا فان انكر

والشفعة
 في الدار التي يتزوج الرجل عليها او يخالع المزاة بها
 او يستاجر بها دارا او يصلح بها من دمه عيدا وينفق
 عليها عبدا او يصلح عنها باتكارا او سكوت
 فان صالح عنها باقرار وجبت الشفعة واذا تقدم
 الشفع الى القاضي فادعى الشرائ وطالب الشفعة
 سأل القاضي المدعي عليه فان اعترف بملكه الذي
 يشفع به ولا كلفه القاضي باقامة البينة فان عجز
 عن البينة استخلف المشتري بالله ما تعلم انه مالك
 للذي ذكره مما يشفع به فان نكل او قامت
 للشفيع البينة سأل القاضي هل ابتاع ام لا فان انكر

فان اعترف بملكه الذي يشفع به
 فان عجز عن البينة استخلف المشتري بالله ما تعلم انه مالك
 للذي ذكره مما يشفع به فان نكل او قامت
 للشفيع البينة سأل القاضي هل ابتاع ام لا فان انكر

الابتاع قبل الشفع اقم البينة فان عجز عنها استخلف
 المشتري بالله ما ابتاع او بالله ما يستحق على في هذه
 الدار شفعة من الوجه الذي ذكره مما يشفع به ويجوز
 المنازعة في الشفعة وان لم يحضر الشفع الثمن الى
 مجلس القاضي فاذا قضى القاضي له بالشفعة لزمه لحضا
 الثمن وللشفيع ان يرد الدار بخيار العيب والرؤية فان
 اخضر الشفع البائع والمبيع في يده فله ان يخاصمه
 في الشفعة ولا يسمع القاضي البينة حتى يحضر المشتري
 فيفسخ البيع بمشهد منه ويقضي بالشفعة على البائع
 ويجعل العهدة عليه واذا ترك الشفع الشهادتين
 علم بالبائع وهو يقدر على ذلك بطلت شفعته وكذلك
 ان اشهد في المجلس ولم يشهد على احد المتبايعين

والشفعة
 في الدار التي يتزوج الرجل عليها او يخالع المزاة بها
 او يستاجر بها دارا او يصلح بها من دمه عيدا وينفق
 عليها عبدا او يصلح عنها باتكارا او سكوت
 فان صالح عنها باقرار وجبت الشفعة واذا تقدم
 الشفع الى القاضي فادعى الشرائ وطالب الشفعة
 سأل القاضي المدعي عليه فان اعترف بملكه الذي
 يشفع به ولا كلفه القاضي باقامة البينة فان عجز
 عن البينة استخلف المشتري بالله ما تعلم انه مالك
 للذي ذكره مما يشفع به فان نكل او قامت
 للشفيع البينة سأل القاضي هل ابتاع ام لا فان انكر

ولا عند العقار وان صالح من شفعة على عوض
 اخذه بطلت الشفعة ويرد العوض واذا امان الشفيع
 بطلت شفعة واذا امان المشتري لم تسقط شفعة
 وان باع الشفيع ما يشفع به قبل ان تقضيه بالشفعة
 بطلت شفعة وكيل البائع اذا باع وهو الشفيع
 فلا شفعة له وكذلك ان ضمن الدرك عن البائع
 الشفيع ووكيل المشتري اذا ابتاع فله الشفعة
 ومن باع بشرط الخيار فلا شفعة للشفيع فان
 اسقط البائع الخيار وجبت الشفعة ومن اشترى
 بشرط الخيار وجبت الشفعة ومن ابتاع دارا شركاء
 فاسدا فلا شفعة فيما ولكل واحد من المتعا
 فدين الفسخ فان سقط الفسخ وجبت الشفعة

الشفيع
 عن البائع
 قوله ان ضمن الدرك
 عن البائع
 قوله ان ضمن الدرك
 عن البائع
 قوله ان ضمن الدرك
 عن البائع

واذا

واذا اشترى ذي دار الخمر او خنزير وشفيعهما
 في اخذها بمثل الخمر وقيمة الخنزير وان كان
 شفيعهما مسلما اخذها بقيمة الخمر والخنزير ولا شفعة
 فالحمة الا ان تكون بموضع مشروط واذا اختلف
 الشفيع والمشتري في الثمن فالقول قول المشتري فان
 اقام البينة فالبينة بينة الشفيع عند ابي حنيفة ومحمد
 وقال ابو يوسف البينة بينة المشتري واذا ادعى المشتري
 ثمن اكثر وادعى البائع اقل منه ولم يقض الثمن
 اخذها الشفيع بما قال البائع وكان ذلك
 حطاً عن المشتري وان كان قبض الثمن اخذها
 الشفيع بما قال المشتري ولم يلتفت الى قول البائع واذا
 حط البائع عن المشتري بمقتضى الثمن يسقط ذلك

عن الشفعة وان حط جميع الثمن لم ينسقط عن الشفعة
واذا زاد المشتري البائع في الثمن لم يلزمه الزيادة الشفعة
واذا اجتمع الشفعاء فالشفعة بينهما على عدد
رؤسهم ولا يعتبر اختلاف الاملاك ومن اشترى
دارا بعرض اخذها الشفع بغيره وان اشترى بها بكل
وموزون اخذها الشفع بمثله وان باع عقارا
بعقار اخذ الشفع كل واحد منهما بقية الآخر
واذا بلغ الشفع اثنان بيعت بالف فسلم الشفعة
ثم علم اثنان بيعت باقل من ذلك او بخطئة او شفع
فيتمها الف او اكثر فسلمه باطل وله الشفعة وان
بان اثنان بيعت بدنانير قيمتها الف فلا شفعة له
واذا قيل ان المشتري فلا فسلم الشفعة ثم علم انه

بغير

غيره فله الشفعة ومن اشترى دارا لغيره فهو
الخصم في الشفعة الا ان يسلمها الى المؤكل واذا باع
دارا لامقدار ذراع في طول الحد الذي يلي الشفعة
فلا شفعة له وان ابتاع منها سهما بشئ ثم ابتاع
بقيةها والشفعة للجار في السهم الاول دون الثاني
واذا ابتاع عمارتين ثم دفع اليه ثوبا عوضا عنه
فالشفعة بالثمن دون الثوب ولان كره الجيلة
فانسقاط الشفعة عند اي يوسف وقال محمد بن كرم
فاذا ابتاع المشتري او غرس ثم قضى الشفع بالشفعة
فهو بالخيار ان شاء اخذها بالثمن وقيمة البناء
والغرس مقلوعا وان شاء كاف المشتري فله
واذا اخذها الشفع فني وغرس ثم استخفت

وان ابتاع منها سهما بشئ ثم ابتاع بقيةها
فالشفعة للجار في السهم الاول دون الثاني
على ان يكون ثمن الدار مائة دينار فتنسقط
الشفعة النصف بسبعين دينار فتنسقط
الشفعة الاخرى بقية الدار فتنسقط
في الكتاب اي ان يخذ السهم
الاول اي كان له ان يخذ السهم
عازا من فليس له ان يخذ بقية
لان المشتري صار شريكا في
الشركة او لم يشاركه في
البيع الجيلة لانه لو باع نصف الدار
لم ينج نصف الآخر فله الشفعة في الاول
دون الثاني

رجع بالثمن ولا يرجع بقيمة البناء والغرس و
 اذا انهدمت الدار او احترق بناؤها او جف
 شجر النستان بغير فعل احد فالشفع بالخيار
 ان شاء اخذه بجميع الثمن وان شاء ترك وان
 نقض المشتري البناء قيل للشفع ان شئت فخذ
 العرصه بخصتها وان شئت فذع وليس ان يخذ
 التقص ومن ابتاع ارضا وعلى خلفها ثمر اخذها
 الشفع بثمرها فان جرة المشتري سقط عن الشفع
 حصروا اذا قضى الشفع الدار بالشفعة ولم يكن
 رآها فله خيار الرجوع فان وجد بها عيبا فله ان
 يردها به وان كان المشتري بشرط البراءة وان
 ابتاع ثمن مؤجل فالشفع بالخيار ان شاء اخذها

فيها غل

نحو

بثمن حال وان شاء صبر حتى ينقض الاجل ثم ي
 خذها واذا قسم الشريكاء العقار فلا
 شفعه لجارهم بالقسمه واذا اشترى دارا فسلم
 الشفع الشفعة ثم ردها المشتري بخيار رؤيه
 او بخيار شرط او بخيار عيب بقضاء القاضي فلا
 شفعه للشفع وان ردها عليه بغير قضاء او تقا
 يلا فالشفع الشفعة **كتاب الشريكه**
 الشريكه على ضربين شريكه املاك وشريكه عقود
 فشريكه الاملاك العين يرثها رجلان او يشترى بها
 فلا يجوز لاحدهما ان يتصرف في نصيب الآخر
 الا بامره وكل واحد منهما في نصيب صاحبه
 كالاجنبي والضرب الثاني شريكه العقود

في صاحب

وهي على أربعة أوجه مفادضة وعنان وشركة
الضائع وشركة الوجوه فاما شركة المفادضة
فهي ان يشترك الرجلان فيساويان في مالهما
وتصرفهما ودينهما فمخوز بين الحرين المسلمين
الباقيين العاقلين وللمخوز بين الحر والملوك
ولا بين البقي والبالغ ولا بين المسلم والكافر
وتعقد على الوكالة والكفالة وما يشترط
كل واحد منهما يكون على الشركة الاطعام
اهله وكسوتهم وما يلزم كل واحد منهما من
الديون بدلا عما يقع فيه الاشتراك فالخرف من
له فان ورث احدهما لا تقع فيه الشركة
او وهب له ووصل اليه بطلت المفادضة

وصارت الشركة عنانا ولا تنقذ الشركة
الا بالذراهم والذنانير والفلوس النافقة فلا
يجوز بمساوي ذلك الا ان يتعامل الناس بها
كالنير والنقرة فتصح الشركة بهما وان اراد
الشركة بالمعروض باع كل واحد منهما
نصف ماله بنصف مال الآخر ثم عقد الشركة
واما شركة العنان فتعقد على الوكالة
دون الكفالة ويصح التفاضل في المال ويصح ان
يتساويا في المال ويتفاضلا في الربح ويجوز ان
يفقدها كل واحد منهما بنصف ماله دون
البعض ولا يقع الا بما يتنا ان المفادضة نصيب
ويجوز ان يشترك او من جهة احدهما ذنانير

الذراهم والذنانير والفلوس النافقة والنقرة والنير

ومن جهة الآخر دراهم وما اشتراه كل واحد
منهما بمال نفسه للشركة طولي ثمنه ووزن الآخر
ثم يرجع على شريكه بحصته منه واذا هلك
مال الشركة او احد المالكين قبل ان يشتريا
شيئا بطلت الشركة وان اشترى احدهما
بماله وهلك مال الآخر قبل الشراء فالمشترى
بينهما على ما شرطوا ويرجع على شريكه بحصته
من ثمنه ويجوز الشركة وان لم يخطا المال
ولا تصح الشركة اذا شرط الا حدهما دراهم مائة
من الزنح ولكل واحد من المتفاوضين وشرك
العنان ان يضع المال ويدفعه مضاربة ويؤكل
من يتصرف فيه ويضمن ويستره من ويبع والنقد

والنسب زويده في المال يد امانة واما شركة
الصناع فالتخاطان والقباعان يشتركان
على ان يتقبلا الاعمال ويكون الكسب بينهما فيجوز
ذلك وما يتقبله كل واحد منهما من العمل يلزمه
ويلزم شريكه فان عمل احدهما دون الآخر فالكسب
بينهما نصفان واما شركة الوجوه فالرجلان
يشتركان ولا مال لهما على ان يشتريا بوجوههما
ويبيعان فتصح الشركة على هذا وكل واحد منهما
وكيل الآخر فيما يشترى فان شرط ان يكون
المشترى بينهما نصفين فالزعم كذلك ولا يجوز
ان يتفاضلا فيه وان شرط ان يكون المشتري
بينهما اثلثان فالزعم كذلك واليجوز الشركة في اللحمة

ولا ضياد والاختشاش وما اضطاده كل واحد
منهما واخطيه فهو له دون صاحبه واذا اشتركا
ولاحد منهما بغل ولا آخر راوية يستقي عليه لكاء
والكسب بينهما لم تقع الشركة والكسب كله للذي
استقي الماء وعليه اجر مثل الزاوية ان كان صاحب
البغل وان كان صاحب الزاوية فعليه اجر مثل
البغل وكل شركة فاسدة فالزبح فيها على قدر المال
وينطل شرط التفاضل واذا مات احد الشريكين
او ارتد ولحق بدار الحرب بطلت الشركة وليس لواحد
من الشريكين ان يؤدى زكاة مال الاخر الا باذنه فان
اذن كل واحد منهما صاحبه ان يؤدى زكاة فاذ
كل واحد منهما فالثاني ضامن سواء علم باداء الاول ولم

٧٧
يعلم **كتاب المضاربة** المضاربة
عقد على الشركة بمال من احد الشريكين و
يعمل من الآخر ولا تصح المضاربة الا بمال
الذي بينا ان الشركة تصح به ومن شرطها
ان يكون الربح بينهما مشاعا لا يستحق احدهما
منه دراهم مائة ولا بد ان يكون المال مسلما الى
المضارب ولا يد لرب المال فيه فاذا صحت المضا
ربة مطلقة جاز للمضارب ان يشتري ويبيع ويبا
فرو يبيع ويوكل وليس له ان يدفع المال مضاربة
الا ان ياذن له رب المال في ذلك او يقوله
اعمل براك فان خسر له رب المال انصرف في
بلد بعينه او في سلعة بعينها لم يجزه ان يتجاوز ذلك

وذلك ان وقت المضارب من بيعتها جاز وبطل
الفقد مضربها وليس للمضارب ان يشتري ايا رب
المال ولا ابنه ولا من يعق عليه فان اشترى كان
مشتريا لنفسه دون المضاربة وان كان في المال
رجح فليس له ان يشتري من يعق عليه فان اشترى
ضمن مال المضاربة وان لم يكن في المال رجح جاز
ان يشتريهم فان زادت قيمته عتق نصيبه منهم
ولم يضمن لرب المال شيئا ويسعى العتق لرب المال
في قيمة نصيبه منه واذا دفع المضارب المال مضاربة
ولم ياذن لرب المال في ذلك لم يضمن بالدفع ولا
تصرف المضارب الثاني حتى يربح الربح والمضاربة
خالها ثم ملك المال كله او بعضه تراذ الربح

وكذلك ان وقت المضارب من بيعتها جاز وبطل
الفقد مضربها وليس للمضارب ان يشتري ايا رب
المال ولا ابنه ولا من يعق عليه فان اشترى كان
مشتريا لنفسه دون المضاربة وان كان في المال
رجح فليس له ان يشتري من يعق عليه فان اشترى
ضمن مال المضاربة وان لم يكن في المال رجح جاز
ان يشتريهم فان زادت قيمته عتق نصيبه منهم
ولم يضمن لرب المال شيئا ويسعى العتق لرب المال
في قيمة نصيبه منه واذا دفع المضارب المال مضاربة
ولم ياذن لرب المال في ذلك لم يضمن بالدفع ولا
تصرف المضارب الثاني حتى يربح الربح والمضاربة
خالها ثم ملك المال كله او بعضه تراذ الربح

وذلك ان وقت المضارب من بيعتها جاز وبطل
الفقد مضربها وليس للمضارب ان يشتري ايا رب
المال ولا ابنه ولا من يعق عليه فان اشترى كان
مشتريا لنفسه دون المضاربة وان كان في المال
رجح فليس له ان يشتري من يعق عليه فان اشترى
ضمن مال المضاربة وان لم يكن في المال رجح جاز
ان يشتريهم فان زادت قيمته عتق نصيبه منهم
ولم يضمن لرب المال شيئا ويسعى العتق لرب المال
في قيمة نصيبه منه واذا دفع المضارب المال مضاربة
ولم ياذن لرب المال في ذلك لم يضمن بالدفع ولا
تصرف المضارب الثاني حتى يربح الربح والمضاربة
خالها ثم ملك المال كله او بعضه تراذ الربح

حتى يستوفي رب المال رأس المال فان فضل
شيء كان بينها وان نقص من رأس المال لم يضمن
المضارب شيئا وان كان قد اقتسم الربح
وفنى المضاربة ثم عقداها فملك المال لم
يتراد الربح الا اول ويجوز للمضارب ان يبيع بالنقد
والنسيئة ولا يزوج عبدا ولا امه من مال المضاربة
كتاب الوكالة كل عقدا جاز ان
يقفده الانسان بنفسه جاز ان يوكل بغيره
ويجوز التوكيل بالخصومة في سائر الحقوق
واثباتها ويجوز التوكيل بالاستيفاء الا في
المحدود والقصاص فان الوكالة لا تصح باستيفائها
مع غيبة الموكل عن المجلس وقال ابو حنيفة لا يجوز

حتى يستوفي رب المال رأس المال فان فضل
شيء كان بينها وان نقص من رأس المال لم يضمن
المضارب شيئا وان كان قد اقتسم الربح
وفنى المضاربة ثم عقداها فملك المال لم
يتراد الربح الا اول ويجوز للمضارب ان يبيع بالنقد
والنسيئة ولا يزوج عبدا ولا امه من مال المضاربة
كتاب الوكالة كل عقدا جاز ان
يقفده الانسان بنفسه جاز ان يوكل بغيره
ويجوز التوكيل بالخصومة في سائر الحقوق
واثباتها ويجوز التوكيل بالاستيفاء الا في
المحدود والقصاص فان الوكالة لا تصح باستيفائها
مع غيبة الموكل عن المجلس وقال ابو حنيفة لا يجوز

وباقياتها

التوكيل بالخوصومة الابرضاء الحضم الا ان
 يكون الموكل رضيا او غائيا مسيرة ثلاثة ايام
فصاعدا وقال ابو يوسف وحجما يجوز التوكيل
بالخوصومة بغير رضاء الخصم ومن شرط الوكالة
ان يكون الموكل ممن يملك التصرف ويلزمه
الاحكام والموكل ممن يفعل العقد ونقصه واذا
كل البالغ الحرا والمأذون مثلهاما جاز وان وكلا
صيا محجورا يفعل البيع والشراء او عبدًا محجورًا
جاز ولا يتعلق بهما الحقوق وتتعلق بموكليهما
والعقود التي يفعلها الوكلاء على ضربين كل
عقد يضيفه الوكيل الى نفسه مثل البيع والشراء
والاجارة فحقوق ذلك العقد تتعلق بالوكيل

قوله
 ان يكون الموكل ممن يملك التصرف
 ويلزمه الاحكام
 والموكل ممن يفعل العقد ونقصه
 واذا كل البالغ الحرا والمأذون
 مثلهاما جاز وان وكلا صيا
 محجورا يفعل البيع والشراء
 او عبدًا محجورًا جاز
 ولا يتعلق بهما الحقوق
 وتتعلق بموكليهما والعقود
 التي يفعلها الوكلاء على
 ضربين كل عقد يضيفه
 الوكيل الى نفسه مثل البيع
 والشراء والاجارة فحقوق
 ذلك العقد تتعلق بالوكيل

دون الموكل فيستلم البيع ويقبض التمن ويط
بالتمن اذا اشترى ويقبض البيع ويخاصم في
العيب وكل عقد يضيفه الى موكله كالنكاح
والخلع والصلح عن دم العهد فحقوق ذلك
العقد تتعلق بالموكل كل دون الوكيل فلا
يطلب وكيل الزوج بالمهر ولا يلزم وكيل المراة
تسليمها واذا طالب الموكل من المشتري التمن
فله ان يمنعه اياه فان دفعه اليه جاز ولم يكن
للوكيل ان يطلبه ثانيا ومن وكل رجلا
بشراء شيء فلا يبد من تسمية جنسه وصفرا وا
جنسه ومبلغ ثم الا ان يوكله وكاله عامه
فيقول اشع لى ما رايت واذا اشترى الوكيل بعض

وذكر

تمت

مكتوبه

البائع ثم اطلع على عيب فله ان يرده بالعيب
مادام البيع في يده فان سلمه الى الموكل لم يرده
الا باذنه ويجوز التوكيل بعقد الصرف والسلام
فان فارق الموكل عن صاحبه قبل القبض بطل
العقد ولا يعتبر مفارقة الموكل واذا دفع الموكل
بالشئ الثمن من ماله وقبض المبيع فله ان يرجع
على الموكل فان هلك المبيع في يده قبل حنثه هلك
من مال الموكل ولم ينقط الثمن وله ان يحنثه
حتى يستوفي الثمن فان جسه هلك كان
مضمونا ضمان الرهن عند ابي يوسف وضمان البيع
عند محمد بن وهب واذا وكل رجل رجلين فليس
لاحدهما ان يتصرف فيما وكلا فيه دون الآخر

٨٠
الا ان يوكلهما بالخصومة او بطلاق زوجته
بغير عوض او يعق عنه بغير عوض او يرده
ديعة عنده او يقضاه دين عليه وليس للموكل
ان يوكل فيما وكل به الا ان ياذن له الموكل ويقول له
اعمل برأيك فان وكل بغير اذن موكله
فعقد وكيله بخضرة جاز وان عقد بغير
خضرة فاجازه الوكيل الاول جاز وللموكل ان يعزل
الوكيل عن الوكالة فان لم يبلغه العزل فهو على
وكالته ونصرف جاز حتى يعلم وينتقل الوكالة
بموت الموكل وجنونه جونا مطلقا والحاقه بدار
الحرب مرتدا واذا وكل المكاتب ثم عجز او المأ
ذون فخر عليه او الشريكان فافتراق هذه الوجه

تبطل الوكالة علم الوكيل ولم يعلم وإذا مات الوكيل
أو جن جنونا مطبقا بطلت الوكالة وإن لحق
بدار الحرب مرتدًا لم يخرجه التصرف إلا أن يعود
مسلمًا ومن وكل بشيء ثم تصرف الموكل فيما وكل به
بطلت الوكالة والوكالة بالبيع والشراء لا يخرجه
أن يعقد عند أبي حنيفة مع أبيه ووجهه وولده
وولد ولده وزوجه وعبد ومكاتب وقالوا
لا يجوز بيعهم منهم مثل القيمة إلا في عبده ومكاتبه
والوكيل بالبيع يجوز بيعه بالقليل والكثير عند أبي حنيفة
وقالوا لا يجوز بيعه بقضائ لا يتغابن الناس
في مثله والوكيل بالشراء يجوز عقده بمثل القيمة وبزاي
دة يتغابن الناس في مثلها ولا يجوز بما لا يتغابن

الناس في مثله والذي لا يتغابن فيه ما لا يدخل
تحت تقويم المقومين وإذا ضمن الوكيل بالبيع
التمس عن البتاع فضمنه باطل وإذا وكله ببيع عبده
قباع نصفه جاز عند أبي حنيفة وإن وكله
بشراء عبده فاشترى نصفه فالشراء موقوف
فإن اشترى بأكمله لزم الموكل كله وإذا وكله
بشراء عشرة أرطال حمير بدرهم فاشترى عشرين
رطلا بدرهم من لحم يباع مثله عشرة أرطال بدرهم
لزم الموكل منه عشرة بنصف درهم عند أبي حنيفة
وقالوا يلزمه العشرون وإذا وكله بشراء شيء بعينه
فليس له أن يشتريه لنفسه وإن اشترى كان مشتريًا
لو كله وإن وكله بشراء عبده فاشترى

عنداً فهو الوكيل الآن يقول نوبت الشراء للموكل
 او يشتره بمال الموكل والوكيل بالخصومة وكيل
 بالقبض عنداني حنيفة واني يوسف ومحمد رحمهم
 الله خلا قال الزفر والوكيل بقبض الدين وكيل بالخصومة
 فيه عنداني حنيفة رج خلا قالهما واذا اقر الوكيل
 بالخصومة على موكله عند القاضي جاز اقراره
 عليه ولا يجوز اقراره عليه عند غير القاضي عند
 في حنيفة ومحمد رحمهما الله الا ان يخرج به من الخصومة
 وقال ابو يوسف يجوز اقراره عليه عند غير القاضي
 ومن ادعى انه وكيل فلان الغائب في قبض
 دينه فصدقه الغريم فرب يسلم الدين الى الوكيل
 فان حضر الغائب فصدقه جاز والا دفع اليه الغريم

الدين ثانياً ويرجع به على الوكيل ان كان باقياً في يده

وان قال ان وكيل فلان الغائب بقبض
 الدين فصدقه المورد مع لم يؤمر بالتسليم اليه
كتاب الكفالة الكفالة ضمان كفالة بأ
 لنفس وكفالة بالمال فالكفالة بالنفس
 جائزة والمضمون بها احضار المكفول به وتنفذ
 اذا قال تكفلت بنفس فلان او برقبته او بروحه
 او بجسده او برأسه او بنصفه او بثلثه وكذلك
 ان قال ضمنتك او هو على اوائك او انا زعيم او قيل
 فان شرط في الكفالة تسليم المكفول به في وقت
 بعينه لزمه احضاره اذا طالبر منه في ذلك الوقت
 فان اخضره والاحبسه الحاكم محض مخضرة

الضمانه يعطى ما يند كرون

وإذا أخضره وسله في مكان يقدر المكفول
 له على محاكمة برئ الكفيل من الكفالة وإذا أنكف
 بنفسه على أن يسله في مجلس القاضي فسله
 فالسوق برئ وإن سله في برئ لم يترأ وإذا أما
 المكفول برئ الكفيل بالنفس من الكفالة وإذا أما
 المكفول له لم يترأ فإن تكفل بنفسه على أنه
 إن لم يواف به في وقت كذا فهو ضامن لما
 عليه وهو الف درهم لم يخضره في الوقت لزم ضمان
 المال ولم يترأ من الكفالة بالنفس ولا يجوز
 الكفالة بالنفس في الحدود والقصاص عند
 الخنزير وأما الكفالة بالمال فحائزة معلوما
 كان المال المكفول به أو مجهولا إذا كان ديناً

صحيحاً مثل أن يقول تكفلت عنه بالف أو بما
 لك عليه أو بما يدر لك في هذه البيع و
 المكفول له بالخيار أن شاء طالب الذي عليه
 الاصل وإن شاء طالب كفيله ويجوز تعليق
 الكفالة بالشروط مثل أن يقول ما يابعت
 فلاناً ففعل أو ما ذاب لك عليه ففعل أو ما
 غصبك فلان فعل وإذا قال تكفلت
 بمالك عليه فقامت البينة بالف عليه ضمنه
 الكفيل فإن لم تقم البينة فالقول قول
 الكفيل مع يمينه في مقدار ما يعترف به
فإن اعترف المكفول عنه بأكثر من ذلك
 لم يصدق على كفيله ويجوز الكفالة بأمر

ويجوز الكفالة إلى الغطاف والبير وزواله حيان وخونها
 من أحوال ولا يجوز ما لا ينظر السمتاء ونحوه

المكفول عنه وبغير امره فان تكفل بامره
رجع بما يؤدّي عليه وان تكفل بغير امره لم يرجع
بما يؤدّي وليس للكفيل ان يطالب المكفول
عنه بالمال قبل ان يؤدّي عنه فان لوزم بالمال
فله ان يلازم المكفول عنه حتى يخلفه فا
ذا ابرأ الطالب المكفول عنه واستوفى منه ^{المال} بزي
الكفيل وان ابرأ الكفيل لم يبرأ المكفول عنه
ولا يجوز تعليق البراءة من الكفالة بشرط مثل
ان يقول ان فعلت كذا فانت بزي من الكفالة
وكل حق لا يمكن استيفاءه من الكفيل لانصح الكفالة
كالحدود والقصاص واذا انكفل عن المشتري
بالمشترى جاز وان تكفل عن البائع بالمبيع لم تنصح ولو

تكفل

تكفل بتسليم المبيع يجوز ومن استأجر دابة
للمحمل فان كانت بغيرها لم تنصح الكفالة بالمحمل
وان كانت بغير غيرها جازة الكفالة ولا تنصح
الكفالة الا بقبول المكفول له في مجلس العقد
الاف مسئلة واحدة وهو ان يقول المرنض
لوارثه تكفل عني بما على من الدين فتكفل به مع
غيبه الغرماء واذا كان الدين على اثنين
وكل واحد منهما كفيل عن الآخر فما ادّى احدهما
لم يرجع به على شريكه حتى يزید ما يؤدبه على النصف
فيرجع بالزيادة واذا انكفل اثنان عن رجل
واحد بالف على ان كل واحد منهما كفيل عن صاحبه
فما ادّى احدهما يرجع بنصفه على شريكه فلذا كان

أو كثيرا ولا يجوز الكفالة بمال الكتابة سواء أحرر
تكتفل به أو عبد وإذا مات الرجل وعليه ديون
ولم يترك شيئا فتكفل رجل عنه بالفرمان لم
نصح الكفالة عند أي خيفزج وعند ههما
نصح **كتاب الحوالة** الحوالة جائزة بالديون
ونصح برضا المجل والمحال له والمحال عليه وإذا
تمت الحوالة برى المجل من الديون ولم يرجع المحال له
على المجل إلا أن يتوى حقه والتوى عند أي خيفزج أحد
الأمينين أما أن يجز الحوالة ويحلف والأمين عليه
أو يموت مفلسا أو قالا هذان ووجه ثالث وهو
ههنا أن يخكم الحاكم بأفلاسه حال حيوته
وإذا طالب المحال عليه المجل بمثل الحوالة فقال المجل

أحلت بدين لي عليك لم يقبل قوله وكان عليه
مثل الدين وأن طالب المجل المحال له بما أحاله به
فقال إنما أحلتك لتقبضه لي وقال المحال بل أحلتني
بدين لي عليك فالقول قول المجل وينكره الشافعي
وهو فرض استفاد به المفروض من خطر الظير نف
كتاب الصلح الصلح على ثلاثة أصناف صلح مع أقارب
وصلح مع سكون وهوان للبقر المدعى عليه
ولابنكر وصلح مع انكار وكل ذلك جائز فإن
وقع الصلح عن إقرار اعتبر فيه ما يعتبر في الباعا
أن وقع عن مال بمال فإن وقع عن مال بمنافع
فيعتبر بالأجارات والصلح عن السكون والابنكر
نكار في حق المدعى عليه لا اقتداء باليمين وقطع الخصومة

وفي حق المدعي بمعنى المعاوضة وإذا صالح عن دار لم تجب
فيها الشفعة وإن صالح على دار وجبت فيها الشفعة
وإذا كان الصلح عن اقرار فاستحق بعض المصالح
عند رجوع المدعي عليه بحصة ذلك من العوض و
أن وقع الصلح عن سكوت أو انكار فاستحق
المتنازع فيه رجوع المدعي بالخصومة وردد العوض
وأن استحق بعض ذلك رد حصته ورجع بالخصومة
فيه وإن ادعى حقا في دار لم يثبت فضول من ذلك على
شيء ثم استحق بعض الدار لم يرد شيئا من العوض
لأن دعواه يجوز أن يكون فيما في الصلح
جائز من دعوى الأموال والمنافع وجناية العقد
والخطأ ولا يجوز من دعوى حقد وإذا ادعى

رجل على امرأة نكاحا وهي بتحد فصالحته على مال
بذلتته حتى يترك الدعوى جاز وكان في معنى
الخلع وإن ادعت امرأة نكاحا على رجل فصالحها
على مال بذله لها لم يجز وإن ادعى على رجل أنه عبده
فصالحه على مال أعطاه جاز وكان في حق المدعي
في معنى العتق على مال وكل شيء وقع عليه الصلح
وهو مستحق بفقد المدانية لم يجز على المعاوضة
وإنما يجز على أنه استوفى بعض حقه وان سقط بآبقه
كمن له على رجل ألف درهم جاز فصالحه على
خمسائة زبوف جاز وصار كأنه أراه عن بعض
حقه ولو صالحه على ألف مؤجلة جاز وصار كأنه
أجل نفس الحق ولو صالحه على دينارين في شهر لم يجز

ولو كان له الف مؤجلة فصالحه على خمسين
حالة لم يجز ولو كان له الف سود فصالحه
على خمسين بيض لم يجز ومن وكل رجلا
بالصلح عنه فصالح لم يلزم الوكيل ما صالح
عليه الا ان يضمنه والمال لازم للموكل فان صالح
عنه على شئ بغير امره فهو على اربعة اوجه
ان صالح بمال وضمنه تم الصلح وكذلك لو قال
صالحك على الف هذه تم الصلح فلزمه تسليمها
وكذلك لو قال صالحك على الف وسلمها
وان قال صالحك على الف ولم يسلمها فالمقد
موقوف فان اجازته المدعي عليه جاز ولزمه الف
وان لم يجزه بطل واذا كان الدين بين شريكين

فصالح احدهما من نصيبه على ثوب فبترك
بالخيار ان شاء اتبع الذي عليه الدين بنصفه
وان شاء اخذ نصف الثوب الا ان يضمن له
شريكه ربع الدين ولو استوفى احدهما
نصف نصيبه من الدين كان لشريكه ان يشاركه فيما
قبض فيقسم ثم يرجعان على الغريم بالباقي
ولو اشترى لحدتهما بنصف من الدين سلعة
كان لشريكه ان يضمنه ربع الدين واذا كان
السلم بين شريكين فصالح احدهما من
نصيبه على رأس المال لم يجز عند ابي حنيفة ومحمد
رجحه وقال ابو يوسف يجوز الصلح واذا كان
الشرك بين ورثة فاخرجوا احدهم منها

بما لا يعطوه آياته وترك عقار او عرض
جاز قليلا كان ما اعطوه واكثر وان كانت
الترك فضة فاعطوه ذهباً او ذهباً فاعطوه
فضة فهو كذلك وان كانت الترك ذهباً فضة
وغير ذلك فصالحوه على ذهب او فضة فلا بد
ان يكون ما اعطوه اكثر من نصيبه من ذلك
للجنس حتى يكون نصيبه مثله والزيادة بحقه من
بقية الميزان واذا كان في الترك دين على الناس
فادخلوه في الصلح على ان يخرجوا المصلح عنه و
يكون الدين لهم فالصلح باطل فان شرطوا
ان يبرأ الغرماء منه ولا يرجع عليهم بنصيب
المصلح عنه فالصلح جائز والله اعلم **كتاب**

المهبة المهبة نصح بالانجاب والقبول وتتم
بالقبض فان قبض الموهوب له في المجلس ^{عقد المجلس} بغير
امر الوهاب جاز وان قبض بعد الاقترا ولم ينصح
المان ياذن له الوهاب في القبض وتنفق المهبة
بقوله وهبت ونخلت واعطيت واطعمتك هذا
الطعام وجمعت هذا القوب لك واعزتك هذا
شيء وحملتك على هذه الدابة اذا نوى بالجمال ان
المهبة ولي يجوز المهبة فيما يقسم الامحوزة مقسومة
وهبت المشاع فيما لا يقسم جائزة ومن وهب
شقة مشاعاً فالمهبة فاسدة فان قسمه و
سلمه جاز ولو وهب رقيقاً في خبطة او ذهناً
في سمسمة فالمهبة فاسدة فان طهر او طهر

وسلم لم يجز وإذا كانت العين في يد المو
هوب له ملكها بالهبة وإن لم يجرد فيها
قبضا وإذا وهب الأب لابنه الصغير هبة
ملكها الابن بالعقد وإن وهب له أجنبي
هبة تمت بقبض الأب وإذا وهب للتميم هبة
فقبضها وليه له جاز فإن كان في حجر
معامته فقبضها له جائز وكذلك إن كان
في حجر أجنبي برتبته فقبضه له جائز وإن قبض
لأجنبي الهبة بنفسه جاز وإذا وهب اثنان من
واحد دارا جاز وإن وهب واحد من اثنين
دارا لم ينفع عند أي خيف ربح وقال الشيخ من نصح
وإذا وهب للأجنبي هبة فله الرجوع فيها الآن

بها

في الهبة
التي هي
بغير قبض
أو بغير
قبض الأب

بعوضه عنها وتزيد زيادة متصلة أو يموت
أحد المتعاقدين أو يخرج الهبة من ملك الموهوب
له وإن وهب هبة لذي رحم محرم منه فلا
رجوع فيها وكذلك ما وهب أحد الزوجين
للاخر وإذا قال الموهوب له للواهب خذ هذا
عوضا عن هبتك أو بدلا عنها أو في مقابلتها
فقبضه الواهب سقط الرجوع وإن عوضه
أجنبي عن الموهوب له متبرعا فقبض الواهب
العوض سقط الرجوع وإذا استحق نصف
الهبة رجع بنصف العوض وإن استحق نصف
العوض لم يرجع في الهبة إلا أن يرد ما بقي من
العوض ثم يرجع بالهبة ولا يضح الرجوع في الهبة

الابتراضيهما او بحكم الحاكم واذا تلفت العين
الموهوبة فاستحقها مستحق فضمن الموهوب
له لا يرجع على الواهب بشئ واذا وهب
لبشرط العوض اعتبر القابض في العوضين
في المجلس فاذا اتفقا بضا صح العقد وكان
في حكم البيع يرد بالعيب وخيانة الرؤية
وتجب فيه الشفعة والعمرى جائزة
للمعمر في حال حيوته ولو رثته بعد موته
والزقبي باطلة عند ابي حنيفة ومحمد
وقال ابو يوسف جائزة ومن وهب جائزة
الا حلتا صحة الهبة وبطل الاستثناء
والصدقة كالهبة لانصح الابا القبض

ولا

ولا تجوز في مشاع يحتمل القسمة واذا
تصدق على فقيرين بشئ جاز ولا يصح
الرجوع في الصدقة بعد القبض ومن نذر
ان يتصدق بما له لزمه بجبن ما يجب
فيه الزكاة ومن نذر ان يتصدق بملكه
لزمه ان يتصدق بالجميع ويقال له امسك
منه مقدار ما تتفقده على نفسك وعيالك
ان
الي تكتسب مالا فاذا اكتسبت مالا تصدقه
بمثل ما امسكت **كتاب الوقف**
لا يزول ملك الوقف عن الوقف عند
ابي حنيفة رجع الا ان يحكم به الحاكم
او يعلقه بموته فيقول اذا مت فقد

وقفت داري على كذا وقال ابو يوسف
 يزول الملك بمجرد القول وقال محمد لا
 يزول الملك حتى يجعل للوقف وليا
 ويسلمه اليه واذا صح الوقف على اختلاف
 خرج من ملك الواقف ولم يدخل في ملك
 الموقوف عليه ووقف المشاع جائز
 عند ابو يوسف وقال محمد لا يجوز ولا يتم
 الوقف عند ابو حنيفة ومحمد حتى
 يجعل اخر لجهة لا تنقطع ابدا وقال
 ابو يوسف اذا سمي فيه جهة تنقطع جاز
 وصار بعدها للفقراء وان لم يسمهم
 ويصح وقف العقار ولا يجوز وقف

ما سئل

ما ينقل ويحول وقال ابو يوسف اذا وقف
 ضعيف يقرها واكثرها وهم عبيده جاز وقال
 محمد يجوز حبس الكراع والسلاح واذا
 صح الوقف لا يجزئ بعه ولا تملكه الا ان
 يكون مشاعا يحتمل القسمة عند ابي
 يوسف فيطلب الشريك القسمة فيه
 فتصح مقاسمته والواجب ان يتدنى من
 ارتفاع الوقف بعمارة شرط ذلك الوقف
 او لم يشترط فان وقف دارا على سكني وله
 فالعمارة على من له السكنى فان امتنع
 من ذلك او كان فقيرا اجرها الحاكم وعمرها
 باجرتها فاذا عمرت ردها الى من له السكنى

وما انهدم من بناء الوقف والتد صرفه للحاكم
في عمارة الوقف ان احتاج اليه وان استغنى
عنه امسكه حتى يحتاج الى عمارته فصرفه
فيها ولا يجوز ان يقسمه بين مستحق الوقف
واذا جعل الواقف غلة الوقف لنفسه او جعل
الولاية اليه جاز عند ابن يوسف رج وقال محمد
رج لا يجوز واذا بني مسجد لم يزل ملكه
عنه حتى يعرضه عن ملكه بطريقة ويأذن للناس
بالصلوة فيه فاذا صلى فيه واحد زال ملكه
عند ابن حنيفة وقال ابو يوسف يزول ملكه
عنه بقوله جعلته مسجدا وعند محمد لا يزول
ملكه حتى يصل فيه جماعة ومن بني سفيان

للمسلمين او خاننا يسكنه بنو السبيل او رباطا او
جعل ارضه مقبرة لم يزل ملكه عن ذلك عند ابن حنيفة
حتى يحكم به حاكم وقال ابو يوسف يزول ملكه بالقول
وقال محمد اذا استغنى الناس من السقاية وسكنوا الخانات
والرباط ودفنوا في المقبرة زال الملك والله اعلم
كتاب الغصب ومن غصب شيئا مما له مثل
فهلك في يده فعليه ضمان مثله وان كان ممكلا
مثل له فعليه قيمته يوم الغصب وعلى الغاصب
رد العين المغصوبة ان كانت باقية فان ادعى
هلاكها حبسه الحاكم حتى يعلم انما لو كانت
باقية لظهر هاتمة فضى عليه ببذلها والغصب
فما ينقل ويحول واذا غصب عقارا فهلك في يده

لم يضمنه عند أبي حنيفة وأبي يوسف مخرجهم وقال
محمد يضمنه وما نقص منه بفعله وسكناء ضمنه
في قولهم جميعا وإذا هلك الموصى في يد الغاصب
بفعله أو بغير فعله ضمنه وإن نقص في يد فعليه
ضمان النقصان ومن ذبح شاة غيره بغير أمر فالكفا
بالخيار إن شاء ضمنه قيمتها وسلمها إليه وإن شاء
ضمنه نقصانها ومن خرق ثوب غيره خرقا يسيرا ضمن
نقصانه فإن خرق خرقا كبيرا يطل عامة منفعة
فلما لك أن يضمنه جميع قيمته وإذا تغيرت
العين الموصوبة بفعل الغاصب حتى زال اسمها
وعظم منافعها زال ملك الموصو منه عنها ملكها
الغاصب وضمنها ولم يحل له الانتفاع بها حتى يؤدّي

بذلها وهذا مكن غصب شاة قد يجرها وشواها
أو يجرها أو خبطة فطحنها أو حديدًا فاتخذ
سيفا أو صفرا فعمله أنية وإن غصب فضة أو
ذهب فضرها دراهم أو دنانير أو أنية لم يزل ملك
مالكها عنها عند أبي حنيفة خلافا لما ومن
غصب ساجدة فبني عليها زال ملك مالكها عنها
ولزم الغاصب قيمتها ومن غصب أرضا فعرس فيها
أو بني عليها قيل له أقلع البناء والغرس وردّها فار
إلى مالكها فإن كانت الأرض تنقص بالقلع فلما
أن يضمن له قيمة البناء والغرس مقلوعا ويكون له
ومن غصب ثوبا أبيض فصعده أحمر وسويقا فله
بسمه فصاحبه بالخيار إن شاء ضمنه قيمة ثوب

ابيض ومثل التويق وسلمهما الى الغاصب
وان شاء اخذهما منه وضمن ما زاد الصبغ والتمن
فيهما ومن غصب عينا فغيبها فضمته المالك
قيمتهما ملكها الغاصب والقول والقيمة قول الغاصب
مع يمينه الا ان يقيم المالك البينة باكثر من ذلك
فان ظهرت العين وقيمتها اكثر مما ضمن وقد ضمنها
بقول المالك او بينة اقامها او بنكول الغاصب عن
اليمين فلاحيار للمالك وان كان ضمنها بقول
الغاصب مع يمينه فالمالك بالخيار ان شاء امضه
الضمان وان شاء اخذ العين ورثة العوض وولد
المعصوبة ونماؤها وثمرتها البستان المعصون امانة
في يد الغاصب ان هلك فلا ضمان عليه الا ان يتعد

فيها او يطلبها مالكا فممنعه اياها وما نقصت
الجارية بالولادة في ضمان الغاصب فان كان في
قيمة الولد وفاء بر اجبر النقصان بالولد وسقط
ضمانه عن الغاصب ولا يضمن الغاصب منافع
ما غصبه الا ان ينقص باستعماله فيغرم النقصان
واذا استهلك المسلم خمر الدقي او خمرين ضمن
قيمتهما وان استهلكهما المسلم لم يضمن
كتاب الوديعة الوديعة امانة في يد المودع اذا
اذا اهلك لم يضمنها والمودع ان يحفظها بنفسه
ومن في عياله وان حفظها بغيرهم او اودعها
ضمن الا ان يقع في داره حريق فيسلبها الى جان
او يكون في سفينة فيخاف الغرق فيلقها الى السفينة

اخرى وان خلطها المودع بماله حتى لا يتيز
ضمنها فان طلبها صاحبها فحبسه عنه وهو
يقدر على تسليمها ضمنها وان اختلطت بماله
من غير فعله فهو شريك لصاحبها وان اتفق
المودع ببعضها ثم ردّها فخلطه بالباقي ضمن
الجميع واذا تغذى المودع في الوديعة بان كانت
دابة فركبها او ثوبا فلبسه او عبدا فاستخدمه
او اوادعها عند غيره ثم ازال التقدي ورجعها
الى يدك زال الضمان فان طلبها صاحبها فحبسها
اياه ضمنها فان عاد الى الاعتراف لم يبرأ من
الضمان وللمودع ان يسافر بالوديعة وان كان
لها حمل وموتة واذا اوادع رجلا ان عند رجل

40
وديعة ثم حضرا احدهما فطلب نصيبه منها لم يدفع
اليه شيئا حتى يحضر الاخر عند ابي حنيفة رح
وقال لا يدفع نصيبه اليه واذا اوادع رجلا عند
رجلين شيئا فما يقسم لم يجز ان يدفعه احدهما
الى الاخر ولكنهما يقسمانه فيحفظ كل واحد
منهما نصفه وان كان مما لا يقسم جاز ان يحفظ
احدهما باذن الاخر واذا قال صاحب الوديعة
للمودع لا تسلمها الى زوجتك اليها فهلك لم
يضمن وان قال له احفظها في هذا البيت فحفظها
في البيت فحفظها في بيت اخر من الدار لم يضمن
وان حفظها في دار اخرى ضمن **كتاب العارية**
العارية جائزة وهي تملك المنافع بغير عوض

وتصح بقوله اعرتك واطعمتك هذه الارض
ومتحكك هذا الثوب وحملتك على هذه الذابة
اذا لم يرد به الهبة واخذ منك هذا العبد ودار
لك سكني وداري لك عمري سكني وللمعير
ان يرجع في العارية متى شاء والعارية امانة
ان هلكت من غير تعهد لم يضمن وليس للمستعير
ان يواجر ما استعار وله ان يعيره ان كان من
الاختلاف باختلاف المستعمل وعارية الدار
والذناير والمكيل والموزون قرض واذا استعار
ارضا لبني فيها او يغرس جاز وللمعير ان يرجع
في العارية ويكلفه قلع البناء والغرس فان لم يكن
وقت العارية فلا ضمان عليه وان كان وقت العارية

ورجع قبل الوقت ضمن المعير ما نقص البناء و
الغرس بالقطع واجرة ردة العارية على المستعير
واجرة ردة العين المستأجرة على المورج واجرة ردة
العين المغصوبة على الغاصب واذا استعار
دابة فردّها الى اصطلح مالكها ولم يسلمها اليه
لم يضمن وان استعار عينا فردّها الى دار المالك
ولم يسلمها اليه لم يضمن وان ردّها الوديعه الى دار
المالك ولم يسلمها اليه ضمن **كتاب اللقيط**
اللقيط حر ونفقته من بيت المال فان التقطه
رجل لم يكن لغيره ان يأخذه مزيد فان ادعى مدع
انه ابنه فالقول قوله وان ادعاه اثنان ووصف
احدهما علامة في جسده فهو ولي به واذا وجد

في مصر من اصحاب المسلمين او في قرية مرقاه لقيط
فادعى ذقني انه ابنه ثبت نسبه منه وكان
مسلمًا وان وجد في قرية مرقري اهل الذمة
او في بيعة او كنيسة كان ذميًا ومن ادعى ان
اللقيط عبد لم يقبل منه وكان حرًا وان ادعى
عبدانه ابنه ثبت نسبه منه وكان حرًا وان
وجد مع اللقيط مال مشدود عليه فهو له ولا
يجوز تزويج الملتقط ولا تصرفه في مال اللقيط
ويجوز ان يقبض له الهبة ويسلمه في صناعة
ويواجه **كتاب اللقطة** اللقطة امانة في يد الملتقط
اذا شهد الملتقط انه يأخذها ليحفظها وردّها
على صاحبها فان كانت اقل من عشرة دراهم عرفها

اياما

اياما وان كانت عشرة دراهم عرفها فمصلدا
عرفها شهرًا وان كانت مائة او اكثر عرفها
حولًا فان جاء صاحبها ولا تصدق بها وان جاء
صاحبها فهو بالخيار ان شاء امضى الصدقة
وان شاء ضمن الملتقط قيمتها ويجوز الالتقاط
في الشاة والبقر والبعير فان اتفق الملتقط عليها
بغير اذن الحاكم فهو متبرع وانفق بامر كان
ذلك دينًا على صاحبها واذا رفع ذلك الى الحاكم
نظر فيه فان كان للبهيمة منفعة اجرها واتفق
عليها من اجرتها وان لم تكن لها منفعة وخاف
ان تستغرق الثقة قيمتها باعها وامر بحفظ
ثمنها وان كان الاصلح الاتفاق عليها اذن

الحاكم في ذلك وجعل الثقة دينا على مالها
فاذا حضر مالها فللمتقط ان يمنع منها
حتى ياخذ الثقة ولقطة الحل والحرم سواء
واذا حضر رجل فادعي ان اللقطة له لم تدفع
اليه حتى يقيم البينة فان اعطي علامتها حل
للمتقط ان يدفعها اليه ولا يجبر على ذلك
في القضاء ولا يتصدق باللقطة على غني
وان كان المتقط غنيا لم يجز له ان ينتفع بها
واذا كان فقيرا فلا بأس ان ينتفع بها ويجوز
ان يتصدق بها اذا كان غنيا على ابيه وابنه
وزوجه اذا كانوا فقراء **كتاب الحنث**
اذا كان للمولود فرج وذكر فهو احنثي فان كان

يول من الذكر فهو غلام وان كان يول من الفرج
فهو انثي وان كان يول منهما والبول يسبق
من احدهما نسب الى الاسبق فان كانا في التسبق
سواء فلا يعتبر بالكثرة عند ابني حنيفة رح
وقال ينسب الى اكثرهما فاذا بلغ الحنثي
وخرجت له حية او وصل الى النساء فهو رجل
وان ظهر له ندي كندي المرأة او نزل له لبن في
ثديه او حاض او حمل او امكن الوصول اليه
من الفرج فهو امرأة وان لم يظهر احدي هذه
العلامات فهو حنثي مشكل واذا وقف
خلف الامام قام بين صف الرجال والنساء
وتبتاع له امة تختنه ان كان له مال فان لم يكن

ابتاع له الامام من بيت المال امة فاذا احتنته
باعها وان مات ابوه وخلف ابنا وحتي فالمال
بينهما اثلاثا عند ابى حنيفة رح على ثلثة
اسهم للابن سهمان وللختي سهم وانتي
عند في الميراث الا ان ثبت له غير ذلك فالا للختي
مثل نصف ميراث الذكر ونصف ميراث الانثي
وهو قول الشعبي واختلفا في قياس قوله وقال
محمد المال بينهما على اثني عشر سهما للابن سبعة
والختي خمسة وقال ابو يوسف المال بينهما على
سبعة اسهم للابن اربعة وللختي ثلثة
كتاب المفقود اذا غاب الرجل وله يعرف له
موضع ولا يعلم احي هو ام ميت نصب القاضي

من حفظ

من يحفظ ماله ويقوم عليه وليستوفي حقوقه
وينفق على زوجته واولاده من ماله ولا يفرق
بينه وبين امراته فاذا تم له مائة وعشرون
سنة من يوم ولد حكمنا بموته واعتدت امراته
وقسم ماله بين ورثته الموجودين في ذلك الوقت
ومن مات منهم قبل ذلك لم يرث منه ولا يرث
المفقود من احد مات في حال فقد **كتاب**
الاباق اذا بق المملوك فرده رجل على مولاه من
مسيرة ثلثة ايام فصاعدا فله عليه جعل اربعون
درهما وان رده اقل من ذلك فبحاسبه **كتاب**
قيمه اقل من اربعين درهما فضي له بقيته الا
درهما وان بق من الذي رده فلا شيء له وينبغي

ان يشهد اذا اخذه انه يأخذه ليرده على صاحبه
فان كان العبد لا يقرهنا فاجعل على المرتقن
كتاب احياء الموات الموات ما لا ينتفع من
الارض لانقطاع الماء عنه او لغلبة الماء وما
اشبه ذلك مما يمنع الزراعة فما كان منها عاديا
لا مالك له او كان مملوكا في الاسلام لا يعرف له
مالك بعينه وهو بعيد من القرية بحيث اذا وقف
الانسان في اقصى العام وضباح باعلى صوت لم
يسمع الصوت فيه فهو موات ومن احياء باذن
الامام ملكه وان احياء بغير اذن الامام لم يملكه
عند ابي حنيفة رح وقال لا يملكه ويملك الذمي
بالاحياء كما يملك المسلم ومن حجب ارضا ولم يعمرها

قلت

ثلث سنين اخذ الامام ودفعها الى غيره ولا يجوز
احياء ما قرب من العام بل يترك مرغى لاهل
القرية ومطرحا لخصائده ومن حفر بئرا في
برية فله حريمها فان كانت للعطن فحريمها اربعون
ذراعا وان كانت للناسخ فستون ذراعا وان
كانت عينا فحريمها ثلثمائة ذراع ومن اراد ان
يحفر في حريمها منع منه وما ترك الفرات
والدجلة وعدل عنه الماء ويجوز عوده اليه
لم يجز احياءه وان كان لا يجوز ان يعود اليه
فهو كالموات اذا لم يكن حرييا العام يملكه من احياء
باذن الامام ومن كان له نهر في ارض غير
فليس له حريمه عند ابي حنيفة الا ان يقيم البينة

على ذلك وقال له مسنة يمشي عليها ويلقي عليه
طينه **كتاب المأذون** اذا اذن المولى العبد
في التجارة اذنا عاتما جاز تصرفه في سائر التجارة
ليشتري ويشيع ويرهن ويسترهن واذا اذن له
في نوع منها دون غيره فهو مأذون في جميعها وان
اذن له في شيء بعينه فليس بمأذون وقرار المأ
ذون بالديون والغصب جائز وليس له
ان يتزوج ولا يزوج ماله ولا يكاتب
ولا يعق على مال او على غير مال ولا يهب بعوض
ولا يغير عوض الا ان يهدي اليسير من الطعام
او يضيف من بطمه وديونه متعلقة برقبته
يباع للغرماء الا ان يفدي المولى ويقسم ثمنه

بينهم

١٠١
بينهم بالحصر فان فضل من ديونه شيء طوب
به بعد الحرية فان حجر عليه محجورا عليه حتى يظهر
المجربين اهل سوقه فان مات المولى او جزا او لم
او بدار الحرب مرتدا صار المأذون محجورا وان
ابق العبد صار محجورا عليه فاذا حجر عليه فاقراره
جائز فيما في يده من المال عند ابيه احنيفه رح وقال
لا يصح واذا الرنته ديون تحيط بماله ورقبته
لم يملك المولى ما في يده فان اعتق عبده لم يعتقوا
عند ابي حنيفة رح وقال يملك المولى ما في يده
ويعتق وعليه قيمته واذا باع من المولى شيئا
بمثل قيمته جاز فان باعه بنقصان لم يحز وان باعه
المولى شيئا بمثل القيمة لوافل جاز البيع فان سلمه

الله قبل قبض الثمن بطل الثمن وإن أمسكه في يده
حق يستوفى الثمن جاز وإن اعتق المأذون وعليه
ديون فعقده جائز والمولى ضامن لقيمتة للفرع
وما بقي من الديون يطالب به المعتق بعد الحرية وإذا
ولدت المأذونة من مولاهما فذلك حرم عليها
وإذا أذن ولي الضية للضبي في التجان فهو
في الشري والبيع كالعبد المأذون إذا كان
يعقل البيع والشراء **كتاب المزارعة** قال أبو حنيفة
المزارعة بالثلث والرابع باطلة وقال الجائز وهي
عندهما على أربعة أوجه إذا كانت الأرض والبذر
لواحد والعمل والبقرة من آخر جازت المزارعة
وإن كانت الأرض لواحد والعمل والبقرة والبذر

جاز

١٠٢
جاز وإن كانت الأرض والبقرة والبذر لواحد
العمل لواحد جاز وإن كانت الأرض والبقرة لواحد
والبذر والعمل الآخر فهي باطلة ولا تصح المزارعة
الأعلى مدة معلومة وإن يكون الخارج مشاعاً
بينهما فإن شرطاً لأحدهما قفلاً فاسماً فاسماً فاسماً
وكذلك إن شرطاً ما على المأذون أن يأتى
وإذا صححت المزارعة فالخارج بينهما على الشرط
فإن لم يخرج الأرض شيئاً فلا شيء للعامل وإذا
فسدت المزارعة فالخارج لصاحب البذر فإن
كان البذر من قبل الأرض فللعامل أجر مثله
لا يزاد على مقدار ما شرط له من الخارج وقال
محمد له أجر مثل في العمل بالغاما يبلغ وإن كان

البذر من قبل العامل فلصاحب الأرض أجر
مثلها وإذا عقد المزارعة فامتنع صاحب البذر
من العمل لم يجبر عليه وإن امتنع الذي ليس من
قبله البذر أجبره الحاكم على العمل وإذا مات
أحد المتعاقدين بطلت المزارعة وإذا انقضت
مدت المزارعة والزرع لم يدرك كان على المزارع
جر مثل نصيبه من الأرض إلى أن يستحصد الزرع
والنفقة على الزرع عليهما مقدار حقوقهما وأجرة
الحصاد والرفع والذباس والتذرية عليهما
بالحصص فإن شرطاه في المزارعة على العامل فسد
كتاب المساقات قال أبو حنيفة المساقاة
يجزى من الثمرة باطلة وقال الجائر إذا ذكر مدة

معلومة

معلومة وسمي جزء من الثمرة مشاعاً ويجوز
المساقاة في التخل والشجر والكرم والرطاب وأصول
الباذلجان فإن دفع تخللاً فيه ثمرة مساقاة
والثمره تزيد بالعمل جاز وإن كانت قد انتهت
لم يجز وإذا فسدت المساقات فللعامل أجر
مثلها وتبطل المساقات بالموت وتفسخ بالأغلة
كما تفسخ الأجرة **كتاب النكاح**
النكاح ينقذ بالأيجاب والقبول بلفظين
يعتبر بهما عن الماضي ويعتبر بأحدهما عن الماضي
والآخر عن المستقبل مثل أن يقول زوجه
فيقول زوجتك ولا ينقذ نكاح المسلمين
الأبحضور شاهدان حرين بالغين عاقلين مسلمين

او رجل وامرأتين عدولا كانوا او غير عدول
او محدودين في قذف فان تزوج مسلم دمية
بشهادة ذميين جاز عند أبي حنيفة وأبي يوسف
رحم وقال محمد لا يجوز ولا يحل للرجل ان يتزوج
بأمه ولا بجذاته من قبل الرجال والنساء
ولا ببنته ولا بنت ولد وان سلفت ولا باخته
ولا بنات اخته ولا بعمة ولا بخالته ولا بنت
أخيه ولا بأم امرأته دخل ببنتها ولم يدخل
ولا بنت امرأته التي دخل بها سواء كانت في
حجر أو في حجر غيره ولا بأمرة أبيه وأجدان
ولا بأمرة ابنه وبني أولاده ولا بأمه من الرضاعة
ولا باخته من الرضاعة ولا يجمع بين اختين بنكاح

ولا

ولا بملك يمين وطئا ولا يجمع بين امرأة وعمتها
ولا بين خالتها ولا بنت أخيها ولا بنت اختها
ولا يجمع بين امرأتين لو كانت كل واحد منهما
رجلا لم يجز له ان يتزوج بالآخرى ولا بأس
ان يجمع بين امرأة وابنة زوج كان لها من قبله
ومن زني بامرأة حرمت عليه أمها وابنتها
واذا طلق الرجل امرأته طلاقا بائنا لم يجز
له ان يتزوج باختها حتى تنقض عدها ولا
يجوز ان يتزوج المولى بأمه ولا المرأة بعمها
وبجوز تزويج الكتابيات ولا يجوز تزويج
المجوسيات ولا الوثنيات ويجوز تزويج
الصابئات اذا كن يؤمن بدينه ويقررن بكناه

وان كانوا يعبدون الكواكب ولا كتاب لهم
لم يحز منا كنههم ويجوز للمهر والمهرمة ان يتزوجا
في حال الاحرام ولا يجوز وطئها وينعقد نكاح
الحرقة البالغة العاقلة برضاها بالقول وان لم
يعقد عليها ولي عند أبي حنيفة رحمه بكر كانت
او ثيبا وقال لا يتعقد الابوي ولا يجوز للولي
اجبار البكر البالغة على النكاح واذا استأنا
فمنها فسكت او ضحك او بك بغير صوت
فذلك اذن منها وان ابت لم يزوجها واذا استأنا
الثيب فلا بد من رضاها بالقول واذا زالت
بكرت او ثيبة او حيفة او جراحة او تغيس فهي
في حكم البكر وان زالت بزنا فهي كذلك

عند

عند أبي حنيفة وقال ثبت واذا قال الزوج بلغك
النكاح فسكت وقالت بل رددت فالقول قولها
ولا يبين عليها ولا يستخلف في النكاح عند أبي
حنيفة رحمه وقال لا يستخلف فيه وينعقد
النكاح بلفظ النكاح والتزويج والتملك
والهبة والصدقة ولا يتعقد بلفظ الاجارة
والاباحة ويجوز انكاح الصغير والصغيرة
اذا روجهما الولي بكر كانت الصغيرة او ثيبا
والولي هو العصابة فان روجهما الاب والجد
فلا خيار لهما بعد بلوعهما وان روجهما غير الاب
والجد فلكل واحد منهما الخيار اذا بلغ ان
شاء قام على النكاح وان شاء فسح ولا ولاية

لعبد ولا صغير ولا مجنون ولا كافر على مسلمة
وقال ابو حنيفة يجوز لغير العصباء من الاقارب
التزويج ومن لا ولي لها اذا وجهها مولاها الذي
اعتقها جاز واذا غاب الولي الاقرب غيبة
منقطعة جاز لمن هو بعد منه ان يزوجهما
والغيبة المنقطعة ان يكون في بلد لا يصل اليه
القوافل في السنة الامة واحدة والكفاءة في النكاح
معتبرة واذا تزوجت المرأة غير كفوف فلا ولياء
ان يفرقوا بينهما والكفاءة تعتبر في النسب
والدين والمال وهو ان يكون مالا للمهر ^{النفقة}
وتعتبر في الصنائع ايضا واذا تزوجت المرأة
ونقصت من مهرها فلا ولياء الاعتراض عليها

عند ابي حنيفة حتى يتم لها مهر مثلها او ينفق
واذا تزوج الاب ابنته الصغيرة ونقص من
مهرها او ابنه الصغير وزاد في مهر امراته
جاز ذلك عليهما ولا يجوز ذلك لغير الاب
والجد ويصح النكاح اذا سمي فيه مهر
ويصح وان لم يستف فيه مهر او اقل المهر عشرة
دراهم فان سمي اقل من عشرة فلها العشرة ومن
سمي مهر عشرة فما زاد فعليه المسمى ان دخل بها
او مات عنها وان طلقها قبل الدخول وقبل الخلوة
فلها نصف المسمى وان تزوجها ولم يستم لها مهر
او تزوجها على ان لا مهر لها فلها مهر مثلها ^{ان دخل}
بها او مات عنها وان طلقها قبل الدخول بها

فلها المتعة والمتعة ثلاثة اثواب من كسوة مثلها
وان تزوج المسلم علي خمر او خنزير فالنكاح
جائز فلها مهر المثل وان تزوجها ولم يستم لها
مهر انتم تراضيا علي تسمية فهي لها ان دخل بها
او مات عنها وان طلقها قبل الدخول فلها المتعة
وان زاد بها في المهر بعد العقد لزمته الزيادة
بالطلاق قبل الدخول وان حطت عنه من
مهرها صح الحظ واذا خلى الزوج بامرأته وليس
هناك مانع من الوطئ ثم طلقها فلها فان كان
احدهما مريضا او صائما في رمضان او محرما بحج
وعمره او كانت حائضا فليس بخلوقة صحيحة
واذا خلا المحبوب بامرأته فلها كمال المهر عند

١٠٧
الي حنيفة رجم ويستحب المتعة لكل مطلقة
لكل مطلقة الا لمطلقة واحدة وهي التي
طلقها قبل الدخول وقد سمي لها مهر او اذا زوج
الرجل ابنته على ان يزوجه الرجل اخته او ابنته
فيكون احدا العقدين عوضا عن الاخر فالعقدان
حائزان ولكل واحد منهما مهر مثلها وان تزوج
حر امرأة على خدمتها سنة او على تعليم القرآن جاز
فلها مهر مثلها وان تزوج عبد حرة باذن مولاه
على خدمتها سنة جاز واذا اجتمع في المجنونة
ابوها وابنها فالولي في نكاحها ابنها عند ابي
حنيفة وابي يوسف رجم وقال محمد ابوها ولا
يجوز نكاح العبد والامة الا ان ياذن لهما

مولاها واذا تزوج العبد باذن مولاها فالمهر
دين في رقبته يباع فيه واذا تزوج المولى مته
فليس عليه ان يوقئها بيت الزوج ولكنها تخدم
المولى ويقال للزوج متى ظفرت بها وطئتها
واذا تزوج امرأة على الف على ان لا يخرجها من
البلد او على ان لا يتزوج عليها فان وفي بالشرط
فلها المسمى وان تزوج عليها او اخبرها من البلد
فلها مهر مثلها وان تزوجها على جوعان غير
موصوف تحت التسمية ولها الوسط منه
والزوج مخير ان شاء اعطاها ذلك وان شاء
اعطاها قيمته ولو تزوجها على ثوب غير
موصوف فلها مهر مثلها ونكاح المتعة والموتقة

باطل

١٠٨
باطل وتزيج العبد والامة بغير اذن مولاها
موقوف فان اجاز المولى جاز وان رقه بطل
وكذلك لو تزوج رجل امرأة بغير رضاها او جلا
بغير رضاه ويجوز لابن العم ان يزوج بنت عمه
من نفسه واذا اذنت المرأة لرجل ان يزوجه من
نفسه فعقد بحضرة شاهدين جاز واذا ضمن
الولي المهر صرح ضمانه وللرأة الخيار في مطالبة
زوجها ووليها واذا فرق القاضي بين الزوجين
في النكاح الفاسد قبل الدخول فلا مهر لها
وكذلك بعد الخلوق فان دخل بها فلها مهر مثلها
لا يزاد على المسمى وعليها العدة ويثبت
نسب ولدها ومهر مثلها يعتبر باخواتها وعماتها

وبينات عمتها ولا يعتبر بامتها وخالتها اذا لم
تكون امر قبلا ويعتبر في مهر المثل ان
يتساوي المراتان في النسب والجمال والمال والعقل
والبلد والدين والعصر والعفة ويجوز تزويج
الامة مسلمة كانت او كتابية ولا يجوز
ان يتزوج اامة على الحرقة ويجوز تزويج الحرقة
عليها وللحر ان يتزوج اربعاً من الحرائر والاماء
وليس له ان يتزوج اكثر من ذلك ولا يتزوج العبد
اكتر من اثنتين فان طلق الحر احدى الاربع طلاقاً
باننا لم يحزله ان يتزوج رابعة حتى تنقضي عدتها
واذا تزوج اامة مولاها ثم اعتقت فلها
الخيار حرّاً كان زوجها او عبداً وكذلك

المكاتب

١٠٤
المكاتبه وان تزوجت امة بغير اذن مولاهاتم
اعتقت صح النكاح ولا خيار لها ومن تزوج
امرأتين في عقد واحدة احدهما لا يحل
له نكاحهما صح نكاح التي يحل له نكاحها وبطل
نكاح الاخرى واذا كان بالزوجة عيب فلا
لزوجها واذا كان بالزوج جنون او جذام او
فلا خيار للمرأة عند ابي حنيفة وابي يوسف
وقال محمد رجع لها الخيار في ذلك فان كان عنيها
اجله الحاكم حولا فان وصل اليها والافرق بينهما
ان طلبت المرأة ذلك والفرقة تطليقة بائنة
ولها كمال المهر اذا كان قد دخل بها وان كان مجزئاً
فرق القاضي بينهما في الحال ولم يؤجله وللخصم

يؤجل كما يؤجل العتق وإذا أسلمت المرأة وزوجها
كافر عرض عليه الإسلام فإن أسلم فهي امرأته
وإن أبي عن الإسلام فرق بينهما وكان
ذلك طلاقاً بئنا عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما
الله وإن أسلم الزوج وتحتة مجوسية عرض
عليها الإسلام فإن أسلمت فهي امرأته وإن أبى
فرق القاضيين بينهما ولم تكن الفرقة طلاقاً فإن كان
دخل بها فلها المهر وإن لم يكن دخل بها فلا مهر
لها وإذا أسلمت المرأة في دار الحرب لم يقع
الفرقة عليها حتى تحيض ثلث حيض فادخلت
بانت من زوجها وإذا أسلم زوج الكتابية
فمسا على نكاحهما وإذا خرج أحد الزوجين

النسا

النسا مسلماً من دار الحرب وقعت البينة
بينها وإن سبي أحدهما وقعت البينة بينهما
وإن سبياً معاً لم يقع البينة بينهما وإذا
خرجت المرأة النسا مهاجرة جاز لها أن تزوج
ولا عدة عليها عند أبي حنيفة رحمه الله فإن كانت
حاملًا لم تزوج حتى تضع حملها وإذا ارتدت
أحد الزوجين عن الإسلام وقعت الفرقة
بينهما بغير طلاق فإن كان الزوج هو المرتد
وقد دخل بها فلها المهر وإن كان لم يدخل
بها فلها نصف المهر وإن كانت المرأة هي المرتدة
قبل الدخول فلا مهر لها وإن كانت المرتدة
بعد الدخول بها فلها المهر وإن ارتد معها

واسلما معا فمما على نكاحهما ولا يجوز ان
 يتزوج المرتد مسلمة ولا كافرة ولا مرتدة
 وكذلك المرتدة لا يتزوجها مسلم ولا كافر
 ولا مرتد فاذا كان احد الزوجين مسلما فالولد
 على دينه وكذلك ان اسلم احدهما وله ولد ^{صغير}
 صار وله مسلما باسلامه واذا كان احد
 الابوين كتابيا والاخر مجوسيا فالولد كتابي
 واذا تزوج الكافر بغير شهود او في عدة كافر
 اخرجوه ذلك في دينهم جائز فاما اسلما اقرا
 عليه واذا تزوج المجوسي امه او ابنته فاسلما
 فرق بينهما واذا كان لرجل امرأتان حرتان
 فعليه ان يعدل بينهما في القسم بكرين كانتا

او ثنتين او احديهما بكر ولا ثنيا وان كانتا حدي
 حرة والاخرى امة فلاحقة الثلثان من القسم
 والامة الثلث ولا حق لهن في القسم في حال السفر
 ويسافر الزوج بمن شاء منهن والاولى ان يقرع
 بينهما فيسافر بمن خرجت قرعتها واذا رضيت
 احد الزوجات بترك قسمها لغير حاجتها جاز ولها ان
 ترجع في ذلك **كتاب الرضاع** قليل الرضاع وكثير
 سواء اذا حصل في مدة الرضاع تعلق به التحريم
 ومدة الرضاع عندنا في حنفية رح ثلثون شهرا
 وقالا سنتان واذا مضت مدة الرضاع لم يتعلق
 بالرضاع تحريم ولحريم من الرضاع فانه يجوز
 ان يتزوجها ولا يجوز ان يتزوج امة اخته من النسب

ما يحرم من النسب الا امة اخته من الرضاع

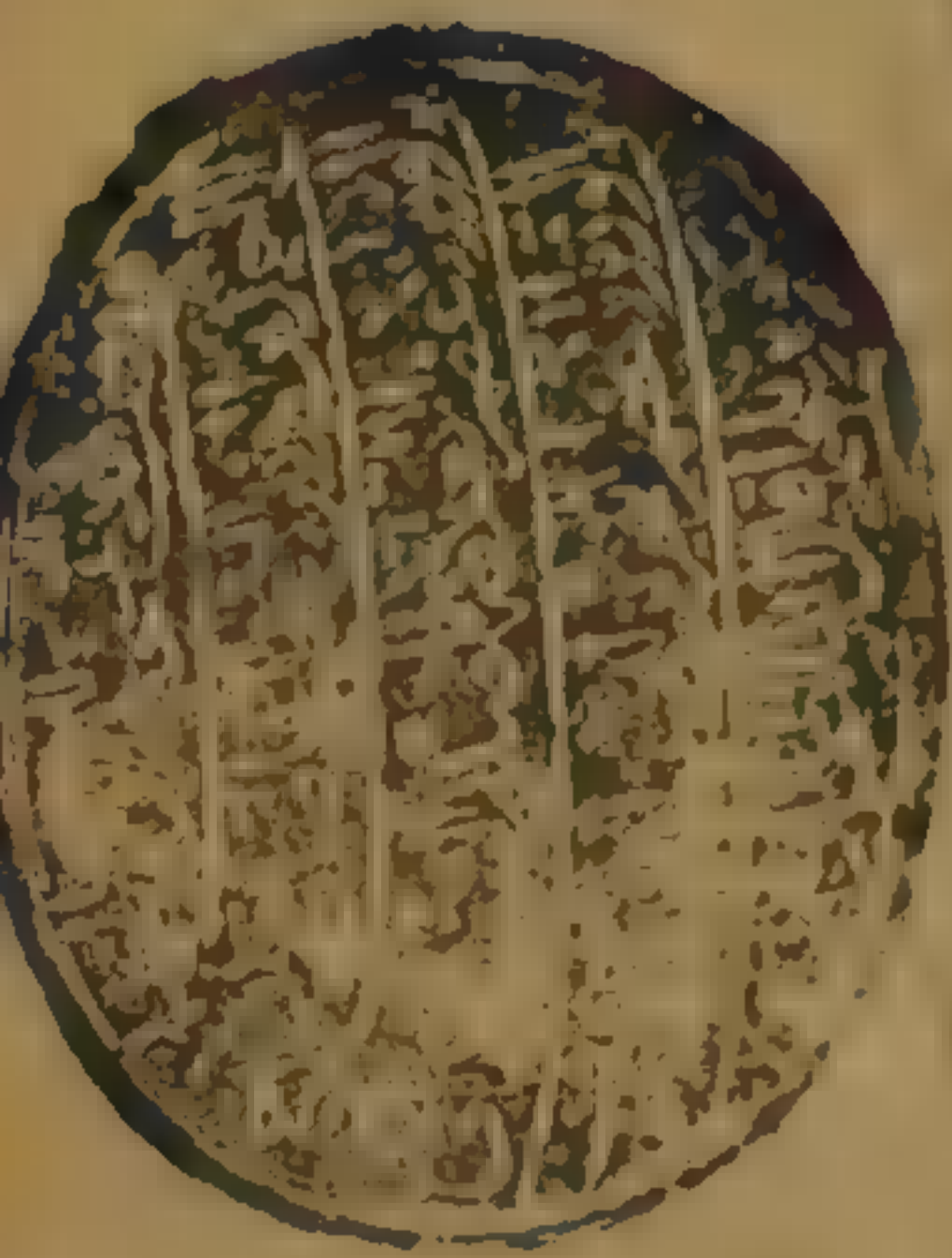
اخت ابنة من الرضاع
 يجوز ان يتزوجها
 ولا يتزوج اخت ابنة
 من النسب

وامرأة ابنه من الرضاع لا يجوز ان يتزوجها
كما لا يجوز ان يتزوج امرأة ابنه من النسب
ولبن الفحل يتعلق به التحريم وهو ان ترضع المرأة
صبية فحرم هذه الصبية على زوجها وعلى ابائه
وابنائهم ويصير الزوج الذي ترضعه اللبن اباً
للمرضعة ويجوز ان يتزوج الرجل باخت اخيه
من الرضاع كما يجوز ان يتزوج باخت اخيه
من النسب وذلك مثل الاخ من الاب اذا كان
له اخت من امه جاز لاخيه من ابيه ان يتزوجها
وكل صبيين اجتماعاً على ندي واحد لم يجز لاحدهما
ان يتزوج بالآخرى ولا يجوز ان يتزوج المرضعة
احد من ولدي التي ارضعت ولا ولد لها ولا

١١٢
يتزوج الصبي المرضع اخت زوج المرضعة
لانها غنمه من الرضاع واذا اختلط اللبن بالماء
واللبن هو الغالب يتعلق به التحريم وان غلب الماء
لم يتعلق به التحريم وان اختلط بالطعام لم يتعلق
به التحريم وان كان اللبن غالباً عند ابي حنيفة
واذا اختلط بالدواء واللبن هو الغالب يتعلق
به التحريم واذا حلب اللبن من المرأة بعد موتها
فاوجر به الصبي منه يتعلق به التحريم واذا اختلط
اللبن بلبن شاة واللبن هو الغالب يتعلق به التحريم
واذا غلب لبن الشاة لم يتعلق به التحريم واذا
لبن امرأتين يتعلق التحريم باكثرهما عند ابي حنيفة
وابن يوسف وقال محمد يتعلق بهما واذا نزل للبكر لبن

فارضعت به صبياً تعلق به التحريم وان ترل
 للرجل لبن فارضع به صبياً لم يتعلق به التحريم وإذا
 شرب صبيان من لبن شاة فلا رضاع بينهما
وإذا تزوج الرجل صغيرة وكبيرة فارضعت
 الكبيرة الصغيرة حرمتا على الزوج فان كان
 لم يدخل بالكبيرة فلا مهر لها وللصغيرة نصف
 المهر ويرجع به الزوج على الكبيرة ان كانت تعتدت
 به الفساد وان لم تعتد فلا شيء عليها ولا تقبل في
 الرضاع شهادة النساء منفردات وانما يثبت ^{بشهادتها}
 رجلين او رجل وامرأتين كتاب الطلاق الطلاق
 على ثلاثة اوجه احسن الطلاق وطلاق السنة
وطلاق البدعة فاحسن الطلاق وهو ان يطلق الرجل

١١٣
 مرة تطليقة واحدة في طهر لم يجامعها فيه
 ويتركها حتى تنقضي عدتها وطلاق السنة ان يطلق
 المدخول بها ثلثا في ثلث اطهار وطلاق البدعة
 ان يطلق المدخول بها ثلثا بكلمة واحدة او ثلثا
 في طهر واحد فاذا فعل ذلك وقع الطلاق ولو كانت
 امراته منه وكان عاصيا والسنة في الطلاق من
 وجهين سنة في العدد وسنة في الوقت فالسنة
 في العدد يستوي فيها المدخول بها وغير
 المدخول بها والسنة في الوقت يثبت في حق المدخول
 بها خاصة وهو ان يطلقها في طهر لم يجامعها
 فيه ويتركها حتى تنقضي عدتها وغير المدخول بها
 ان يطلقها في حال الضهر والحيض وإذا كانت



المراة ممن لا تحيض من صغرا وكبر فاراد ان يطلقها
ثلاثا للسنة طلقها واحدة فاذا مضى شهر طلقها
اخرى فاذا مضى شهر طلقها اخرى ويجوز ان
يطلقها ولا يفصل بين وطئها وطلاقها برئان
وطلاق الجامل بجوز عقيب الجماع ويطلقها ^{للسنة}
ثلاثا يفصل بين كل طليقتين بشهر عندا بي حنيفة
وابي يوسف رحم وقال محمد لا يطلقها للسنة
الا واحدة واذا طلق الرجل امراته في حال الحيض
وقع الطلاق ويستحب له ان يراجعها واذا
طهرت المراة وحاضت وطهرت فهو مخير ان شاء
طلقها وان شاء امسكها ويقع طلاق كل زوج
اذا كان عاقلا بالغا ولا يقع طلاق الصبي والمجنون

والنائم

١١٤
والنائم واذا تزوج العبد وطلقها وقع طلاقه
ولا يقع طلاق مولاه على امراته والطلاق على
ضربين صريح وكناية فالصريح قوله انت طالق
ومطلقة وطلقتك فهذا يقع به الطلاق الرجعي
ولا يقع به الا واحدة وان نوى اكثر من ذلك ولا
يفتقر الى النية وقوله انت الطلاق انت طالق
الطلاق وانت طالق طلاقا فان لم تكن له نية
فهي واحدة رجعية وان نوى ثلث كان ثلثا والضرر
الثاني الكنايات لا يقع بها الطلاق الابنية او الدائم
حال وهي على ضربين منها ثلثة الفاظ يقع بها الطلاق
الرجعي ولا يقع بها الا واحدة وهي قوله اعنذي
واستبرئي رحمك وانت واحدة ^{بقية} والكنايات اذا

نوي بها الطلاق كانت واحدة بأنه وان نوي
ثلاثا كانت ثلاثا وان نوي اثنين كانت واحدة بأنه
وهذا مثل قوله انت بائن وبنة وبنة وبنة وبنة
وحبلك على عاريك والحق يا هلك وخلية وبرية
ووهبتك لا هلك وسرحتك وفارقك وانت
حرة وتقني واستري واعزبي وابتغي الازواج
وان لم يكن له نية لم يقع بهذه الالفاظ طلاق
الا ان يكونا في حال مذاكرة الطلاق فيقع بها
الطلاق في القضاء ولا يقع فيما بينه وبين الله
بغالي الا ان ينويه فان لم يكونا في مذاكرة الطلاق
وكانا في غضب وحصومة وقع الطلاق بكل
لفظ لا يقصد به السب والشتيمة ولم يقع بها

يقصد

يقصد به السب والشتيمة الا ان ينوي الطلاق
واذا وصف الطلاق بضرب من الزيادة والشدّة
كان بائنا مثل ان يقول انت طالق بائن او طالق
اشد الطلاق او افحش الطلاق او طلاق الشيطن
او البدعة او كالجيل او ملاء البيت واذا اضاف
الطلاق الى حملتها او الى ما يعزبه عن الجملة
وقع الطلاق مثل ان يقول انت طالق او راسك
او نفسك طالق او رقيبك او غتك طالق او روحك
او بدنك او جسدك او فرجك او وجهك وكذلك
ان طلق جزئي شايعا منها مثل ان يقول نصفك
او ثلثك وان قال يدك او رجلك طالق لم يقع
الطلاق وان طلقا نصفين تطلق او ثلث

تطبيقه كانت طليقة واحدة وطلاق المكر
والسكران واقع ويقع الطلاق بالكناية إذا
قال نويت بها الطلاق ويقع طلاق الآخر
بالإشارة وإذا أضاف الطلاق إلى النكاح وقع
عقب النكاح مثل أن يقول أن تزوجتك فانت
طالق أو كل امرأة أو تزوجها فهي طالق وإذا أضافه
إلى شرط وقع عقب الشرط مثل أن يقول
لأمرأتك أن تدخل الدار فانت طالق ولا يصح إضافة
الطلاق إلا أن يكون الخالف مالكا أو يصفه
بالمملكة فإن قال لأجنبية أن تدخل الدار
فانت طالق ثم تزوجها فدخلت الدار لم تطلق
والفاظ الشرط أن وإذا ما ومتى وستى

ما وكل

ما وكل وكلما ففي كل هذه الشروط إذا وجد
الشرط في الملك انحلت اليمين ووقع الطلاق
إلا في كلما فإن الطلاق يتكرر بتكرار الشرط
حتى تقع ثلث تطليقا فإن تزوجها بعد زوج آخر
وتكرر الشرط لم يقع شيء وأزوال الملك بعد
اليمين لا يبطل اليمين فإن وجد الشرط في ملك
انحلت اليمين ووقع الطلاق وإن وجد في غير
ملك انحلت اليمين ولم يقع شيء وإذا اختلفا
في وجود الشرط فالقول قول الزوج فيه إلا أن يقيم
المراة البينة فإن كان الشرط لا يعلم إلا
من جهتها فالقول قولها في حق نفسها مثل أن يقول
أن حضت فانت طالق فقالت قد حضت

طلقت وإذا قال ان حضت فانت طالق ^{فلا}
فقلت قد حضت طلقت هي ولم يطلق
فلانة وإذا قال لها اذا حضت فانت طالق
فأنت الذم لم يقع الطلاق حتى يستمر ثلثة
أيام فإذا تمت ثلثة أيام حكما بوقوع الطلاق
من حين حاضته وإذا قال لها اذا حضت ^{حيض}
فانت طالق لم يطلق حتى تطهر من حيضها واطلاق
الامة تطليقتان حر كان زوجها
او عبدا وطلاق الحر ثلث حر كان زوجها
او عبدا وإذا طلق الرجل امرأته قبل الدخول
بها ثلثا وقع عليها فان فرق الطلاق بانت
بالاولى ولم يقع الثانية وان قال لها انت

طالق

١١٧
طالق واحدة وواحدة وقعت عليها واحدة
وان قال لها انت طالق واحدة قبل واحدة وقعت
واحدة وان قال لها واحدة قبلها واحدة وقعت
ثنتان وان قال لها انت طالق واحدة بعدها
واحدة وقعت واحدة وان قال واحدة مع
واحدة او معها واحدة وقعت ثنتان وان
قال لها ان دخلت الدار فانت طالق واحدة واول
فدخلت الدار وقعت عليها واحدة عند ابي حنيفة
رجوع وعندهما ثنتان ولو آخر الشرط وقال لها
انت طالق واحدة وواحدة ان دخلت الدار
فدخلت الدار وقعت ثنتان وإذا قال انت طالق
بمكة فهي طالق في كل البلاد وكذلك اذا قال انت

طالق في الدار وان قال لها انت طالق اذا دخلت
مسكة لم يطلق حتى تدخل مسكة وان قال لها انت
طالق عندا وقع الطلاق عليها بطلوع الفجر واذا
قال لامرأته اختاري بيني وبينك الطلاق او قال لها
طلق نفسك فلما ان تطلق نفسها مادامت
في مجلسها فان قامت منه واخذت في عمل
اخر خرج الامر من يدها وان اختارت نفسها
في قوله اختاري كانت واحدة بائنة ولا يكون
ثلثا وان نوى الزوج ذلك ولا بد من ذكر النفس
في كلامه او كلامها وان طلقت نفسها
في قوله طلق نفسك فهي واحدة رجعية وان
طلقت نفسها ثلثا وقد اراد الزوج ذلك وقعن

عليها

عليها وان قال لها طلق نفسك متى نفسك
شئت فلما ان تطلق نفسها في المجلس وبعد
واذا قال لرجل طلق امرأتي فله ان يطلقها
في المجلس وبعد وان قال له طلقها ان شئت فله
ان يطلقها في المجلس خاصة وان قال لها ان كنت
تجيتي فانت طالق فقالت انا احبك وبفك
وقع الطلاق وان كان في قلبها خلاف ما اظهرت
واذا طلق الرجل امرأته في مرض موته طلاقا بائنا
ومات وهي في العدة ورثت منه وان مات بعد
انقضاء عدها فلا ميراث لها وان قال لامرأته
انت طالق ان شاء الله متصلا لم يقع الطلاق
عليها فان قال لها انت طالق ثلثا الا واحدة

طلقت شتين وان قال ثلثا الا ثنتين طلقت
واحدة واذا امسك الرجل امراته وشقصامنها
او ملكت المرأة زوجها وشقصامنه وقعت
الفرقة بينهما **كتاب الرجعة** اذا طلق الرجل
امرأته تطليقة رجعية او تطليقتين فله ان
يراجعها في عذتها برضيت بذلك او لم ترض
والرجعة ان يقول راجعتك او راجعتا امراتي
او بظاهرها او قبلها او ليس بها المشهورة او ينظر
الى فرجها بشهوة ويستحب ان يشهد على
الرجعة شاهدين فان لم يشهد صحت الرجعة
فاذا انقضت العدة فقال قد كنت راجعتها في
العدة فصدقته فهي رجعة وان كذبه فالقول

قوله

قوله ولا يمين عليها عند أبي حنيفة ربح واذا قال
الزوج قد راجعتك فقالت مجيبة له ودانقضت
عذتي لم تصح الرجعة عند أبي حنيفة ربح واذا
قال زوج الامة بعد انقضاء عذتها قد كنت
راجعتها في العدة فصدقة المولي وكذبه الامة
فالقول قولها واذا انقطع الدم من الحيضة الثالثة
لعشرة ايام انقضت الرجعة وان لم تغتسل
واذا انقطع لاقل من عشرة ايام لم تنقطع الرجعة
حتى تغتسل او يضي عليها وقت صلوة او يتم وضوء
عند أبي حنيفة ربح وايرى **وقال محمد** ربح اذا تمت
انقضت الرجعة وان تصل وان اغتسلت
ونسيت شيئا من بدنها لم يصبه الماء فان كان

عضوا فما فوقه لم تنقطع الرجعة وان كان اقل
من عضو انقطعت الرجعة والمطلقة الرجعية
تتشوف وتترين ويسحب لزوجها ان لا يدخل
عليها حتى يستاذنها او يسرها خفق بغيره ^{الطلاق}
الرجعي لا يحرم الوطئ واذا كان الطلاق بائنا
دون الثلث فله ان يتروجها في عديتها وبعد
انقضاء عديتها وان كان الطلاق ثلثا في الحرق
او اثنتين في الامة لم يحل له حتى تنكح زوجا
غيره نكاحا صحيحا ويدخل بها ثم يطلقها او يموت
عنها والصبي المراهق في التحليل كالبالغ ووطئ
المولى منه لا يحلها واذا تزوجها بشرط التحليل
فالنكاح مكروه فان وطئها حلت للاول واذا

طلق

١٢٠
طلق الحرة تطليقة او تطليقتين وانقضت
عديتها وتزوجت بزواج اخر ثم عادت الى الاول
عادت بثلاث تطليقات ويهدم الزوج الثاني
مادون الثلث من الطلاق كما يهدم الثلث
وقال محمد لا يهدم مادون الثلث واذا طلقها
ثلثا فقالت قد انقضت عديتي وتزوجت
بزواج اخر ودخل بي الزوج وطلقني انقضت
عديتي والمدة تحمل ذلك جاز للزوج ان يصدقها
اذا كان في غالب ظنه انها صادقة في ذلك
ويتزوج بها **باب الايلاء** اذا قال الرجل
لامرأته والله لا اقربك ولا اقربك اربعة
اشهر فهو مولى فان وطئها في الاربعة

الاشهر حنت في يمينه ولزمته الكفارة
وسقط الایلاء فان لم يقربها حتى مضت
اربعة اشهر بانت منه بتطليقه بائنة
فان كان حلف على اربعة اشهر فقد سقط
اليمين وان كان حلف على الابد فاليمين
باقية فان عاد فتروجها عاد الایلاء فان
وطئها والا وقعت بمضي اربعة اشهر
تطليقة اخرى فان تزوجها عاد الایلاء
ووقعت بمضي اربعة اشهر تطليقة اخرى فان
تزوجها بعد زوج اخر لم يقع بذلك الایلاء طلاق
واليمين باقية فان وطئها كفر عن يمينه وان حلف
على اقل من اربعة اشهر لم يكن موليا وان حلف

مجمع او صوم او صدقة او عتق او طلاق فهو
مولى وان الى من المطلقة الرجعية كان موليا
وان الى من البائنة لم يكن موليا ومدة ايلاء
الامة شهران وان كان المولى مريضا لا يقدر
على الجماع او كانت المرأة مريضة او كان بينهما
مسافة لا يقدر ان يصل اليها في مدة الایلاء
ففيه ان يقول بلسان فئت اليها فان قال
ذلك سقط الایلاء وان صح في مدة بطل
ذلك الفئى وصار فيه بالجماع واذا قال لامرأة
انت على حرام سئل عن نيته فان قال اردت
الكذب فهو كما قال وان قال اردت بر الطلاق
فهو تطليقة بائنة الا ان ينوي الثلث وان قال

أردت بر الظهار فهو ظهار وإن قال ردت
التحرير أو لم أرد شيئا فهو يمين يصير به مولى
باب الخلع إذا استأفا الزوجان وخافا أن لا يقيما
حدود الله فلا بأس أن تقدي نفسها منه
بمال يخلعهما به فإذا فعل ذلك وقع بالخلع ^{فإن}
بائنة ولزمها المال **فإن** كان النشوز من
قبله كرهنا له أن يأخذ منها عوضا وإن كان النشوز
من قبلها كرم له أن يأخذ أكثر مما أعطاهما فإذا
فعل ذلك جاز في القضاء وإن طلقها على مال
فقلت وقع الطلاق ولزمها المال وكان
الطلاق بائنا وإن بطل العوض في الخلع مثل
أن يخالع المرأة المسلمة على خمرة وخنزير فلا

شيء للزوج والفرقة بائنة وإن بطل العوض
في الطلاق كان رجعا وما جاز أن يكون مهرا
والشكاح جاز أن يكون بدلا في الخلع **فإن** قالت
له خالعتني على ما في يدي فخالعها ولم يكن في يدي
شيء فلا شيء له عليها وإن قالت خالعتني على ما
في يدي مال ولم يكن في يدي شيء ردت عليه
مهرها وإن قالت خالعتني على ما في يدي من
دراهم ولم يكن في يدي شيء فعلمنا ثلثة دراهم
وإن قالت طلقني ثلثا بالالف فطلقها واحدة
فعليها ثلثا بالالف وإن قالت طلقني ثلثا
على الف فطلقها واحدة فلا شيء عليها عند
أبي حنيفة رجوع وقالوا عليها ثلثا بالالف ولو

قال الزوج طلقني نفسك ثلثا بالفاو علي
الف فطلقت نفسها واحدة لم يقع عليها
شيء والمباراة كالمخلع والمخلع والمباراة
يسقطان كل حق لكل واحد من الزوجين علي
الاخر مما يتعلق بالنكاح عند ابى حنيفة
رحم **باب الظهار** اذا قال الزوج لامرأته
انت علي كظهر امي فقد حرمت عليه لا يحل
له وطؤها ولا لمسها ولا تقبيلها حتى يكفر
عن ظهاره فان وطئها قبل التكفير استغفر الله
تعالى ولا شيء عليه غير الكفارة الاولى ولا
يعاودها حتى يكفر والعود الذي يجب به
الكفارة ان يعزم علي وطئها واذا قال انت

علي

علي كبطن امي وكخذها او كفرجها فهو مظاهر
وكذلك ان شبهها بمن لا يحل له النظر اليها
علي الثابت من محارمه مثل اخته او عمته او
امته من الرضاعة وكذلك ان قال رأسك علي
كظهر امي وفرجك او وجهك او رقبتك
او نصفك او ثلثك وان قال انت علي مثل
امي يرجع الي نيته وان قال اردت به الكرامة
فهو كما قال وان قال اردت الظهار فهو ظهار
فان قال اردت الطلاق فهو طلاق بان وان
لم تكن له نية فليس بشيء ولا يكون الظهار
الا من زوجته وان ظاهر من امته لم يكن
مظاهرا ومن قال للنساء انتن علي كظهر

امني كان مظاهرا من جماعتهم وعليه
لكل واحدة منهم كفارة وكفارة الظهار
عتق رقبة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين
وان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا كل
ذلك قبل المسيس ويجزي في ذلك عتق
الرقبة الكافرة والمسلمة والذكر والانثى
والصغير والكبير ولا يجزئ العيا ولا مقطوعة
اليدين او الرجلين ويجوز الاصر ومقطوع
احدى اليدين واحدى الرجلين من خلاف ولا
يجوز مقطوع ابهامي اليدين ولا المجنونا الذي
لا يعقل ولا يجزئ عتق المدبر وامر الولد
والمكاتب الذي اذني بعض المال فان اعتق

مكاتب

مكاتب لم يؤد شيئا جاز فان اشترى بابه او ابنته
ينوي بالشري الكفارة جاز عنها وان اعتق
نصف عبد مشترك عن الكفارة وضمن قيمة
باقية فاعتقه لم يجز عندنا بحقيقة رحمه الله
وان اعتق نصف عبد عن كفارته ثم اعتق باقية
عنها جاز وان اعتق نصف عبد عن كفارته ثم
جامع التي ظاهر منها ثم اعتق باقية لم يجز عندنا
حنيفة واذا لم يجد المظاهر ما يعتق فكفارته
صوم شهرين متتابعين ليس فيهما شهر رمضان
ولا يوم الفطر ولا يوم النحر ولا ايام التشريق
فان جامع التي ظاهر منها في خلال الشهرين
ليلا عامدا او نهارا ناسيا استأنف الصوم عند

ابي حنيفة ومحمد رجم وان افطروا يوما منها
بعذرا وبغير عذر استأنف واذا ظاهر العبد
لم يجزئه في الكفارة الا الصوم فان اعتق المولى
عنه او اطعمه لم يجزه فاذا لم يستطع المظاهر
الصوم اطعم ستين مسكينا كل مسكين
نصف صاع من تمر او صاعا من تمر او شعير او قيمة
ذلك فان غداهم وعشاها جاز قليلا كان
ما اكلوا وكثيرا وان اعطى مسكينا واحدا
ستين يوما اجزاه وان اعطاه في يوم واحد
لم يجزه الا عن يومه وان قرب التي ظاهر
منها في خلال الاطعام لم يستأنف ومن
وجب عليه كفارة تظاهر فاعتق رقبتين لا ينوي

عن احدهما بعينها جاز عنهما وكذلك ان صام
اربعة اشهر او اطعم مائة وعشرين مسكينا
جاز وان اعتق رقبة واحدة وصام شهرين
كان له ان يجعل ذلك عن ايتهما شاء **باب**
اللعان اذا قذف امراته بالزنا وهما من اهل
الشهادة والمرأة ممن حذق قذفها ونفي نسب
ولدها وطلبت به بموجب القذف فعليه اللعان
فان امتنع منه حبسه الحاكم حتى يلاعن او يكذب
نفسه فيحذق ان لا عنز وجب عليها اللعان فان
امتنعت حبسها الحاكم حتى تلاعن او تصدقه
فلا تحذوا اذا كان الزوج عبدا او كافرا
او محدودا في قذف فقد فامراته فعليه

الحذوان كان من اهل الشهادة وهيامة
او كافرة او محدودة في قذف او كانت ممن لا يحل
قاذفها فلا حد عليه في قذفها ولا لعان
ان يبتدئ القاضي بالزوج فيشهد اربع مرات
يقول في كل مرة اشهد بالله اني لمن الصادقين
فيما رميتها به من الزنا ثم يقول في الخامسة
لعنت الله عليه ان كان من الكاذبين فيما رمها
به من الزنا يشير اليها في جميع ذلك ثم تشهد
المرأة اربع مرات تقول في كل مرة اشهد بالله
ان الكاذبين فيما رماني به من الزنا ثم تقول في
الخامسة غضب عليها ان كان من الصادقين
فيما رماني به من الزنا فاذا التعانف فرق القاضي

بينهما وكانت الفرفة تطليقة بائنة عند ابي حنيفة
ومحمد رحم وقال ابو يوسف تحريم مؤبد وان
كان القذف بولد نفى القاضي نسبه والحقة بامته
فان عاد الزوج فكذب نفسه حدة القاضي
وحل له ان يتزوجها وكذلك ان قذف غيرها
فحدا وزنت فحدت واذا قذف امراته وهي غيرة
او مجنون فلا لعان بينهما وقذف الاخرى
لا يتعلق به اللعان وان قال الزوج ليس بك
متي فلا لعان بينهما وان قال زنت وهذا
الحمل من الزنا فلا لعان ولا ينفى القاضي الحمل
واذا نفى الرجل ولدا امراته عقيب الولادة او
في الحالة التي تقبل فيها التهنئة او يتباعد له الت

الولادة صح نفيه ولا عن به وإن نقاه بعد ذلك
لا عن وثبت النسب **قال** لا يصح نفيه في مدة النفاس
وإذا أولدت ولدين في بطن واحد ففي الأول
واعترف بالثاني ثبت نسبهما وحدث الزوج
وإن اعترف بالأول ونفى الثاني ثبت نسبهما
ولا عن **باب العدة** إذا طلق الرجل امرأته طلاقاً
بائناً أو رجعياً أو وقعت الفرقة بينهما بغير
طلاق وهي حرة ممن تحيض فعدتها ثلثة
أقراء والأقراء الحيض وإن كانت لا تحيض من
صغرها وكبر فعدتها ثلثة أشهر وإن كانت
حاملًا فعدتها أن تضع حملها وإن كانت
أمة فعدتها حيضتان وإن كانت لا تحيض

فعدتها

فعدتها شهر ونصف وإذا مات الرجل عن امرأته
الحرة فعدتها أربعة أشهر وعشرة أيام وإن كانت
أمة فعدتها شهران وخمسة أيام وإن كانت
حاملًا فعدتها أن تضع حملها وإذا أوردت الحمل
في المرض فعدتها بعد الأجلين فإن اعتقت الأمة
في عدتها من طلاق رجعي أنت قلت عدتها إلى العدة
الحرة وإن اعتقت وهي مبتوتة أو مستوفى عنها
زوجها لم ينتقل عدتها إلى عدة الحر وإن كانت
أيسة فاعتدت بالشهور ثم رأت الدم انتقض
ما مضى من عدتها وكان عليها أن تستأنف العدة
بالحيض **والمكروهة** نكاحاً فاسداً والموطوءة بمنزلة
فعدتها الحيض في الفرقة والموت وإذا مات مولد

أم الولد عنها أو اعتقها فعدتها ثلث حيض
وإذا مات الصغير عن امراته الحامل فعدتها
أن تضع حملها فإن حدث الحمل بعد الموت ^{فعدتها}
أربعة أشهر وعشرة أيام وإذا طلق الرجل امرأته
في حال الحيض لم تعد بالحيضة التي وقع فيها
الطلاق وإذا وطئت المتعة بسببه فعليها
عدة أخرى وتداخلت العدتان فيكون ما رآه
من الحيض محاسباً به من جميعها وإذا انقضت
العدة الأولى ولم تكمل الثانية فكان عليها
تمام العدة الثانية وبإتداء العدة في الطلاق
عقب الطلاق وفي الوفاة عقب الوفاة فإن
لم تعد بالطلاق والوفاة حتى مضت مدة العدة

فقد انقضت

فقد انقضت عدتها والعدة في النكاح الفاسد
عقب التفريق بينهما أو العزم على ترك وطئها
وعلى المبتوتة والمتوفى عنها زوجها إذا كانت
مسلمة بالغة الأحد بترك الطب والزينة
والدهن والكحل الأمن عذر ولا تختضب
بالحناء ولا تلبس ثوباً مصبوغاً بعصر ولا
زعفران ولا أحداً على كفاة ولا صغيرة وعلى
وعلى الأمة الأحد وليس في عدة النكاح
الفسد ولا في عدة أم الولد أحد ولا ينبغي
أن تحطب المعتدة ولا بأس بالتقريض في الخطبة
ولا يجوز للمطلقة الرجعية والمبتوتة الخروج
من بيتها ليلاً أو نهاراً والمتوفى عنها زوجها

تخرج نهارا وبعض الليل ولا تثبت في غير
منزلها وعلى المعتدة ان تعتد في المنزل الذي
يضاف اليها بالسكنى حال وقوع الفرفة فان
كان نضيبها من دار الميت لا يكفيها واخرها
لورثة من نضيبهم انتقلت ولا يجوز ان يسافر
الزوج بالمطلقة الرجعية واد اطلق الرجل امرأته
طلاقا بائنا ثم تزوجها في عدتها وطلقها قبل ان
يدخل بها فعليه مهر كامل وعليها عدة نفقة
وقال محمد رحمه الله ان نصف المهر وعليها تمام العدة
الاولي ويثبت نسب ولد المطلقة الرجعية
اذا جاءت برلسنتين اكثر مما لم تقر بانقضاء عدتها
وان جاءت به لاقل من سنتين بانت منه وان

جاءت به لاكثر من سنتين ثبت نسبه وكانت
رجعة ويجعل كانه وطئها في عدتها والمبتوتة
يثبت نسب ولدها اذا جاءت به لاقل من سنتين
وان جاءت برتمام سنتين من يوم الفرفة لم يثبت
نسبه الا ان يدعيه ويثبت نسب ولد المتوفي
عنها زوجها ما بين الوفاة وبين سنتين واذا اعترفت
للمعتدة بانقضاء عدتها ثم جاءت بولد لاقل من
من ستة اشهر ثبت نسبه وان جاءت برلسنة
اشهر لم يثبت نسبه واد اولدت المعتدة ولدا لم
يثبت نسبه عند أبي حنيفة رحمه الله الا ان يشهد بولادتها
رجلان او رجل وامرأتان الا ان يكون هناك رجل
ظاهرا واعترافا من قبل الزوج فيثبت النسب

من غير شهادة وقلا يثبت النسب في الجميع بشهادة
امراة واحدة واذا تزوج الرجل امراة فجاءت
بولد اقل من ستة اشهر منذ يوم تزوجها لم
يثبت نسبه وان جاء به لستة اشهر فصلا
ثبت نسبه ان اعترف به الزوج او سكت وان
جمد الولادة يثبت نسبه بشهادة امراة واحدة
تشهد بالولادة واكثر مدة الحمل سنتان واقل ستة
اشهر واذا اطلق الذمي الذميه فلا عدة عليها وان
تزوج الحامل من الزنا جاز النكاح ولا يطاقها حتى
تضع حملها كتاب النفقات النفقة واجبة
للزوجة على زوجها مسلمة كانت او كافرة اذا
سلمت نفسها في منزله فعليه نفقتها وكسوتها

وسكناء

وسكناء يعتبر ذلك بحالهما جميعا موسرا كان
الزوج او معسرا فان امتنع من تسليم نفسها حتى
يعطيها مهرها فلها النفقة وان نشزت فلا نفقة لها
حتى تعود الى منزله وان كانت صغيرة لا يستمتع بها
فلا نفقة لها وان سلمت اليه وان كان الزوج صغيرا
لا يقدر على الوطئ والمرأة كبيرة فلها النفقة من ماله
واذا اطلق الزوج امراته فلها النفقة والسكنى في
عدتها رجعيًا كان او بائنا ولا نفقة للمتوفى عنها زوجها
ولا للمعتدة في نكاح فاسد وكل فرقة جاء بين
قبل المرأة بمعصية فلا نفقة لها وان طلقها ثم اوردت
سقطت نفقتها وان مكنت ابن زوجها من نفسها
ان كان بعد الطلاق فلها النفقة وان كان قبل الطلاق

فلا نفقة لها واذا حبست المرات في دين او غصبها
رجل كرها فذهب بها او حجت مع محرمة فلا نفقة
لها وان مرضت في منزل الزوج فلها النفقة وبغير
على الزوج نفقة خادمها اذا كان ميسرا فلا يفرض
لاكثر من خادم واحد وعليه ان يسكنها في دار منفردة
ليس فيها احد من اهله الا ان تختار ذلك وان كان
له ولد من غيرها فليس له ان يسكنه معها وللزوج
ان يمنع والديها وولدها من غيره واهلها الدخول
عليها ولا يمنعهم من النظر اليها وكلامها اتي وقت
اختاروا ومن عسر نفقة امرأته لم يفرق بينهما
ويقال لها اسنديني عليه واذا غاب الرجل وله مال
في يد رجل يعترف به وبالزوجة فرض القاضي في ذلك

المال نفقة زوجة الغائب واولاده الصغار ووالدهم
وياخذ منها كفيلا بها ولا يقضي نفقة في مال الغائب
الا لهؤلاء واذا قضى القاضي لها نفقة الاعسار
ثم ايسر فخاصته تم لها نفقة الميسر واذا مضت
مدة ولم ينفق الزوج عليها وطالبته بذلك فلا شيء
لها الا ان يكون القاضي فرض لها النفقة وصالحات
الزوج على مقدارها فيقضي لها نفقة ماضية فان
مات الزوج بعد ما قضى عليه بالنفقة ومضت شهور
سقط النفقة وان اسلفها نفقة سنة ثم مات
لم يسترجع منها شيء وقال محمد تحتسب لها نفقة
ما مضى وما بقي للزوج واذا تزوج العبد حرة
فنفقة ادين عليه يباع فيها واذا تزوج الرجل امه

قبوءها مولاها معه منزلا فعليه النفقة وان
لم يبوءها فلا نفقة لها ونفقة الاولاد الصغار
على الاب لا يشاركه فيها احد كما لا يشاركه في نفقة
الزوجة احد فان كان الصغير رضيعا فليس على امه
ان ترضعه ويستأجر له الاب من ترضعه عندها
وان استأجرها وهي زوجته او متعده لترضع
ولدها لم يجز وان انقضت عدتها فاستأجرها على
ارضاعه جاز فان قال الاب لا استأجره وجاء بها
فرضيت لام بمثل اجرة الاجنبية كانت الام اختبر
وان التمس زيادة اجرة لم يجبر الزوج عليها ونفقة
الصغير واجبة على ابيه وان خالفه في دينه كما تجب
نفقة الزوجة على الزوج وان خالفه في دينه واذا

وقت

١٣٢
وقعت الفاقة بين الزوجين فالام احق بالولد فان
لم تكن الام فام الام اولى من اقد الاب فان لم تكن
ام الام فام الاب اولى من الاخوات فان لم تكن
جدة فاخوات اولى من العمات والخالات وتقدم
الاخت من الاب والام ثم الاخت من الام ثم الاخت
من الاب ثم الخالات اولى من العمات ينزل كما ينزل
الاخوات ثم العمات ينزل كذلك وكل من تزوجت
من هؤلاء سقط حقها الا الجدة اذا كان زوجها
لجدة فان لم تكن للضبي امرأة من اهلها فاختصم فيه
الرجال فاولاهم براقرهم تعصيا والام والجدة احق
بالغلام حتى يأكل وحده ويشرب وحده ويلبس وحده
وليستجمر وحده وبالجارية حتى تحيض ومن سوى الام

والجدة احق بالجارية حتى تبلغ حدا تستهي والامة
اذا اعتقها مولاها وام الولد اذا اعتقت في الولد
كالحرمة وليس للامة وام الولد والمدبرة قبل العتق
حق في الولد والذمية احق بولدها المسلم ما لم يكن
الاديان او يخاف ان يالف الكفر واذا ارادت
المطلقة ان تخرج بولدها من المصريف ليس لها ان
تخرجه الا الى وطنها وقد كان الزوج تزوجها
فيه وعلى الرجل ان ينفق على ابويه واجداده اذا
كانوا فقراء وان خالفوه في دينه ولا تجب النفقة
مع اختلاف الدين الا للزوجة والابوين والاجداد
والجدات والولد وولد الولد ولا يشارك الولد
في نفقة ابويه احد والنفقة تجب لكل ذي رحم

١٣٣
محرم اذا كان صغيرا فقيرا او كانت امرأة بالغة
فقيرة او كان ذكرا زمتا او اعمى فقيرا تجب له على
مقدار الميراث وتجب نفقة الابنة البالغة والابن
الزمن على ابويه اثلاثا على الاب الثلثان وعلى الام الثلث
ولا تجب نفقتهم مع اختلاف الدين ولا تجب على
الفقير واذا كان للابن الغائب مال قضى فيه
بنفقة ابويه وان باع ابوه متاعه في نفقته جان
عند ابى حنيفة رحم وان باع العقار لم يجز وان
كان للابن الغائب مال في يد ابويه فانفقامنه
لم يضمنوا وان كان له مال في يد اجنبي فانفق
عليهما بغير اذن القاضي ضمن واذا قضى القاضي
للولد والوالدين وذوي الارحام بالنفقة فمضت



مدة سقطت الا ان ياذن القاضي في الاستدانة
عليه وعلى المولى ان ينفق على عبده وامته فان امتنع
وكان لهما كسب اكتسبا وانفقوا وان لم يكن لهما
كسب اجبر المولى على بيعهما والله اعلم **كتاب**
العتاق العتق يقع من الحر البالغ العاقل في ملكه
واذا قال لعبده او امته انت حر او معتق وعتق
او محررا وقد حررتك او عتقتك فقد عتق نفي
المولى العتق اولم ينو وكذلك اذا قال لراسك حر او
وجهك او رقبتك او بدنك وقال لامته فرجك
حر ولو قال لامك اعليك ونوي به الحرية عتق
وان لم ينو لم يعتق وكذلك كنايات العتق وان قال
لا سلطان لي عليك ونوي به العتق لم يعتق وان

قال هذا ابني وثبت على ذلك وقال هذا مولاي
او يا مولاي وان قال يا ابني او يا اخي لم يعتق
وان قال لغلام له لا يولد مثله لمثله هذا ابني
عتق عند ابي حنيفة رحم وعندهما لا يعتق وان
قال لامته انت طالق ينوي به الحرية لم يعتق وان
قال لعبده انت مثل الحر لم يعتق وان قال مانت
الاخر عتق واذا ملك الرجل ذارحم محرر منه
عتق عليه واذا عتق المولى بعض عبده عتق ذلك
البعض ويسمى بقية قيمته لمولاه عند ابي حنيفة
وقال لا يعتق كله واذا كان العبد من شركين فاعتق
احدهما نصيبه عتق وان كان موسرا فشريكه
بالخير وان شاء اعتق وان شاء ضمن شريكه قيمة

وان شاء استسعى العبد وان كان المعتق معسرا فالشركة
بالخيار انشاء اعتق وان شاء استسعى عند ابي حنيفة
وقال ابو يوسف ومحمد مع ليس له الا الضمان مع البسار
والسعاية مع الاعسار واذا استتري رجلان ابن
احدهما اعتق نصيب الاب ولا ضمان عليه وكذلك
اذا ورثاه فالشريك بالخيار ان شاء اعتق نصيبه
وان شاء استسعى العبد واذا شهد كل واحد من
الشريكين على نصيب الاخر بالحرية عتقه كله وسعى
العبد لكل واحد منهما في نصيبه موسرين كانا
او معسرين عند ابي حنيفة رح وقالان كانا
موسرين فلا سعاية عليه وان كانا معسرين سعى
وان كان احدهما موسرا والاخر معسرا سعى للموسر

ولم يسمع للمعسر ومن اعتق عبده لوجه تعالى او
للسيطان او للضم عتق وعتق المكره والسكران
واقع واذا ضاف العتق الى ملك او شرط صرح كما يصح
في الطلاق واذا خرج عبد من دار اليه الياسر
عتق واذا اعتق جارية حاملا عتقت وعتق
حملها فان اعتق الحمل خاصة عتق ولم يعتق الام واذا
اعتق عبده على مال فقبل العبد عتق ولزمه المال
مثل ان يقول لعهده انت حر على الف او الف او على
ان تقطعني الف او على عليك الف فاذا قبل العبد
في جميع ذلك عتق حين قبل ولزمه ما شرط ولو
قال ان اذيتني الف فانت حر صرح وصار ما ذونا
فان احضر المال جبر الحاكم المولى على قبضه وعتق

العبد وولدا لامة من مولاها حرو وولدها من
زوجها مملوك لسيدها وولدها الحرة من
العبد حرة والله اعلم **باب التدبير** اذا قال المولى
لملوكه اذا مت فانت حرة وانت حرة عن دبر مني
اوانت مدبرة وقد دبرتك فقد صار مدبرة لا
يجوز بيعه ولا هيبته وللمولى ان يستخدمه في بابه
وان كانت امة وطرها وله ان يزوجه فان مات
المولى عتق المدبرة من ثلث ماله ان خرج من الثلث
وان لم يكن له مال غيره سعي في ثلثي قيمته فان
كان على المولى دين سعى في جميع قيمته لغرمائه
وولد المدبرة مدبرة فان علق التدبير بموت المدبرة على
صفة مثل ان يقول ان مت من مرضي هذا او غيره

هذا

هذا او من مرض كذا فليس بمدبرة ويجوز بيعه فان
مات المولى على الصفة التي ذكرها عتق كما
يعتق كما عتق المدبرة **باب الاستيلاء** واذا اولد
الامة من مولاها فقد صارت ام ولد له لا يجوز
بيعها ولا تملكها وله وطؤها واستخدمها واولادها
وتزويجها ولا يثبت نسب ولدها الا ان يعترف
به مولاها وان جاءت بعد ذلك بولد ثبت نسبه
منه بغير اقرار وان نفاه انتفى بقوله وان زوجهها
فخائن بولد فهو في حكم امه واذا مات المولى غفقت
من جميع المال ولا تلزمها الشعاية للغرماء ان كان
على المولى دين واذا وطئ الرجل امه غيره بنكاح
فولدت منه ولدا ثم ملكها صارت ام ولد له واذا

وطى الاب جارية ابنه فجاءت بولد فادعاه ثبت
نسبه وصارت ام ولد له وعليه قيمتها وليس عليه
عقرها ولا قيمة ولدها وان وطى اب الاب مع بقائه
لاب لم يثبت النسب وان كان الاب متاثبا بالنسب
من الجدة كما ثبت من الاب وان كانت الجارية بين
شريكين فجاءت بولد فادعاه احدهما ثبت نسبه
منه وصارت ام ولد له وعليه نصف عقرها ونصف
قيمتها وليس عليه شيء من قيمة الولد وان ادعياه
معانبت نسبه منها وكانت الامة ام ولد لهما
وعلى كل واحد منهما نصف العرق صا صا بماله على
الاخر ويرث الابن من كل واحد منهما ميراث ابن كامل
وهما برتان منه ميراث اب واحد واذا وطى المولى

جارية مكاتبه فجاءت بولد فادعاه فان صدقه
المكاتب ثبت نسب الولد منه وكان عليه عقرها
وقيمة ولدها ولا نصير ام ولد له فان كذبه في
التنسب لم يثبت **كتاب المكاتب** اذا كاتب المولى
عبد او امته على مال شرطه عليه قبل العبد ذلك
ذلك صار مكاتباً ويجوز ان يشترط المالك الا يجوز
مؤجلاً ومجماً ويجوز كتابة العبد الصغير اذا كان
يعقل البيع والشري واذا خعت الكتابة خرج المكاتب
من يد المولى ولم يخرج من ملكه فيجوز له البيع و
الشري والسفر ولا يجوز له التزويج الا باذن المولى
ولا يهرب ولا يصدق الا بشئ يسير ولا يتكفل
فان ولد له ولد من امة له دخل في كتابته وكان

حكمه كحكم ابيه وكسبه له فان زوج المولى عبده من
امته كاتبهما فولدت منه ولاد دخل في كتابتها
وكان كسبه لها واذا وطئ المولى مكاتبته لزمه
العقر فان جنى عليها او على ولدها لزمه ارش الجارية
وان اتلف مالا لها غرمه واذا اشترى المكاتب
اباه او ابنه دخل في كتابته وان اشترى ام ولد
مع ولدها دخل ولدها في الكتابة ولم يجز له بيعها
وان اشترى ذارحم محرم منه لا ولاد له لم يدخل
في كتابته عند ابى حنيفة رح واذا اعجز المكاتب
عن نجر نظر الحاكم في حاله فاكان له دين يقتضيه
او مال يقدم عليه لم يعجل بتعجيله وانتظر عليه
اليومين او الثلاثة ان كان له وجه فان لم يكن وجهه

١٣٨
وطلب المولى تعجيزه عجزه وفسخ الكتابة عند ابى
حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال ابو يوسف
لا يعجز حتى ينو الى عليه بنحمان واذا اعجز المكاتب
عاد الى احكام الرق وكان في يده من الاكتساب
لمولاه وان مات المكاتب وله مال لم تنفسح الكتابة
وقضيت كتابته من اكتسابه وحكم بعقده في اخر
جزء عمره من اجزاء حياته وان لم يترك وفاء وترك
ولدا مولودا او في كتابته سعى في كتابته ابيه علي بن محمد
فاذا اذني حكمنا بعقوبة قبل موته وعقوبة الولد وان
ترك ولدا مستشري قيل له انما ان تؤذي الكتابة
حالة والا رددت الى احكام الرق واذا كاتب المسلم
عبده على خمر او خنزير او على قيمة نفسه فالكتابة

فاسدة فان اذى الخمر عتق ولزمه ان يسعي في قيمته
ولا ينقص من المسمى ويزاد عليه وان كاتبه علي
حيوان غير موصوف فالكتابة جائزة واذا كاتب
عبد به كتابة واحدة بالف درهم جاز ان اذيا
عتقا وان عجز ارد الى الرق وان كاتبهما علي ان كل
واحد منهما ضامن عن الاخر جازت الكتابة وانتهما
اذى عتقا ويرجع علي شريكه بنصف ما اذى واذا
اعتق المولي مكانه عتق بعتقه وسقط عنه
مال الكتاب واذا مات مولي المكاتب لم يتفسخ
الكتابة وقيل له اذا المال الي ورثة المولي علي الجونه
فان عتقه احد الورثة لم ينفذ عتقه وان عتقه
جميعا عتق وسقط عنه مال الكتابة واذا كاتب

المولي ام ولده جاز فان مات المولي سقط عنها
مال الكتابة وان ولدت مكاتبته منه فهي بالخيار
ان شاءت مضت علي الكتابة وان شئت عجزت
نفسها وصارت ام ولده واذا كاتب مدبرته جاز
وان مات المولي ولا مال له كانت بالخيار بين ان
يسعي في ثلثي قيمتها او جميع مال الكتابة وان دبر
مكاتبته صح التدبير ولها الخيار ان شاءت مضت علي
الكتابة وان شئت عجزت نفسها وصارت مدبر
وان مضت علي كتابتها مات المولي ولا مال له
فهي بالخيار ان شاءت سعت ثلثي مال الكتابة او ثلثي
قيمتها عند اب حنيفة رحم واذا اعتق المكاتب عبده
علي مال لم يجز وان وهب علي عوض لم يصح وان كاتب

عبد جاز فان ادى الثانى قبل ان يعق الاول فولأوه
 للمولى وان ادى بعد عتق المكاتب الاول فولأوه
 له **كتاب الولاء** اذا اعتق الرجل مملوكه فولأوه
 له وكذلك المرأة تعتق فان شرط انه سائبة فإ
 لشرط باطل والولاء لم يعتق واذا ادى المكاتب
 عتق وولأوه للمولى وكذلك ان عتق بعد موت
 المولى فولأوه لورثة المولى فان مات المولى عتق
 مدبروه وامتهات اولاده وولأوه لهم ومن
 ملك ذارحم محرر منه عتق عليه وولأوه له واذا
 تزوج عبد رجل امة لاخر فاعتق مولى الامة
 الامة وهي حامل من العبد عتقت وعتق حملها
 وولأه الحمل للمولى الامة لا يستقل عنه ابد وان ولد

بعد عتقها لاكثر من ستة اشهر ولدا فولأوه
 للمولى الامة فان اعتق العبد حر ولاء ابنه وانتقل
 عن مولى الامة الى مولى الاب ومن تزوج من العجم
 بعتقة للعرب فولدت اولاد فولأه ولدها للمولى
 عند ابى حنيفة ومحمد رحم وولأه العتاقة **فغير**
 فان كان للمعتق عصابة من النسب فهو ابى منه
 وان لم يكن له عصابة من النسب فغير اثر للمعتق
 فان مات المولى ثم مات المعتق فغير اثره لبنى المولى
 دون بناته وليس للنساء من الولاء الا ما
 عتق واعتق من اعتق او كاتبن او كاتب من
 كاتبن او دبترن او دبتر من دبترن او حر ولاء معتق
 واذا ترك المولى ابنا واولاد ابن اخر فغير اثر للمعتق

للأبن دون بنى الابن والولاء للكبير وإذا سلم
رجل على يد رجل وولاه على ان يرثه ويعقل عنه
او اسلم على يد غيره وولاه والولاء صحيح وعقله
على مولاه فان مات ولا وارث له فيراثه للولي وان
كان له وارث فهو اولى منه وللولي ان ينتقل عنه
بولائه الى غيره ما لم يعقل عنه فاذا عقل عنه لم
يكن له ان يتحول عنه بولائه الى غيره وليس لمولى
العاقلة ان يوالي احدا واساءة **كتاب الجنائيا**
القتل على خمسة اوجه عمد وشبه عمد وخطا
وما اجرى مجرى الخطا وقتل بسبب فالعمد
ما يتعمد ضربه بسلاح او ما اجرى مجرى السلاح
وتفريق الاجزاء كالمحذ من الخشب والحجر والنار

ومتوجب

١٤١
ومتوجب ذلك المأثم والقود الا ان يعفو الاولياء
ولا كفارة فيه وشبه العمد عند ابي حنيفة رح
ان يتعمد الضرب باليسر بسلاح ولا ما اجرى
مجرى السلاح وقالوا اذا ضربه بمجرع عظيم
او خشبة عظيمة فهو عمد وشبه العمد ان يتعمد
ضربه بما لا يقتل غالبا ومتوجب ذلك على القولين
المأثم والكفارة ولا قود فيه وفيه دية مغلظة
على العاقلة والخطا على وجهين خطا في القصد
وهو ان يرمى شخصا يظنه صيدا فاذا هو ادمي
وخطا في الفعل وهو ان يرمى غرضا فيصيب
ادميةا ومتوجب ذلك الكفارة والدية على العاقلة
ولا مأثم فيه وما اجرى مجرى الخطا مثل المأثم

ينقلب على رجل فقتله فحكمه حكم الخطاء وأما
القتل بسبب كحاف البئر ووضع الحجر في غير ملكه
وموجبه اذا تلف براد من الدية على العاقلة ولا
كفارة فيه والقصاص واجب بقتل كل محقون
الدم على التابيد اذا قتل عمدا ويقتل الحر بالحر والحر
بالعبد والمسلم بالذمي ولا يقتل المسلم بالمستنك
ويقتل الرجل بالمرأة والكبير بالصغير والصحيح
بالاعمى والزمن ولا يقتل الرجل بابنه ولا بعبد
ولا بدنه ولا مكاتبه ولا بعبد ولده ومن وثق
قصاصا على ابيه سقط ولا يستوفى القصاص
الا بالسيف واذا قتل المكاتب عمدا وليس له
وارث الا المولى فله القصاص وانك وفاء ووارث

غير المولى

١٤٢
غير المولى فلا قصاص له وان اجتمعوا مع المولى
واذا قتل عبد الرهن لا يجب القصاص حتى يجمع
الزاهن والمرهق ومن حرج رجلا عمدا فلم يزل
صاحب فراشه حتى مات فعليه القصاص ومن
قطع يد رجل عمدا من المفصل قطعت يده و
كذلك الرجل وما رن الاثف والاذن ومن ضرب
عين رجل فقلعها فلا قصاص عليه وان كانت
قائمة فذهب ضوؤها فعليه القصاص بحملي المرأة
ويجعل على وجهه قطن رطب ويقال عينه بالالة
حتى يذهب ضوؤها وفي السنن القصاص وفي
كل شجرة يمكن فيها المماثلة القصاص ولا قصاص
في عظم الا السنن وليس فيما دون النفس شبه

عمداً ما هو عمداً وخطأً ولا قصاصاً بين الرجل
والمرأة فيما دون النفس ولا بين العبد والحُر ولا
بين العبدين ويجب القصاص في الأطراف بين
المسلم والكافر ومن قطع يداً رجل من نصف
الساعداً وجرحه جائفة فبرء منها فلا قصاص
عليه وإذا كانت يداً المقطوع صبيحة ويد القاطع
شلاء أو ناقصة الأصابع والمقطوع بالخيار
إن شاء قطع اليد المعيبة ولا شيء له غيرها وإن
شاء أخذ الأرش كما سلاً ومن شج رجلاً
فاستوعبت الشجرة ما بين قرنيه وهي لا تستوعب
ما بين قرني الشاخ والمشجوج بالخيار إن شاء اقتن
بمقدار شجته فيبتدئ من أي الجانبين شاء وإن شاء

١٤٢
أخذ الأرش ولا قصاص في اللسان ولا في الذكر
إذا قطع إلا تنقطع الحشفة وإذا أصطلم
القاتل وأولياء المقتول على مال سقط القصاص
ووجب المال قليلاً كان أو كثيراً فإن عفى أحد
الشركاء من الذم أو صالح من نضيبه على عوض
سقط حق الباقي من القصاص وكان له صد
نضيبهم من الذم وإذا قتل جماعة واحداً عمداً
اقتصر جميعهم وإذا قتل واحداً جماعة فحضر أولياء
المقتولين قتل جميعاً عتهد ولا شيء لهم غير ذلك
فإن حضر واحد قتل به سقط حق الباقي ومن
وجب عليه القصاص فمات سقط عنه القصاص
وإذا قطع رجلان يداً رجل واحد فلا قصاص

على كل واحد منهما وعليهما نصف الذية وان
قطع واحد يميني رجلين فحضر اقلهما ان يقطعا
يده وبأخذ منه نصف الذية يقسمانها نصفين
وان حضر واحد منهما فقطع يده فلا آخر
عليه نصف الذية واذا أقر العبد بقتل العمد لزمه
القود ومن رمى رجلا عمد افقد السهم منه الى
آخر فانا فعله القصاص للاول والذية للثاني
على عاقلته **كتاب الذب** اذا قتل رجل رجلا ^{بشبه}
عمد فعل عاقلته دية معلظة وعليه كفارة
ودية شبه العمد عند أبي حنيفة وأبي يوسف
مائة من الابل اربعا وخمسة وعشرون بنت مخاض
وخمسة وعشرون بنت لبون وحمس وعشرون

حققة وحمس وعشرون جذعة ولا يثبت التغليظ
الا في الابل خاصة فان قضى بالذية من غير الابل
لم تغلظ وقتل الخطاء تجب به الذية على العاقلة
والكفارة على القاتل والذية في الخطاء مائة
من الابل اربعا وعشرون بنت مخاض وعشرون
بنت لبون وعشرون حققة وعشرون جذعة
ومن العين الف دينار ومن الورق عشرة الاف
درهم ولا يثبت الذية الا من هذه الانواع الثلاثة عند
أبي حنيفة رحم وقال من البقر مائتا بقرة ومن الغنم
الف اشة ومن الحل مائتا حلة كل حلة ثوبان ودية
المسلم والذي تسواء وفي النفس الذية وفي المار
الذية وفي اللسان الذية وفي الذكر الذية وفي العقل

إذا ضرب رأسه وزال عقله الذية وفي اللحية
إذا خلقت فلم تنبت الذية وفي شعر الرأس الذية
وفي الحاجبين الذية وفي العينين الذية وفي اليدين
الذية وفي الرجلين الذية وفي الأذنين الذية وفي
الشفتين الذية وفي الأنف الذية وفي تدي
المرأة الذية وفي كل واحد من هذه الأشياء نصف
الذية وفي استغار العينين الذية وفي أحدهما
ربع الذية وفي شعر الحاجبين إذا لم ينبتا الرمة
الذية وفي كل أصبع من أصابع اليدين والرجلين
عشر الذية والأصابع كلها سواء وكل أصبع
فيها ثلث مفاصل ففي أحدها ثلث دية الأصبع
وما فيها مفصلان وفي أحدها نصف دية

الأصبع وفي كل سن خمس من الأبل والاسنك
والأضراس كلها سواء ومن ضرب عضوا قد
منفعته ففيه الذية الكاملة كما لو قطع كاليه
إذا شلت والعين إذا ذهب ضوءها والشجاج
عشرة الحارصة والذامعة والذامية والباضعة
والملاحمة والتمحاق والمرضعة والمهاتمة
والمقولة والأمانة ففي الموضحة القصاص إذا كانت
عمدا ولا قصاص في بقية الشجاج ومادون الموضحة
ففيه حكومة عدل وفي الموضحة إذا كانت
خطأ نصف عشر الذية وفي المهاتمة عشر الذية
وفي المقولة عشر ونصف عشر الذية وفي الأمانة
ثلث الذية وفي الجائفة ثلث الذية وإن نفدت

فهرجا ثقتان ففيهما ثلثا الذية وفي أصابع اليد
نصف الذية فان قطعهما مع الكف ففيها نصف
الذية وان قطعهما مع نصف الساعد ففي الكف
نصف الذية وفي الزيادة حكومة عدل وفي الأصبع
الزائدة حكومة عدل وفي عين الصبي وذكره لسانه
اذ لم يعلم صحته حكومة عدل ومن شج رجلا موهمة
فاذهب عقله او شعر رأسه دخل ارش الموضحة
في الذية وان ذهب سمعه او بصره او كلامه
فعليه ارش الموضحة مع الذية ومن قطع اصبع
رجل فثلث اخري الى جنبها ففيهما الارش ولا
قيصاص فيه عذاب حنيفة ومن قلع سن رجل
فنبئت مكانها اخرى سقط الارش ومن شج

١٢٦
رجلا فالتمت الشجوت ولم يبق له اثر ونبت
الشعر سقط الارش عذاب حنيفة وقال ابو يوسف
عليه ارش الاله وقال محمد عليه اجره الطبيب
ومن جرح رجلا جراحة لم يقص منه حتى يبرأ ومن
قطع يد رجل خطأ ثم قتل خطأ قبل البرء فعليه
الذية وسقط عنه ارش اليد وكل عمد سقط فيه
القيصاص بشبهة فالذية في مال القاتل وكل ارش
وجب بالصلح فهو في مال القاتل واذا قتل الاب
ابنه عمد فالذية في ماله في ثلث سنين وكل جناية
اعترف بها الجاني فهي في ماله ولا يصدق على قاتله
وعمد الصبي والمجنون خطأ وفيه الذية على
العاقلة ومن خرب يرا في طريق المسلمين او وضع

حجر اقل بذكر انسان فديته على عاقلة وان
تلف فيه بهيمة فضمانها في ماله وان اشترع في الغنم
روشنا او ميرا با فسقط على انسان فعطب فالتة
على عاقلة ولا كفارة على حافر البئر وواضع الحجر
ومن حفر بئرا في ملكه فعطب بها انسان لم
يضمن والراكب ضامن لما او طاعت الذابة وما
صابته بيدها او كدمت بفمها ولا يضمن ما نحت
برجلها او ذنبها فان رأت او بال في الطريق فعطب
به انسان لم يضمن والسائق ضامن لما اصابته
بيدها او رجلها والقائد ضامن لما اصابته بيدها
دونه رجلها واذا قاد قطارا فهو ضامن لما او طاع
فان كان معه سائق فالضمان عليهما واذا جنى العبد

جناية خطأ قيل للمولاه اما ان تدفعه بها او تقديه
فان دفعه ملكه ولي الجناية فان فداء بارشها
فان عاد فجني كان حكم الثانية كحكم الاولى فان
جني جنايتين قيل للمولي اما ان تدفعه الى ولي الجنايتين
فيقتسمانه على قدر حقهما واما ان تقديه بارش
كل واحد منهما وان اعنته المولي وهو لا يعلم
بالجناية ضمن الاقل من قيمته ومن ارشها فان علمه
المولي او اعنته بعد العلم بالجناية وجب عليه الارش
واذا جنى المدبر وامة الولد جناية ضمن المولي الاقل
من قيمته ومن ارشها فان جنى اخري وقد دفع
المولي القيمة الى الاول بقضاء فلا شئ عليه ويتبع
ولي الجناية الاولى فيشاركه فيما اخذ وان كان

المولى دفع القيمة بغير قضاء فالولي بالخيار ان شاء
اتبع المولى وان شاء اتبع ولي الجنابة الاولى واذا
مال الحائط الى طريق المسلمين فطوبى صاحبه
بنقضه واشهد عليه فلم ينقضه في مدة يقدر
على نقضه حتى سقط ضمن ما تلف به من نفس او مال
وليستوي ان يطالبه بنقضه مسلم او ذمي وان ملك
الى دار رجل فالمطالبة الى مالك الدار خاصة واذا
اصدم فارسان فماتا فعلى عاقلة كل واحد منهما
دية الاخر واذا قتل رجل عبدا خطاء فعليه قيمته
لايزاد على عشرة آلاف درهم وان كانت قيمته
عشر الاف واكثر قضى عليه بعشرة الاف لا غير
وفي الامة اذا زادت قيمتها على الدية بخمسة الاف

128
الاغنة وفي يد العبد نصف قيمته لا يزداد على خمسة
الاف خمسة وكل ما يقدر من دية الحر وهو مقدر
من قيمة العبد واذا ضرب بطن امرأة فالقت جنيئا
ميتا فعليه غرة نصف عشر الدية فان القته حيا
ثم مات فعليه الدية كاملة فان القته ميتا ثم ماتت
الام فعليه دية وغرة وان ماتت ثم القته ميتا
فعليه دية الام فلا شيء في الجنين وما يجب
في الجنين موروث وفي جنين الامة اذا كان ذكرا
نصف عشر قيمته لو كان حيا وعشر قيمته ان كان
انثى ولا كفارة في الجنين والكفارة في شبه العمد
والخطاء عتق رقبة مؤمنة فان لم يجد فصيام
شهرين متتابعين ولا يجزئ فيهما الاطعام

كتاب القسامة واذا وجد القيل في محلة لا
يعلم من قتله استخلف خمسون رجلا منهم يتخيرهم
الولي بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا فاذا اختلفوا
فرضي على اهل المحلة بالدية ولا يستخلف الولي ولا يقض
له بالجناية فان لم يمل اهل المحلة خمسون رجلا كرت
الايمان عليهم حتى يتم خمسون ولا يدخل في القسامة
صبي ولا مجنون ولا امرأة ولا عبد وان وجد ميت
لا اثر به فلا قسامة ولا دية وكذلك ان كان الدم
يسيل من انقه او من دبره او من فمه وان كان يخرج
من عينه او من اذنه فهو قتل واذا وجد القتل
على دابة يسوقها رجل فالدية على عاقلته دون اهل
المحلة وان وجد القتل في دار انسان فالقسامة

عليه والدية على قتلته ولا يدخل السكان مع الملائكة
في القسامة عند ابى حنيفة رجم وهي على اهل الحطة
دون المشترين ولو بقي واحد منهم وان وجد
القتل في سفينة فالقسامة على من كان فيها
من الركاب والملاحين وان وجد القتل في مسجد
محلة فالقسامة على اهلها وان وجد في الجامع او
الشارع الاعظم فلا قسامة فيه والدية على
بيت المال وان وجد في برية ليس بقرية عماره
فهو هدر وان وجد بين قريتين كان على اقربهما
وان وجد في وسط الفرات بمرتبة الماء فهو هدر وان
كان محدثا بالشام فهو على اقرب القرى ان كانوا
يسمعون الصوت من ذلك المكان وان ادعى الولي على

واحد من اهل المحلة بعينه لم تسقط القسامة عنهم
وان ادعى علي واحد من غيرهم سقط عنهم واذا
قال المستخلف قتله فلان استخلف بالله قتلت
ولا عرفت له قاتلا غير فلان واذا شهد اثنان
من اهل المحلة علي رجل من غيرهم انه قتله لم يقبل
شهادتهما **كتاب المعاقلة** الذية في شبه العمد
والخطاء وكل ذية وجبت بنفس القتل على العاقلة
والعاقلة اهل الديوان ان كان القاتل من اهل
الديوان يؤخذ من عطاياهم في ثلث سنين فان خربت
العطايا في اكثر من ثلث سنين او اقل اخذ منها
ومن لم يكن من اهل الديوان فعاقلته قبيلته تقسط
عليهم في ثلث سنين لا يزداد الواحد على اربعة دراهم

150
في كل سنة درهم ودانقان وينقص منها فان لم تبلغ
القبيلة لذلك ضم اليهم اقرب القبائل من غيرهم
ويدخل القاتل مع العاقلة فيكون فيما يؤديه مثل
احدهم وعاقلة المعتق قبيلة مولا ومولى المولا في
عنه مولا وقبيلته ولا تتحمل العاقلة اقل من نصف
عشر الذية وتحمّل نصف العشر فضا عدا وما نقص
من ذلك فهو في مال الجاني ولا يعقل جنازة العبد ولا
العمد ولا تعقل الجناية التي اعترف بها الجاني الا ان
يصدقوه ولا يعقل ما الزم بالصلح واذا جنى الحر على
العبد جنازة خطاء كانت على عاقلته **كتاب الحدود**
الزنا يثبت بالبينة والاقرار بالبينة ان تشهد
اربعة من الشهود على رجل او امرأة بالزنا فيسألهم

الامام عن الزنا ما هو وكيف هو وابن زني وابن
زني ومتي زنا فاذا ايتوا ذلك وقالوا رأيناها وطئها
في فرجها كالميل في المكحلة وسئال القاضي عنهم
فعدلوا في السر والعلانية حكم بشهادتهم والقرار
ان يقر البالغ العاقل على نفسه بالزنا اربع مرات في
اربعة مجالس من مجالس المقر كما اقر رد القاضي
اقراره فاذا تم اقرار اربع مرات سئله القاضي عن
الزنا ما هو وكيف هو وابن زنا وابن زنا ومتي زنا
فاذا بين ذلك لزمه الحد فان كان الزاني محصنا رجم
بالجماع حتى يموت بخرجه الى ارض فضاء يبتدئ الشهود
برجته ثم الامام ثم الناس فان امتنع الشهود من
الابتداء سقط الرجم وان كان الزاني مقرا ابتداء

الامام

الامام ثم الناس ويعسل ويكفن ويصل عليه وان لم
يكن محصنا وكان حرا فحده مائة بامر الامام بضربه
بسوط لا ثمة له ضربا متوسطا يترع يترع عنه
ويفرق الضرب على اعضائه الاربعة ووجهه
وفرجه وان كان عبدا جلدة خمسين وكذلك الامة
فان رجع المقر عن اقراره قبل اقامة الحد عليه او في وسطه
قبل رجوعه وخلي سبيله ويستحب للامام ان يلقن
المقر الرجوع ويقول لعنك لست اوقلت والرجل
والمرأة في ذلك سواء غير المرأة لا يترع عنها من
ثيابها الا الفرو والحشو وان حضرها في الرجم جاز
ولا يقيم المولى الحد على عبده الا باذن الامام واذا رجع
احد الشهود بعد الحكم قبل الرجم ضربوا الحد جميعا

وسقط الرجم فان رجع احد هـ بعد الرجم حد
الراجع وحده وضمن ربع الدية وان نقص عدد
الشهود عن اربعة حدوا وشرط الاحصان ان
يكون حرا بالغاعاقلا مسلما قد تزوج امرأة نكاحا
صححا ودخل بها وهما على صفة الاحصان ولا
يجمع في المحضن بين الجلد والرحم ولا يجمع في البكر
بين الجلد والنفي الا ان يرى الامام ذلك مصلحة في
علي قدر ما يراه واذا زني المريض وحده الرجم رجم وان
كان حده الجلد لم يجلد حتى يبرأ واذا زنت الحامل
لم تحدد حتى تضع حملها وان كان حدهما الجلد فحتى
تتقالي من نفاسها واذا شهد الشهود بحد متقدم
لم يقطعهم عن اقامته بعد هـ عن الامام لا تقبل

منقادة

شهادتهم الا في حد القذف خاصة ومن وطئ اجنبية
فيما دون الفرج عزروا حد على من وطئ جارية ولده
وولد ولده وان قال علمت انها علي حرام واذا وطئ
جارية ابية او امه او زوجته او وطئ العبد جارية
مولاه وقال علمت انها علي حرام حد وان قال ظننت
انها تحل لي لم يحذ ومن وطئ جارية اخيه او عمه
وقال ظننت انها حلال حد ومن زفت اليه غير امرأته
وقتل النساء انها زوجتك فوطئها لا حد عليه
وعليه المهر ومن وجد امرأة على فراشه فوطئها
فعليه الحد ومن تزوج امرأة لا يحل له نكاحها
فوطئها لم يجب عليه الحد ومن اتى امرأة في الموضع
المكروه او عمل عمل قوم لوط فلا حد عليه عند ابي

حنيفة رحم ويعزرو وقالوا رحم هو كالزنا ومن وطئ
 بهيمة فلا حد عليه بل يعزرو ومن زنى في دار الحرب في
 دار البغي ثم خرج اليها لم يقيم عليه الحد **باب حد**
الشرب ومن شرب الخمر فاخذ وريحها موجود فشهد
 الشهود بذلك عليه او اقر فعليه الحد وان اقر
 بعد ذهاب رايحتها لم يحده ومن سكر من النبيذ
 حد ولا حد على من وجد منه رايحة الخمر وتقيتها
 ولا يحده السكران حتى يعلم انه سكر من النبيذ
 وشربه طوعا ولا يحده حتى يزول عنه السكر و حد
 الخمس والسكر في الغر ثمانون سوطا يفرق على اعضا
 كما ذكرنا في الزنا فان كان عبدا فحد اربعون ومن
 اقر بشرب الخمر والسكر مرة رجع لم يحده وثبت

الشرب بشهادة شاهدين وبإقراره مرة واحدة ولا
 تقبل فيه شهادة النساء مع الرجال **باب حد**
القذف اذا قذف الرجل رجلا محصنا او امرأة
 محصنة بصرح الزنا وطالب المذوف بالحد حدة
 الحاكم ثمانين سوطا حرا يفرق على اعضائه ولا يجره
 من ثيابه غيراته ينزع عنه الفرو والحشور وان كان
 عبدا جلده اربعين والا حصان ان يكون المذوف
 حرا عاقلا بالغامسلا عفيفا عن فعل الزنا ومن
 نفي نسب ولد غيره فقال لست لابيك او يا ابن
 الزانية وامه ميتة محصنة وطالب الابن بحده حد
 القاذف ولا يطالب بحده القذف للميت الا من يقع القذف
 في نسبه يذفر واذا كان المذوف محصنا جاز لا يكافى

والعبدان يطالب بالحد وليس للعبدان بطالب مولا
بقذف امته المحرمة وان اقرب بالقذف ثم رجع لم يقبل
رجوعه ومن قال لعزتي يا بنطي لم يحجده ومن قال لرجل
يا ابن ماء السماء فليس بقاذف واذا نسب اليه
او خاله او زوج امته فليس بقاذف ومن وطئ وطئاً
حراماً في غير ملكة لم يحجده قاذفه والملا عن بولد
لا يحجده قاذفها ومن قذف امه او عبداً او كافراً بالزنا
او قذف مسلماً بغير الزنا فقال يا فاسق او يا كافر
او يا حيث عزروا قال يا حمار او خنزير لم يعزّر
والتعزير اكثره تسعة وتثلثون سوطاً واقل ثلث
جلدات وقال ابو يوسف يبلغ بالتعزير خمسة و
سعين سوطاً فاذا راي الامام ان يضم الى الضرب

في التعزير الجبس فعل واشد الضرب التعزير ثم حد الزنا
ثم حد الشرب ثم حد القذف ومن حنك الامام او عززه
فمات فدمه هدر واذا حد المسلم في القذف سقط
شهادته وان ناب وان حد الكافر في القذف ثم اسلم
قبل شهادته **كتاب السرقه وقطع القيرق**
اذا اسرق العاقل البالغ عشرة دراهم او ما قيمته
عشرة دراهم مضروبة كانت او غير مضروبة من حرز
لا يشبهه فيه وجب عليه القطع والعبد والحرة في القطع
سواء ونجيب القطع باقراره مرة واحدة وبشهادة
شاهدين واذا اشترك جماعة في سرقة فاصاب كل
واحد منهم عشرة دراهم قطعوا وان اصابوا اقل
من ذلك لم يقطع ولا يقطع فيما يوجد نافرهما باحداً

في دار الاسلام كل خشب والقصب والحشيش والسمك
والصيد وكذلك لا قطع فيما يتسارع اليه الفساد كالقوا
الرطوبة واللبز واللحم والبطيخ والفواكه على الشجر
والزرع الذي لم يجصد ولا قطع في الاشجار المطربة
ولا في الظنور ولا في سرقة المصنف وان كانت
عليه حلية ولا في الصليب الذهب ولا في الشطرنج
ولا النرد ولا قطع على سارق الصبي الحر وان كان
عليه حلي ولا قطع في سرقة العبد الكبير ويقطع
في سرقة العبد الصغير ولا قطع في دقائر كلهما
الا دقائر الحساب ولا قطع في سرقة كلب ولا فند
ولا دق ولا طبل ولا مزمار ويقطع في الساج
والقنا والابنوس والصندل واذا اتخذ من الخشب

او ان او ابواب قطع فيها ولا قطع على خائن ولا خائنة
ولا نبتاش ولا منتهب ولا مختلس ولا يقطع السارق
من بيت المال ولا من مال للسارق فيه شركة ومن
سرق من ابويه او ولده او ذي رحم محرر منه لم يقطع
وكذلك اذا سرق احد الزوجين من الاخر او العبد
من سيده او من امراة سيده او زوج سيده
او المولي من مكاتبه والسارق من المغنم والحرز على
ضربين حرز لمعني فيه كالبيوت والدور وحرز ^{بالخاف}
فمن سرق شيئا من حرزا ومن غير حرز وصاحبه عنده
يحفظه وجب عليه القطع ولا قطع على من سرق
من حمام او من بيت اذن للناس في دخوله ومن سرق
من المسجد متاعا وصاحبه عنده قطع ولا قطع

على الضيف اذا سرق من اضافه واذا نقب اللص
البيت ودخل واخذ المال وناول له اخر خارج البيت
فلا قطع عليهما وان القاه في ^{الطريق} ثم خرج فاخذه قطع
وكذا ان حمله على حمار فساقه واخرجه واذا
دخل الحرم جماعة فتولى بعضهم الاخذ قطعوا
جميعا ومن نقب البيت وادخل يده فيه واخذ
شيئا لم يقطع وان ادخل يده في صندوق الصير في
او في كمر غيره فاخذ المال قطع ويقطع بين السارق
من الزند ويحسم وان سرق ثانيا قطع رجله
اليسرى فان سرق ثالثا لم يقطع ويخلد في السجن
حتى يتوب واذا كان السارق مثل اليد اليسرى او
اقطع او قطع الرجل اليمنى لم يقطع ولا يقطع السارق

١٥٦
الا ان يحضر المسروق منه فيطالب بالسرقة فان
وهبها من السارق او باعها ابتداء ونقصت قيمتها
من النصاب لم يقطع ومن سرق عينا فقطع فيها
وردها ثم عاد فسرقها وهي بحالها لم يقطع فان تغيرت
عن حالها مثل ان كان غزلا فسرقه فقطع فيرورده
ثم يشح فعاد فسرقه قطع واذا قطع السارق والعين
قائمة في يده ردها وان كانت مالكة لم يضمن واذا ادعى
السارق ان العين المسروقة ملكه سقط للقطع
عنه وان لم يقيم البينة واذا خرج جماعة متغيبين
او واحد بقدر على الامتناع فقصدا قطع الطريق
فاخذوا قبل ان ياخذوا مالا ولا يقتلوا انفسهم
الا انهم حتى يجد ثوابا وان اخذوا مال مسلم

او ذبي والمأخوذ اذا قسم على جماعة اصل كل
واحد منهم عشرة دراهم فصاعدا او ما قيمته
ذلك قطع الامم ايديهم وارجلهم من خلاف
وان قتلوا ولم يأخذوا مالا قتلهم الامم حدا
فان عفى الاولياء عنهم لم يلتفت الى عفوهم
وان قتلوا واخذوا مالا فالامام بالخيار ان شاء
قطع ايديهم وارجلهم من خلاف وقتلهم وصلبهم
وان شاء قتلهم وان شاء صلبهم حبسا
وينبغي بطنه برمح الى ان يموت ولا يصلب اكثر من
ثلاثة ايام فان كان فيهم صبي او مجنون او ذورهم
محرم من المقتوع عليه سقط الحد عن الباقيين
وصار القتل الى الاولياء ان شاؤوا وقاتلوا وان شاؤوا

عفو

١٥٧
عفو وان ياشرف الفعل واحد منهم اجزي الحد
على جماعة عنهم **كتاب الاشربة** الاشربة المحرمة
اربعة الخمر وهي عصير العنب اذا غلا واشتد
وقذف بالزبد والعصير اذا طبخ حتى ذهب اقل
من ثلثيه ونقيع التمر والزبيب اذا اشتد ونبيذ التمر
والزبيب اذا طبخ كل واحد منهما اذ في طبخ حلال وان
اشتد اذا شرب منه ما يغلب على ظنه انه لا يسكره
من غير لهو ولا طرب ولا باس بالخليطين ونبيذ
العسل والتين والحنطة والشعير والذرة حلال
وان لم يطبخ وعصير العنب اذا طبخ حتى ذهب منه
ثلثاه وبقي ثلثه حلال وان اشتد ولا باس بالاشتد
في الدباء والحشم والمزفت والنقير واذا تحللت

الجر حلت سواء صارت خلا بنفسها أو بشيء
طرح فيها ولا يكره تخليها **كتاب الصيد والذبائح**
يجوز الاصطياد بالكلب المعلم والفهد والباري
وسائر الجوارح المألّمة وتعليم الكلب أن يترك
الأكل ثلاث مرات وتعليم الباري أن يرجع إذا
دعوه وإن أرسله كلبه المعلم أو باريه أو صقره
وذكر اسم الله عليه عند إرساله فاخذ الصيد وجرحه
فمات حل أكله وإن أكل منه الكلب لم يؤكل وإن أكل
منه الباري أكل وإذا أدرك المرسل الصيد حيا وجب
عليه أن يذكره فإن تركه تركته حتى مات لم يؤكل
وإن خنقه الكلب ولم يجرحه لم يؤكل وإن شاركه
كلب محوسب أو كلب غير معلم أو كلب لم يذكر اسم الله

١٥٨
عليه لم يؤكل وإذا رمى الرجل سهمًا إلى صيد فسمي
عند الرمي أكل ما أصاب إذا جرحه السهم فمات
فإن أدركه حيًا ذكاه وإن تركه تركته لم يؤكل وإذا
وقع السهم بالصيد فتحامل حتى غاب عنه ولم
يزل في طلبه حتى أصابه ميتا أكل وإن قعد عن طلبه
ثم أصابه ميتا لم يؤكل وإذا رمى صيده فوق في الماء
لم يؤكل وكذلك إن وقع على سطح أو جبل ثم نزل
منه إلى الأرض لم يؤكل وإن عجز الأرض ابتداء أكل
وما أصاب المراض يعرضه لم يؤكل وإن جرحه
أكل ولا يؤكل ما أصابته البندقة إذا مات منها
وإذا رمى إلى صيد فقطع عضوًا منه أكل الصيد
ولم يؤكل العضو وإن قطعه اثلاثًا ولا أكثر مما

أكل كله
يلى العجز وان كان الاكثر مما يلى الراس اكل الاكثر
وله يؤاقل وان قطع من نصف اكل الكل ولا يؤكل
صيد المجوسى والمرتد والوثنى والمحرم ومن
رمى صيدا فاصابه ولم يتخذ ولم يخرج من حيز
الامتناع فرماه آخر فقله فهو للثاني ويؤكل
فان كان الاول يتخذ فرماه الثاني فقله لم يؤكل
والثاني ضامن لقيمته للاول غير ما نقصته جراحته
ويجوز اصطياد ما يؤكل من الحيوان وما لا يؤكل
وذبيحة المسلم والكاتبى حلال ولا يؤكل ذبيحة
المجوسى والوثنى والمرتد ولا يحل من الصيد ذبيحة
المحرم واذا ترك الذابح التسمية عمدا فالذبيحة
ميتة لا يؤكل وان تركها ناسيا اكل والذبح في الحلق

١٥٩
واللثة والعروق التى تقطع في الذكات اربعة الحلقوم
والمرى والوردجان فان قطعها حل الاكل وان قطع
اكثرها فذلك عندى خيفة ره وقال لا بد من
قطع الحلقوم والمرى واحدا الورجين ويجوز الذبح
باللطة والمروزة وبكل شئ انزهر الدم الا السن القائم
والظفر القائم ويستحب ان يجذ الذابح شفرته
ومن بلغ بالسكين الثخاع او قطع الرأس كره له
ذلك ويؤكل ذبيحته وان ذبح الشاة من قفاها
فان بقيت حية حتى قطع العروق جاز ويكره ان
ماتت قبل قطع العروق لم تؤكل وما استأسر
من الصيد فذكاته الذبح وما توخش من النعم
فذكاته العقر والجرح والمسخت في الابل النحر

فان ذبحها جاز ويكره والمستحب في البقر والغنم
الذبح فان نحرها جاز ويكره ومن نحرناقة او ذبح
بقرة او شاة فوجد في بطنها جنينا ميتا لم يؤكل
اشعرا ولم يشعر ولا يجوز اكل كل ذي ناب
من السباع وكل ذي مخالب من الطيور ولا باس
بغراب التزرع ولا يؤكل الا بقع الذي يأكل الحيف ويكره
اكل الضبع والضب والحشرات كلها ولا يجوز اكل لحم
الحمر الا هليسة والبيغال ويكره اكل لحم الفرس عندك
خيفرته وقلا رح ملا يكره ولا باس باكل الارانب
واذا ذبح ملا يؤكل لحمه طهر لحمه وجلده الا جلد الا
دبي والتخيز فان الذكاة لا تعمل فيهما ولا يؤكل من حيوان
الماء الا السمك ويكره اكل الصافي منه ولا باس باكل

١٦٠
الجريث والمارماهي ويجوز اكل الجراد ولا ذكاة له
الاضحية الاضحية واجبة على كل حر مسلم مقيم موسر
في يوم الاضحية عن نفسه واولاده الصغار يذبح عن كل
واحد منهم شاة او يذبح بدنة او بقرة عن سبعة وليس
على الفقير والمسافر اضحية ووقف الاضحية يدخل طلوع
الفجر من يوم النحر الا انه لا يجوز لاهل الامم اكل الذبح حتى
يصلي الامم صلاة العبد فاما اهل الشوادف فيذبحون
بعد طلوع الفجر وهي جائزة في ثلثة ايام يوم النحر ويومنا
بعده ولا يضي بالعمياء والعوراء والعرجاء التي لا تشبه
الى المنسك ولا العجفاء ولا يجوز مقطوعة
الاذن والذنب ولا التي ذهب اكثر اذنها وان
بقي الاكثر من الاذن والذنب جاز ويجوز ان

ان يضحي بالجماء والمحصى والبرباء والثولاء والاشنة
الا من الابل والبقر والغنم بحزى من ذلك الشئ
فصاعدا الا الضان فان الخدع منه يحزى
وياكل من لحم الا صحتة ويطعم الا غنياء والفقراء
ويذخر ويستحب ان لا تنقص الصدقة من الثلث
ويتصدق بجلدها او بعمل منه الة تستعمل في امر
والا فضل ان يذبح احبته بيده ان كان يحسن
الذبح ويكره ان يذبحها الكتابي واذا غلط
رجلان فذبح كل واحد منهما الضحية الاخر اخبر
عنهما ولا ضمان عليهما **كتاب الايمان** الايمان
على ثلاثة اضراب يمين غموس ويمين منعقد ويمين
لغوفا ليمين الغموس وهي الحلف على امر ماض يتعد

الكذب فيه فهذه اليمين ياثم بها ولا كفارة فيها الا
الاستغفار والتوبة واليمين المنعقد ان يحلف على امر
مستقبل ان يفعله او لا يفعله فاذا حنت في ذلك لزمته
الكفارة ويمين اللغو ان يحلف على امر ماض وهو
يظن انه كما قال والامر بخلافه فهذه اليمين ترجوا
ان لا يؤخذ الله تعالى بها صا حراما لقا صدق
اليمين والمكره والناسي سواء ومن فعل المحلوف
عليه مكرها او ناسيا فهو سواء واليمين بالله تعالى
او باسم من اسمائه كالرحمن والرحيم او بصفة
من صفات ذاته كقوة الله وجلاله وكبريائه الا
قوله وعلم الله فانه لا يكون يمينا وان خلف بصفة
من صفات الفعل كغضب الله وسخطه لم يكن خالفا

ومن حلف بغير الله تعالى لم يكن حالفا كالنبي
 عليه السلام والقُرآن والكعبة والحلف بحروف
 القسح وحروف القسم الواو كقوله والله والياء
 كقوله بالله والتاء كقوله تالله وقد تضمن الحروف
 فيكون حالفا كقوله الله لا افعل كذا وقال أبو حنيفة
 اذا قال ^{الله} وحلف ليس بحالف واذا قال اقسم واقسم
 بالله او احلف حلف بالله او اشهد او اشهد بالله
 فهو حالف وكذلك قوله وعهد الله وميثاقه
 او علي نذر الله او ان فعلت كذا فانا يهودي او
 او نصراني او كافر فهو يمين وان قال فعلي غضب الله
 او سخطه او انا زان او شارب خمر او كل ربوا فليس
 بحالف وكفارة اليمين عتق رقبة يجرى فيها ما

يجرى في الظهار وان شاء كسا عشرة مساكين كل
 واحد ثوباً فما زاد اذادناه ما يجرى فيه الصلوة وان
 شاء اطعم عشرة مساكين كالا طعام في كفارة الظهار
 فان لم يقدر على احد هذه الاشياء الثلاثة صام ثلاثة
 ايام متتابعات فان قدم الكفارة على الحنث لم تجزئه
 ومن حلف على معصية مثل ان لا يصلي او لا يحكم اياه
 اوليقتلن فلانا فيدبغى ان يحنث ويكفر عن يمينه
 واذا حلف الكافر ثم حنث في حال الكفر وبعد
 اسلامه فلا حنث عليه ومن حرم على نفسه شيئا
 مما يملكه لم يصير محرماً وعليه ان استباحه كفارة
 يمين وان قال كل حلال على حرام فهو على الطعام و
 الشراب الا ان يسوي غير ذلك ومن نذر نذراً مطلقاً

فعليه الوفاء به فان علق نذره بشرط فوجد الشرط
فعليه الوفاء بنفس النذر وروي ان ابا خيفة
رجع عن ذلك واذا قال ان فعلت كذا فعلي حجة
او صوم سنة او صدقة ما املكه اجزأه من ذلك
كفارة بين وهو قول محمد ومن حلف لا يدخل بيانا
فدخل الكعبة او المسجد او البيعة او الكنيسة لم يحنث
ومن حلف لا يتكلم فقرأ القرآن في الصلوة لم يحنث
ومن حلف لا يلبس ثوبا وهو لا يسه قترعه في الحال
لم يحنث وكذلك اذا حلف لا يركب هذه الدابة وهو
راكبها قتل عنها في الحال لم يحنث فان لبث عليها
ساعة حنث وان حلف لا يدخل هذه الدار وهو
فيها لم يحنث بالقعود حتى يخرج ثم يدخل وان حلف

لا يدخل ارا فدخل ارا خرايا لم يحنث ومن حلف لا
يدخل هذه الدار فدخلها بعد ما انهدمت وصارت
صحرا حنث ولو حلف لا يدخل هذا البيت فدخله بعد
ما انهدم لم يحنث ومن حلف لا يكلم زوجة فلان
ثم كلمتها حنث وان حلف لا يكلم عبد فلان او لا
يدخل دار فلان فباع فلان عبده وداره ثم كلم
العبد ودخل الدار لم يحنث وان حلف لا يكلم
صاحب هذا الطيلسان فباعه ثم كلمه حنث
وكذلك ان حلف لا يكلم هذا الشاب فكله بعد
ما صار شيخا ومن حلف لا يأكل لحم هذا الحمل فاكل
كبشا فاكله حنث وان حلف لا يأكل من هذه
التخلة فهو على ثمرها وان حلف لا يأكل من هذا

البسر فصار طبا فأكله لم يحنت وان حلف
 لا يأكل بسرا فاكل رطبا لم يحنت ومن حلف لا
 يأكل رطبا فاكل بسرا مذنباً حنت عند أبي حنيفة
 ومن حلف لا يأكل لحما فاكل السمك لم يحنت ولو
 حلف لا يشرب من دجلة فشرب منها بآناء لم يحنت
 حتى يكرع منها كوعا في قول أبي حنيفة رح ومن حلف
 لا يشرب من ماء دجلة فشرب منها بآناء حنت ومن
 حلف لا يأكل من هذه الحنطة فاكل من غيرها لم يحنت
 عند أبي حنيفة رح ولو حلف لا يأكل من هذه الدقيق
 فاكل من غيره حنت ولو استغف كما هو لم يحنت
 وان حلف لا يكلم فلانا فكله وهو يحث لسمع
 الا انه نام ثم حنت وان حلف لا يكلمه الا باذنه فاذن

ولم

ولم يعلم بالاذن حتى كلفه حنت وان استخلف الوالي
 رجلا ليعلمه بكل دأع^ط دخل البلد فهو على حال ولا ينة
 خاصة ومن حلف لا يركب دابة فلان فركب دابة
 عبده لم يحنت ومن حلف لا يدخل هذه الدار فوقف
 على سطحها او دخل هليزها^{حيار} حنت وان وقف
 في طاق الباب بحيث اذا غلق الباب كان خارجا
 لم يحنت ومن حلف لا يأكل الشيء فهو على اللحم
 دون الباذنجان والجزير ومن حلف لا يأكل الطبيع
 فهو على ما يطبخ من اللحم ومن حلف لا يأكل الرأس
 فيمينه على ما يكبس في التناير ويباع في المصر ومن
 حلف لا يأكل الخبز فيمينه على ما يعتاد اهل البلد كله
 خبزا فان اكل خبز القطائف وخبزا الارز بالعراق

لم يحنت ومن حلف لا يبيع ولا يشتري ولا يواجر فوكل
 من فعل ذلك لم يحنت ومن حلف لا يتزوج أو لا
 يطلق أو لا يعتق فوكل بذلك حنت ومن حلف
 لا يجلس على الأرض فجلس على بساط أو حصير
 لم يحنت ومن حلف لا يجلس على سرير فجلس على
 سرير فوقه بساط حنت وإن جعل فوقه سريرا
 آخر فجلس عليه لم يحنت وإن حلف لا ينام على فراش
 فنام عليه فوقه قرامحنت وإن جعل فوقه فراشا
 آخر فنام عليه لم يحنت ومن حلف بيمين وقال
 إن شاء الله متصلا بيمينه فلا حنت عليه وإن
 حلف ليأتينته إن استطاع فهذا على استطاع
 الصحة دون القدرة وإن حلف لا يكلم فلانا حينا

أوزمانا

أوزمانا أو الحين أو الزمان فهو على ستة أشهر
 وكذلك الدهر عند أبو يوسف ومحمد رحمهم الله
 وقال أبو حنيفة رحمه الله لا أدري ما الدهر ولو حلف
 لا يكلمه إنا ما فهو على ثلاثة أيام ولو حلف لا يكلمه
 إلا أيام فهو على عشرة أيام عند أبي حنيفة رحمه الله وقال
 الأيام الأسبوع ولو حلف لا يكلمه الشهر فهو
 على عشرة أشهر عند أبي حنيفة رحمه الله وقال
 اثني عشر شهرا وإذا حلف لا يفعل كذا تركه أبدا
 ولو حلف ليفعلن كذا ففعله مرة واحدة برقي
 يمينه ومن حلف لا يخرج امرأته إلا باذنه فأذن
 لها مرة واحدة فخرجت ثم خرجت مرة أخرى
 بغير إذنه حنت ولا بد من الأذن في كل خروج

وان قال الا ان اذن لك فاذن لها مرة واحدة ثم خرجت
بعدها بغير اذنه لم يحث وان حلف لا يتعدى فالفداء
الاكل من طلوع الفجر الى الظهر والعشاء من صلاة الظهر
الى نصف الليل والسحور من نصف الليل الى طلوع الفجر
وان حلف ليقضين فلا ناديه الى قريب فهو مادون
الشهر وان قال الى بعيد فهو اكثر من الشهر ومن
حلف لا يسكن هذه الدار فخرج منها بنفسه وترك
فيها اهله ومناعه حث ومن حلف ليصعد السطح
وليقلبن هذا الحجر ذهبا انعقدت يمينه وحث
عقبها ومن حلف ليقضين فلا ناديه اليوم فقط
ثم وجد فلان بعضه زيوفا وتبهرجة او مستحقة
لم يحث المحالف وان وجدها رصا صا او ستوفة

حث ومن حلف لا يقض دينه درهما دون درهم
فقبض بعضه لم يحث حتى يقبض جميعه متفرقا
وان قبض دينه في وزن لم يتشاغل بينهما الا بعمل
الوزن لم يحث وليس ذلك بتفريق ومن حلف لبائين
البصرة فلم ياتها حتى مات حث في اخر جزء من اجزاء
جونه **كتاب الدعوى** المدعى من لا يجبر على
الخصومة ان تركها والمدعى عليه من يجبر على الخصومة
ولا تقبل الدعوى حتى يذكرك شيئا معلوما في جنسه
وقدره فان كان عينا في يد المدعى عليه كف اخضاها
بشير اليها بالدعوى وان لم يكن حاضرة ذكر قيمتها وان
ارعى عقارا حددته وذكر انه في يد المدعى عليه وانه
بطال به بر وان كان حقا فالدعوى ذكر انه بطال به بر

صحت الدعوى سأل القاضى المدعى عليه عنهما فان
اعترف قضي عليه بهما وان انكر سأل المدعى البيّنة
فان احضرها قضي بهما وان عجز عن ذلك وطلب بين
خصمه استخلف عليها وان قال الى بيته حاضرة
وطلب البين لم يستخلف عندى خيفة ولا ترد البين
على المدعى ولا تقبل بيّنة صاحب اليد في الملك المطلق
واذا انكل المدعى عليه عن البين قضي عليه بالنكول ^{وله}
ما ادعى عليه وينبغي للقاضى ان يقول له انى اعرض
عليك البين ثلثا فان خلفت والا قضيت عليك بما
ادعاه فاذا كرر العرض عليه ثلث مرات فنكل
قضي عليه بالنكول وان كانت الدعوى نكلا لم يستخلف
المنكر عندى خيفة ولا يستخلف فى النكاح

والرجعة والغنى فى الايلاء والرق والاستيلاء
والولاء والحدود والنسب ولا يستخلف
فى ذلك كله الا فى الحدود واذا ادعى اثنان عينا
فى بدار كل واحد يزعم انها له واقاما البيّنة
قضي بهما بينهما وان ادعى كل واحد منهما
نكاح امرأة واقاما البيّنة لم يقض به احدى منهما
ورجع الى تصديق المرأة لاحدهما وان ادعى اثنان
كل واحد منهما انه اشترى منه انه لشترى هذا
العبد واقاما البيّنة فكل واحد منهما بالخيار
ان شاء اخذ نصف العبد بنصف الثمن وان شاء
ترك فان قضى القاضى بينهما وقال احدهما
لا اختار لم يكن للاخر ان ياخذ جميعه وان ذكر

كل واحد منهما تار يخاو مع احدهما قبض فهو
اولي وان ادعى احدهما الشري والاخر هبة
وقبضا واقام البينة ولا تار يخ معهما فالشري
اولي وان ادعى احدهما الشري وادعت امرأة انه
تزوجها عليه فهما سواء وان ادعى احدهما رهنا
وقبضا والاخر هبة فالرهن اولى وان اقام الخارج
البينة على الملك والتاريخ فصاحب التاريخ ^{الابن}
الاولي وان ادعى الشري من واحد واقام البينة
على تاريخين فالاول اولى وان اقام كل واحد
منهما بينة على الشري من اخر وذكر ان تاريخا
فهما سواء وان اقام الخارج البينة على ملك
مورخ واقام صاحب اليد البينة على ملك اقدم

تاريخا

تاريخا كان اولى وان اقام الخارج وصاحب اليد كل واحد
منهما بينة بالتاريخ فصاحب اليد اولى وكذلك
الشئ في الثياب التي لا تنسخ الا مرة واحدة
وكل سبب في الملك لا يتكرر فهو كذلك فان اقام
الخارج البينة على الملك فصاحب اليد بينة
على الشري منه كان اولى فان اقام كل واحد منهما
البينة على الشري من الاخر فلا تاريخ معهما
تهازرت البينات واذا اقام احد المذيعين شأ
هدين والاخر اربعة فهما سواء ومن ادعى قصدا
على غير فحجدا استخلف فان نكل عن البين فمادون
النفس لزومه القصاص وان نكل في النفس حبس ^{حين}
بقر او يحلف وقال لا يلزمه الارش فهما واذا قال

المدعي لم يثبت حاضرة قبل الخصمه اعطه كفيلا
بنفسك ثلثة ايام فان فعل والا امر بلازمته
الا ان يكون غريبا على الطريق فيلازم مقدار مجلس
الفاضي وان قال المدعي عليه هذا الشيء اودعني
فلان الغائب اودعني عندي وعصبته منه
واقام بيته على ذلك فلا خصومة بينه وبين المدعي
وان قال ابتعته من الغائب فهو خصم وان قال
المدعي سرق مني واقام بيته وقال صاحب اليد
دعني فلان واقام البيته لم تدفع الخصومة
وان قال المدعي ابتعته من فلان وقال صاحب اليد
اودعني فلان ذلك سقط الخصومة بغير بيته
واليمين بالله تعالى دون غيره وتؤكد بذكر اوصافه

ولا يستخلف بالطلاق ولا بالعناق ولا يستخلف
اليهودي بالله الذي انزل التوراة على موسى والنصاري
بالله الذي انزل الانجيل على عيسى والمجوسي بالله
الذي خلق النار ولا يحلفون في بيوت عبادتهم
ولا يجب تغليظ اليمين على المسلم برمان ولا
بمكان ومن ادعى انه ابتاع من هذا عبده بالف
فجدا يستخلف بالله ما بينكما بيع قائم فيه ولا
يستخلف بالله ما بعته ويستخلف في الغصب
بالله ما يستحق عليك رده ولا يحلف بالله ما
غصبت وفي النكاح بالله ما بينكما نكاح قائم
في الحال وفي الطلاق بالله ما هي بائن منك
الساعة بما ذكرت ولا يستخلف بالله ما طلقها

واذا كانت دار في يد رجل ادعاهما اثنان احدهما
جميعها والاخر نصفها واقاما البينة فلصاحب
الجميع ثلثة ارباعها ولصاحب النصف ربعها
عند ابى حنيفة رح وقالاهي بينهما اثلاثا ولو كانت
في ايديهما سلمت لصاحب الجميع كلها نصفها ^{عليه}
وجه القضاء ونصفها لاهل وجه القضاء
واذا تنازعا في دابة واقام كل واحد منهما بينة
انها نتجت عنده وذكر تاريخا وسن الدابة يوافق
احد التاريخين فهو اولى وان اشكل ذلك كانت بينهما
واذا تنازعا في دابة احدهما راكبها والاخر متعلق
بلجامها فالراكب اولى وكذلك اذا تنازعا في بعير ^{عليه}
حمل احدهما فصاحب الحمل اولى وكذلك اذا تنازعا

فقيصا

فقيصا احدهما لابسها والاخر متعلق بكفة فلا ^{يس}
اولى واذا اختلف المتبايعان في البيع فادعى احدهما
تمنا وادعى البايع اكثر منه او اعترف البايع بعد
من المبيع وادعى المشتري اكثر منه واقام احدهما
البينة قضى له بها وان اقام كل واحد منهما البينة
كانت البينة المشبهة للزيادة اولى فان لم يكن لكل
واحد منهما بينة قيل للمشتري اما ان ترضى بالثمن
الذي ادعاه البايع والا فسخنا البيع وقيل للبايع اما
ان تسلم ما ادعاه المشتري من المبيع والا فسخنا
البيع فان لم يرضيا استخلف الحاكم كل واحد منهما
على دعوى الاخر يستدعي يمين المشتري فان حلفا
فسخ القاضى بينهما وان نكل احدهما عن اليمين لزمه

دعوي خروا واختلغا في الاجل او في شرط
الخيار او في استيفاء بعض الثمن فلا تخالف
بينهما والقول قول من ينكر الخيار والاجل مع ميمنه
وان هلك البيع ثم اختلفا في الثمن لم يتخالفا ^{عنه}
ابي حنيفة وابي يوسف رح وجعل القول قول
للشري وقال محمد رح يتخالفان ويفسخ البيع
على قيمة الهالك وان هلك احد العبد ^{في} اختلفا
في الثمن لم يتخالفا عند ابي حنيفة رح الا ان يرضى
البائع ان يترك حصة الهالك وقال ابو يوسف
رح يتخالفان ويفسخ البيع في الحى وقيمته
الهالك وهو قول محمد رح واذا اختلف الزوجان
في المهر والادعي الزوج انه تزوجها بالف وقالت المرأة ^{خشي} تزوجني

بالفين

بالفين فايتهما اقام البينة قبلت ببينته فان اقام
البينة فالبينة بينة المرأة فان لم يكن لها بينة
تخالفنا عند ابي حنيفة ولم يفسخ النكاح ولكن
يحكم مهر المثل فان كان مثله ما اعترف به الزوج
او اقل قضى بما قال الزوج وان كان مثله ما ادعت
المرأة او اكثر قضى بما ادعت المرأة ^{المثل} وان كان مهر المثل
اكثرا مما اعترف به الزوج واقل مما ادعت المرأة
قضى لها بمهر المثل واذا اختلفا في الاجارة قبل
استيفاء المعقود عليه تخالفا وترادا وان اختلفا
بعد الاستيفاء لم يتخالفا وكان القول قول المستاجر
مع يمينه وان اختلفا بعد استيفاء بعض المعقود ^{عليه}
تخالفنا وفسخ العقد فيما بقي وكان القول في الماضي

قول المستأجر وان اختلف المولى والمكاتب في مال الكفا
لم ينجى الفاعل عند اى حنيفة رح وقال ارح بخالفان يفسخ
الكتابة واذا اختلف الزوجان في متاع البيت فما
يصلح للرجال فهو للرجل وما يصلح للنساء فهو للمرأة
وما يصلح لهما فهو للرجل وان مات لحدما واختلف
ورثته مع الاخرين يصلح للرجال والنساء فهو لبايع
منهما وقال ابو يوسف يدفع الى المرأة ما يجهر
مثلها والباقي للرجل واذا باع الرجل جارية
فجاءت بولد فادعاه البائع وان جاءت بلاقل
من ستة اشهر من يوم البيع فهو ابن البائع وامه
ام ولد له ونفسه البيع فيه ويرد الثمن وان ادعاه
المشتري مع دعوة البائع او بعده فدعوة البائع

اولى وان جاءت بركة اكثر من ستة اشهر لم تقبل دعوة
البائع فيه الا ان يصدره المشتري وان مات الولد
فادعاه البائع وقد جاءت بركلاقل من ستة اشهر
لم يثبت الا نسب لادم فان مات ادم وادعاه
البائع وقد جاءت بركلاقل من ستة اشهر يثبت النسب
منه في الولد واخذ البائع ويرد الثمن كله في قول
ابن حنيفة وقال لا يرده حصه الولد ولا يرده حصه
الام ومن ادعى نسب احد التوأمين ثبت نسبهما
منه **كتاب الشهادات** الشهادة فرض يلزم
الشهود اداؤها ولا يسعهم كتمانها اذا طلبهم
المدعى والشهادة في الحدود وبغيرها الشاهد
بن الستر والاطهار والستر افضل الا انه يجب ان

يشهد بالمال في الشقة فيقول اخذ ولا يقول سرق
والشهادة على مراتب منها الشهادة في الزنا يعتبر فيها اربعة
من الرجال ولا تقبل فيها شهادة النساء ومنها الشهادة
ببقية الحدود والقصاص يقبل فيها شهادة رجلين
ولا تقبل فيها شهادة النساء وما سوى ذلك من
الحقوق تقبل فيها شهادة رجلين او رجل وامرأتين
سواء كان الحق مالا وغير مال مثل النكاح
والطلاق والوكالة والوصية وتقبل في الولادة
والبكاره وعيوب النساء في موضع لا يطالع عليه
الرجال شهادة امرأة واحدة ولا بد في ذلك كله
من العدالة ولفظة الشهادة فان لم يذكر
الشاهد لفظ الشهادة وقال علم او اتقن لم يقبل

شهادة وقال ابو خنيفة رح يقتصر الحاكم على ظاهر
عدالة المسلم الا في الحدود والقصاص فانه يسأل
عن الشهود وان طعن الخصم فيهم سأل عنهم
وقال لا بد ان يسأل عنهم في السر والعلانية وما
يحملة الشاهد على ضربين احدهما ما ثبت بنفسه مثل
البيع والاقرار والغصب والقتل وحكم الحاكم
فاذا سمع ذلك شاهد او رآه وسعه ان يشهده
وان لم يشهد عليه ويقول شهد انه باع ولا
يقول شهدني ومنه ما لا يثبت حكمه بنفسه مثل
الشهادة على الشهادة فاذا سمع شاهد ايشهد بشئ
لم يحز للسمع ان يشهد على شهادته الا ان يشهده
على شهادته وكذلك لو سمعه يشهد الشاهد على

شهادة لم يسمع للسامع ان يشهد ولا يحل للشاهد
 اذا رأى خطه ان يشهد الا ان يذكر الشهادة الا على
 ولا الملوك ولا المحدود في قذف وان تاب ولا شهادة
 الوالد لولد وولد لولد ولا شهادة الولد لابويه
 واجداده ولا تقبل شهادته احد الزوجين للآخر
 ولا شهادة المولى تبعده ولا لحكاته ولا شهادة الشريك
 لشريكه فيما هو مشتركهما وتقبل شهادة الرجل لاجنه
 وعمه ولا تقبل شهادة مختك ولا نايحة ولا مغنية
 ولا مدمن الشرب على الله ولا من يلعب بالظهور ولا
 مشغب للناس ولا من ياقب بابا من الكبار التي تتعلق
 بها الحذ ولا من يدخل الحمام بغير ازار او ياكل الرثا
 ويتامر بالنرد والسنطرنج ولا من يفعل افعال المستخف

كالبول

كالبول على الطريق والاكل على الطريق ولا تقبل شهادة
 من يظهر سب السلف وتقبل شهادة اهل الاهواء
 الا الخطا بية وتقبل شهادة اهل الذمة بعضهم على
 بعض وان اختلف مللهم ولا تقبل شهادة الجاني على
 الذمي وان كانت الحسنات اغلب من السيئات والرجل
 ممن تجتنب الكباير قبلت شهادته وان ائتم بمعصيته
 وتقبل شهادة الاقلف والخصي وولد الزنا وشهادة
 الخنثى جائرة واذا وافقت الشهادة الدعوي قبلت
 وان خالفها لم تقبل ويعتبر اتفاق الشاهدين في
 اللفظ والمعنى عنداني خيفة رح فان شهد احدها
 بالف والاخر بالعين لم تقبل الشهادة عنداني خيفة
 وعندهما تقبل على الف وان شهد احدها بالف والاخر

بالب وخمسائة والمدعى يدعى الفا وخمسائة قبلت
شهادتهما بالب وإذا شهد بالب فقال أحدهما قضا
منها خمسمائة قبلت شهادته بالب ولم يسمع قوله أنه
قضاء إلا أن يشهد معه آخر ويتبني للشاهد إذا علم
ذلك أن لا يشهد بالفصحى بغير المدعى أنه قبض خمسمائة
وإذا شهد شاهدان أن زيدا قتل يوم الخميس و
شهد آخر أن أنه قتل يوم الثرى بالكوفة واجتمعوا عند
الحاكم لم يقبل الشهادتين فإن سبقت أحدهما ففقط
ثم حضر الأخرى لم تقبل ولا يسمع القاضي الشهادة
على جرح ولا يحكم بذلك ولا يجوز للشاهد أن يشهد
بشيء لم يماينه إلا النسب والموت والنكاح والدخول
وولاية القاضي فإنه يسمعه أن يشهد بهذه الأشياء

إذا أخبره

إذا أخبره بها من ثقبير والشهادة على الشهادة جائزة
في كل حق لا يسقط بالشبهة ولا يقبل في الحدود والقصاص
ويجوز شهادة شاهدين على شهادة شاهدين ولا يقبل
شهادة واحد على شهادة واحد وصفة الأ شاهد
أن يقول شاهد الأصل لشاهد الفرع أشهد على
شهادتي أني أشهد أن فلانا ابن فلان أقر عند
يكد أو أشهدني على نفسه وإن لم يقبل وأشهدني
على نفسه جاز ويقول شاهد الفرع عند الأداء
أشهد أن فلانا أشهدني على شهادته أنه يشهد
أن فلانا أقر عند يكد أقالني أشهد على شهادتي
بذلك ولا يقبل شهادة شهود الفرع إلا أن يموت
شهود الأصل ويقبوا مسيرة ثلاثة أيام فصاعدا

او يرضوا مرضا لا يستطيعون معه حضور مجلس
الحاكم فان عدل شهود الاصل شهود الفرع جاز وان
سكوا عن تعديلهم جاز وينظر القاضي في حالهم
فان انكر شهود الاصل الشهادة لم تقبل شهادة
شهود الفرع وقال ابو حنيفة رح شاهد الزور
يشهر في السوق ولا يعزر وقال يعزر ويحبس
باب الرجوع عن شهادة اذا رجع الشهود عن
شهادتهم قيل الحكم بها سقطت وان حكم بشهادتهم
ثم رجعوا لم يفسخ الحكم ووجب عليهم ضمان ما اتفقوا
بشهادتهم ولا يصح الرجوع الا بحضرة الحاكم واذا
شهد شاهدان بمال فحكم الحاكم به ثم رجعا ضمنا
للمال المشهود عليه وان رجع احدهما ضمن النصف

وان

وان شهد بمال ثلثة فرجع احدهم فلا ضمان
عليه وان رجع اخر ضمن الراجمان نصف المال
وان شهد رجل وامرأتان فرجعت امرأة ضمن
ربع الحق وان رجعتا ضمنا نصف المال وان شهد
رجل وعشرة نسوة ورجع ثمان منهن فلا ضمان
عليهن فان رجعت اخرى كان على النسوة ربع الحق
فان رجع الرجل والنساء جميعا فلي الرجل سدس
الحق وعلى النسوة خمسة اسداس الحق عند ابو حنيفة
رح وقال على الرجل النصف وعلى النسوة النصف
وان شهد شاهدان على امرأة بالنكاح بمقدار
مهر مثلها ثم رجعا فلا ضمان عليهما وكذلك
ان شهدا على رجل بتزويج امرأة بمقدار مهر مثلها

فان شهد اياك من مهر المثل ثم رجعا ضمان الزيادة
وان شهد ابيك بمثل القيمة واكثر ثم رجعا لم يضمنوا
كان باقل من القيمة ضمنا التقصان وان شهدا
على رجل انه طلق امراته قبل الدخول ثم رجعا ضمنا
نصف المهر وان كان بعد الدخول لم يضمنوا وان
شهد انه اعتق عبده ثم رجعا ضمنا قيمته وان
شهد ابقصاص ثم رجعا بعد القتل ضمنا الذية
ولا يقتصر منهما واذا رجع شهود الفرع ضموا وان
رجع شهود الاصل وقالوا لم نشهد شهود الفرع
على شهادتهم اتنا فلا ضمان عليهم وان قالوا شهد
ناهم وغلطنا ضموا وان قال شهود الفرع كذب
شهود الاصل وغلطوا في شهادتهم لم يلتفت الى

ذلك واذا شهد اربعة بالزنا وشاهدان بالاخصان
فرجع شهود الاحصان لم يضمنوا واذا رجع المزكون
عن التزكية فمتموا واذا شهد شاهدان باليمين و
شاهدان بوجود الشرط ثم رجعا فالضمان على
شهود اليمين خاصة **كتاب ديب القاضى** لا يرفع
ولاية القاضى حتى يجتمع في المولى شرائط الشهادة ويكون
القاضى من أهل الاجتهاد ولا بأس بالدخول في القضاء
لمن يثق بنفسه انه يورثي فرضه ويكره الدخول
فيه لمن يخاف العجز عنه ولا يامن على نفسه الخيف
ولا ينبغي ان يطلب الولاية ولا يستألفها ومن
قلد القضاء بسلم اليه ديوان القاضى الذي قبله
وينظر في حال المجوسين فمن اعترف بخور الزنه آياه

ومن انكر لم يقبل قول المعزول عليه الا بيينة فان لم
تقدم البيينة لم يعمل بتخلية حتى ينادي عليه وليستحضر
في امره وينظر في الودائع وارتفاع الوقوف فيعمل
على ما تقوم به البيينة او يعترف به من هو يده ولا يقبل
قول المعزول الا ان يعترف الذي هو في يده ان المعزول
سلمها اليه فيقبل قوله فيها ويجلس للحكم جلوسا
ظاهرا وفي المسجد اولى ولا يقبل هدية الا من ذي
رحم محرم او ممن جرت عادته قبل القضاء بها اثر
ولا يحضر دعوة الا ان تكون عامة ويشهد الجنازة
ويعود المريض ولا يضيف أحد الخصمين دون خصمه
واذا حضر استوي بينهما في المجلس والا فقال ولا
يساز احدهما ولا يشير اليه ولا يلقنه حجة واذا

ثبت

ثبت الحق عنده وطلب صاحب الحق جسر غريمه
لم يعمل بجبسه وامره بدفع ما عليه فان امتنع جبره
في كل دين لزمه بدلا عن ماله حصل في يده كمن المبيع
وبدلا القرض والتمه بعقد كالمهر والكفالة ولا
ولا يجبسه فيما سوي ذلك اذا قال في فقير الا ان
يثبت غريمه ان له مالا فيجبسه شهوينا وثلاثة
ثم يسئل عنه فان لم يظهر له مال حل سبيله ولا يجوز
بينه وبين غريمه ويحلبس الرجل في نكته زوجته
ولا يجبس والدي في دين ولده الا اذا امتنع من الانفاق
عليه ويجوز قضاء المرأة في كل شيء الا في الحدود
والقصاص ويقبل كتاب القاضي الى القاضي في الحق
اذا شهد به شاهدان عنده فان شهدوا على خصم

حكم بالشهادة وكتب بحكمه وان شهدوا بغير حضر
الخصم لم يحكم بها وكتب بالشهادة ليحكم بها المكتوب
اليه ولا يقبل الكتاب الا بالشهادة رجلين او رجل
وامرأتين ويجب ان يقرأ الكتاب عليهم ليعرفوا ما
فيه ثم يختمه ويسلمه فاذا وصل الى القاضي المكتوب
اليه لم يقبله الا بحضور الخصم فاذا سلمه الشهود
اليه نظر الى ختمه فاذا شهدوا ان كتاب فلان القاضي
سلمه اليه في مجلس حكمه وقراه علينا وختمه
فتمجد القاضي وقراه على الخصم والزمه ما فيه ولا يقبل
كتاب القاضي في الحدود والقصاص وليس للقاضي
ان يستخلف على القضاء الا ان يفرض ذلك اليه واذا
رفع الى القاضي حكم قاض مضاه الا ان يخالف الكتاب

او السنن

او الاجماع او يكون قولاً لا دليل عليه ولا يقضي القاضي
على غائب الا ان يحضر من يقوم مقامه واذا حكم ^{حلان}
رجلا ليحكم بينهما ورضيا بحكمه جاز اذا كان ^{بصفته}
الحاكم ولا يجوز تخيم الكافر والعبد والذني والمحدود
في قذف والفاسق والصبي وكل واحد من الحكمين
ان يرجع مالم يحكم عليهما فاذا حكم لونهما واذا
رفع حكمه الى القاضي مضاه ان وافق مذهبه وان
خالفه ابطله ولا يجوز التخيم في الحدود والقصاص
وان حكما في خطأ فقضى الحاكم بالدين ^{قلته} على العاقل
لم ينفذ حكمه ويجوز له ان يسمع البينة ويقضي بالنكول
وحكم الحاكم لا يورثه وولده وزوجه باطل والله
اعلم **كتاب القسمة** ينبغي للامام ان ينصب

قاسما برزقه من بيت المال ليقسم بين الناس بغير اجرة
فان لم يفعل نصب قاسما يقسم بالاجرة ويجب ان يكون عدلا
مامونا عالما بالقسمة ولا يجبر القاضي الناس على قاسم
واحد ولا يترك القسام يشتركون واجرة القسمة على
عدد رؤس الورثة عندى خيفة رح وقال على قدر
الانصاء واذا حضر الشركاء عند القاضي وفي ايديهم
دار او ضيعة ادعوا انهم ورثوها من فلان لم يقسمها
عندى خيفة رح حتى يقيموا البينة على موته وعدد ورثته
وقال يقسمها باعترافهم ويذكر في كتاب القسمة انه
قسمها بقولهم وان كان المال مشترك ما سوى العقار
فادعوا انه ميراث قسمه في قولهم وان ادعوا في العقار
انهم اشتروه قسمه بينهم وان ادعوا الملك لم يذكروا

بغير

كيف انتقل قسمه بينهم وان كان كل واحد من الشركاء
يتنفع بنصيبه قسمه بطلب احدهم وان كان احدهم
يتنفع به والاخر سينضر لقلته نصيبه فان طلب صاحب
الكثير القسمة قسم وان طلب صاحب القليل لم يقسم وان
كل واحد منهم يستنصر له يقسمها الا بتراضهم
ويقسم المروضا اذا كانت من صنف واحد ولا يقسم
المجننين بعضها في بعض وقال ابو حنيفة لا يقسم
الرقيق ولا للجوار لقاوته وقال لا يقسم الرقيق ولا
يقسم حنما ولا بئر ولا رحى الا ان يتراضي الشركاء
واذا حضر وارثان واقام البينة على الوفاة عند
الورثة والدار في ايديهم ومعهم وارث غائب
قسمها القاضي بطلب الحاضرين وينصب للغائب

وكين لا يقبض نصيبه وان كانوا مشيرين لم يقسم مع
 غيبة احدهم وان كان العقار في يد الوارث الغائب
 لم يقسم وان حضر وارث واحد لم يقسم واذا كانت
 دور مشتركة في مضر واحد قسم كل دار على حدة
 في قول ابي جعفر رح وقلا ان كان الاصل لهم قسمة
 بعضها في بعض قسمها وان كانت دار وضعية او دار
 وحائوت قسم كل واحد على حدة وينبغي للقاسم ان
 يصور ما يقسمه ويعدله وبذرعه ويقوم البناء
 ويفرز كل نصيب عن الباقي بطريقه وشربه حتى لا
 يكون لنصيب بعضهم نصيب الاخر فيخلق ثم يكتب
 اسمهم ويجعلها فرعة ويلقب نصيبا بالاول
 والذي يليه بالثاني والثالث على هذا ثم يخرج الفرعة

فمن خرج اسمه اولا فله السهم الاول ومن خرج
 ثانيا فله السهم الثاني ولا يدخل في القسمة الدار
 والدنا بئر الا بئر اضيق فان قسم بينهم ولا احد
 مسيل في ملك الاخر او طريق لم يشترط في القسمة
 فان امكن صرف الطريق والمسيل عنه فليس له ان
 يستغرق ويسيل فنصيب الاخر وان لم يكن
 فسبح القسمة ثانيا واذا كان سفلا علولة وعلو
 لاسفل له او سفلا وعلولة فكل واحد على حدة
 وقسم بالقيمة ولا يعتبر بغير ذلك واذا اختلفا
 المتقاسمون فشهد القاسمان قبلت شهادتهما
 فان ادعى احدهما الغلط وعمران من نصيبه شيء
 في يد صاحبه وقد اشهد على نفسه بالاستيفاء

لا يصدق على ذلك إلا بينة وإن قال استوفيت
حقى ثم قال أخذت مني بعضه فالقول قول خصمه
مع يمينه وإن قال صابني إلى موضع كذا ولم يسلمه
إلى ولم يشهد على نفسه بالاستيفاء وكذب شريكه
تخالفوا فسخت القسمة وإذا استحق بعض نصيب
أحدهما بعينه لا تقسّم القسمة عند أبي حنيفة رحم
ويرجع بحصة ذلك من نصيب شريكه وقال أبو
يوسف تقسّم القسمة **كتاب الأكره** يثبت حكمه
إذا حصل من يقدر على إيقاع ما توعد به سلطان
كان أولضا وإذا أكره الزجل على بيع ماله أو على
شراء سلعة أو على أن يقر لرجل بالف أو بواجب
داره وأكره على ذلك بالقتل أو بالضرب الشديد

أو بالحبس فباع أو اشترى فهو بالخيار إن شاء
أمضوا البيع وإن شاء فسخه ورجع بالمبيع
فإن كان قبض الثمن طوعا فقد أجاز البيع وإن قبضه
مكرها فليس بإجازة وعليه رده إن كان قائما
في يده وإن هلك المبيع في يد المشتري وهو غير مكره
ضمن قيمته ولكره أن يضمن المكره إن شاء ومن
أكره على أن يأكل الميتة أو يشرب الخمر وأكره على
ذلك بحبس أو ضربا وقد لم يحل له إلا أن يكن
بما يخاف منه على نفسه أو على عضو من أعضائه
وإذا خاف ذلك وسعه أن يقدم على ما أكره عليه
ولا يسعه أن يصبر على ما توعد به فإن صبر حتى
أوقعوا به ولم يأكل فهو آثم وإن أكره على الكفر بالله

او على سب النبي لم يقيد او حبس او ضرب لم يكن
ذلك اكراها حتى يكن بامر يخاف منه على نفسه او على
عضو منه فاذا خاف ذلك وسعه ان يظهر ما امره
به ويؤذي فاذا اظهر ذلك وقلبه مطمئن بالايمان
فلا اثم عليه وان صبر حتى قتل ولم يظهر الكفر كان
مأجورا وان اكره على اتلاف مال مسلم بامر يخاف منه
على نفسه او على عضو من اعضائه وسعه ان يفعل
ذلك ولصاحب المال ان يضمن المكره ومن اكره يقتل
على قتل غيره لم يسعه ان يقدم عليه ويصبر حتى
يقتل فان قتله كان اثما والقصاص على الذي اكره ان
كان القتل عمدا وان اكره على طلاق امرأته واعتق
عبده ففعل وقع ما اكره عليه ويرجع على الذي اكرهه

بقيمة العبد وينصف مهر المرأة ان كان قبل الدخول
وان اكره على الزنا وجب عليه الحد عند ابي حنيفة
رح الا ان يكرهه السلطان وقال لا يلزمه
الحد واذا اكره على الردة ذلن بن امرأته منه **كتاب**
السياسة للجهاد فرض على الكفاية اذا قام به فريق
من الناس سقط عن الباقي وان لم يقم به واحد
اتم جميع الناس بتركه وقال الكفار واجب
وان لم يبدؤنا ولا يجب الجهاد على صبي ولا عبد
ولا امرأة ولا مقعد ولا اقطع فان هجم العدو على
بلد وجب على جميع المسلمين الدفع تخرج المرأة بغير
اذن زوجها والعبد بغير اذن سيده واذا دخل
المسلمون دار الحرب فحاصروا مدينة او حصنا

دعوهم الى الاسلام فان اجابوهم كفوا عن قتالهم
وان امتنعوا دعوهم الى اداء الجزية فان بذلوها
فلهم ما للمسلمين وعليهم ما علينا ولا يجوز
ان يقاتل من لم تبلغه دعوت الاسلام الا بعد
ان يدعوه ويستحب ان يدعو من بلغه الدعوة
ولا يجب ذلك وان ابوا الاستغاثوا بالله عليهم
وحاربوهم ونصبوا عليهم المجانيق وحرقوهم
وارسلوا عليهم الماء وقطعوا اشجارهم وافسدوا
زرعهم ولا بأس برميهم وان كان فيهم
مسلم اسير او تاجر وان تترسوا بصبيانكم
او بالاسارى لا يكفوا عن رميهم ويقصدون
الكفار بالرمى ولا بأس باخراج النساء والمصاحف

مع المسلمين اذا كانت عسكرا عظيما يؤمن عليه
ويكفر اخراج ذلك في سيرة لا يؤمن عليها ولا تقتل
المراة الا باذن زوجها ولا العبد الا باذن
سيده الا ان يهجم العدو وينبغي للمسلمين
ان لا يغدروا ولا يغفلوا ولا يمثلوا ولا يقتلوا
لمراة ولا شيخا فانيا ولا صبيا ولا اعمى ولا موقعا
الا ان يكون احدهم قلاء ممن له رأى في الحرب
او تكون المراة ملكة ولا يقتلوا مجنونا وان رأى
الامام ان يصلح اهل الحربا وفريقا منهم
وكان في ذلك مصلحة للمسلمين فلا بأس به فان
صالحهم مدة ثم رآي ان نقض الصلح انفع

بئذ اليهم وقاتلهم فان بدوا بخيانتهم قاتلهم ولم ينبد
اليهم اذا كان ذلك باتفاقهم واذا خرج عبيدهم
الى عسكر المسلمين فهم احرار ولا ناس بان يعلف
العسكر في دار الحرب ويأكلوا ما وجدوه
من الطعام ويستعملوا الخطب ويذهبوا
لذهن وبقائهم بما يجدونه من السلاح كل
ذلك بغير قسمة ولا يجوز ان يبيعوا من ذلك شيئا
ولا يمتثلون ومن اسلم منهم احرز باسلام نفسه
واولاده الصغار وكل ما هو في يده او ودية
في يده مسلم او ذمي وان ظهرنا على الدار فعتاره
فيء واولاده الكبار فيء ولا ينبغي ان يباع السلاح
من اهل الحرب ولا يجهر اليهم ولا يفادون بها

الاسارى

بالاسارى عند ابي حنيفة رح وقال لا يفادون
بهم اسارى المسلمين ولا يجوز المن عليهم واذا
فتح الامام بلدة عنوة فهو بالخيار ان شاء
قسمها بين الغانين وان شاء اقر اهلها عليها
ووضع الخراج عليهم وهو الاسارى بالخيار
ان شاء قتلهم وان شاء استرقهم وان شاء
تركهم احرار اذمة للمسلمين ولا يجوز ان يردهم
الى دار الحرب واذا ارادوا ان يرجعوا ومعهم مواش
فلم يقدروا على نقلها الى دار الاسلام ذبحوها
ولا يعقروها ولا يتركوها ولا يقسم غنمة في دار
الحرب حتى يخرجوها الى دار الاسلام والردة
والعسكر سواء واذا احقهم المدد في دار الحرب

عليها

عليها المسلمون فوجدوها قبل القسمة وهي لهم بعير
شيء وان وجدوها بعد القسمة اخذوها بالقيمة
ان احتوا وان دخل دار الحرب تاجروا فاشترى ذلك
واخرجه الى دار الاسلام فمالكه الاول بالخيار ان
شاء اخذه بالثمن الذي اشتراه به التاجر وان شاء
ترك ولا يملك علينا اهل الحرب بالغلبة مديرتنا وامتلاك
اولادنا ومكاتبينا وامرانا ونلك عليهم بالغلبة جميع
ذلك واذا بقى عبد لمسلم فدخل اليهم فاخذوه لم يملكون
عند ابي حنيفة وان تد بعير اليهم فاخذوه ملكوه واذا
لم تكن للامام جملة يحمل عليها الغنائم قسمها بين
الفائزين قسمة ايداع ليحملوها الى دار الاسلام فتد
يرتفعها منهم في دار الاسلام فيقسمها ولا يجوز

بيع الغنائم قبل القسمة ومن مات من الغانمين في دار
 الحرب فلا حق له في الغنمة ومن مات منهم بعد خروجه
 الى دار الاسلام فنصيبه لو شرته ولا بأس بان
 ينقل الامام في حال القتال ويحرض بالنقل على
 القتال فيقول من قتل قتيلاً فله سلبه او يقول للشرية
 قد جعلت لكم الربع بعد الخمس ولا ينقل بعد احراز الغنمة
 الا من الخمس واذا لم يجعل السلب ما على المقتول من
 ثيابه وسلاحه ومركبه واذا خرج المسلمون من
 دار الحرب لم يخرجهم ان يعلفوا من الغنمة ولا يأكلوا
 منها ومن فضل معه علفا وطعام رده الى الغنمة
 ويقسم الامام الغنمة فيخرج خمسها ويقسم الاربعة
 الاخماس بين الغانمين للفارس سهران وللراجل سهم

للقائل فهو من جملة الغنمة والقائل والغير
 فيه سواء والسلب مع

في قول ابي حنيفة وقال للفارس ثلثة اسهم
 وللراجل سهم واحد ولا يسهم الا لفارس
 واحد والبراذين والعناق سواء ولا يسهم لراجل
 ولا لبغل ومن دخل دار الحرب فارسا فتفق
 فرسه استحق بسهم فارس وان دخل راجلا
 فاشترى فرسا استحق بسهم راجل ولا يسهم
 للملك ولا امرأة ولا ذني ولا صبي ولكن يرضخ لهم
 على حسب سواه الامام واما الخمس فيقسم على ثلثة اسهم
 سهم لليتامى وسهم للمساكين وسهم لاهل البيت
 ويدخل فقراء ذوى القربى فيهم ويقدمون ولا يدفع
 الى اغنيائهم شيئا واما ما ذكر الله تعالى في الخمس
 فانما هو لافتتاح الكلام بذكر اسمهم وسهم النبي

سقط بموته كما سقط الصفي وسهم ذوي القربى كانوا
يستحقونه في زمن النبي ^صم بالنصرة وبعده بالفقر
وإذا دخل الواحد والاثنان الحدار الحرب مغترين
بغير إذن الامم واخذوا شيئاً لم يجز وان دخل جماعة
لها منعة فاخذوا شيئاً مخس وان لم يأذن لهم
الامم وإذا دخل المسلم يد ارا الحرب تاجرًا فلا يجز له
ان يتعرض لشيء من اموالهم ولا دماءهم فان عذر
بهم واخذ شيئاً وخرج به ملكه ملكاً محظوراً
ويؤمر ان يتصدق به وإذا دخل الجري اليها مستأجراً
لم يمكن ان يقيم في دار ناسنة ويقول له الامم ان اقت
تمام السنة وضعت عليك الجزية فان اقام اخذت
الجزية منه وصار ذمياً ولم يمكن ان يرجع الى دار الحرب

وان

وان عاد الى دار الحرب وترك وديعة عند مسلم او ذمياً
او ديناً في ذمتهم فقد صار ذمياً مباحاً بالعود وما في
دار الاسلام من ماله على خطر فان اسرو قتل سقط
ديونه وصارت الوديعة قبلاً وما اوجف عليه المسلمون
من اموال اهل الحرب بغير قتال يصرف في مصالح المسلمين
كما يصرف الخراج وارض العرب كلها ارض عشر وهي ما
بين العذيب الى اقصى حجر باليمن بمهرة الى حد الشام
والستوار ارض خراج وهي ما بين العذيب الى عقبة
حلوان ومن العلت الى عبادان وارض الستوار مملوكة
لاهلها يجوز بيعهم لها ونصرفهم فيها وكل ارض اسلام
اهلها عليها او فتحت غنوة وقسمت بين الغانمين فهي
ارض عشر وكل ارض فتحت غنوة فاقراهلها عليها

فهي ارض خراج ومن احيا ارضا مواتا فهي عندني يوسف
ره مقبرة بجنتها فان كانت من جنت ارض الخراج فهي
خراجية وان كانت من جنت ارض العشر فهي عشرية
والبصرة عنده عشرية يا جماع الصحابة رضي الله عنهم
وقال محمد رحم ان احياها ينيث حفرها او عين استخرجها
او ماء بجلة او الفرات او انهار العظام التي لا يملكها
احد فهي عشرية وان احياها بماء الانهار التي اختفها
الا عجم مثل نهر الملك ونهر زجر فهي خراجية والحي
الذي وضعه عمر رضي الله عنه على السواد من كل جرب
يبلغه الماء قفيزها شتي وهو الصاع ودرهم
من الرطبة خمسة دراهم ومن جرب الكرم
المتصل والتخل المتصل عشرة دراهم وما سوى

ذلك

ذلك من الاضاق بوضع عليها بحسب الطاقة فان لم
تطوقها وضع عليها نقصهم الامم وان غلب على ارض
الخراج الماء او انقطع عنها او اصطلم الزرع افة
فلا خراج عليهم وان عطلها صاحبها فعليه الخرج
ومن اسلم من اهل الخراج اخذ منه الخراج على حاله
ويجوز ان يشتري المسلم ارض الخراج من الذمي ويؤخذ
منه الخراج ولا عشر في الخارج من ارض الخراج والجربة
ضربان جزية توضع بالتراضي والصلح فتقد زجب
ما يقع عليه الاتفاق وجزيرة بين داء الامم وضعتها اذا
غلب الامم على الكفار وافرهم على املاكهم فيضع
على الغني الظاهر الغني وكل سنة ثمانية واربعين
درهما ياخذ منه في كل شهر اربعة دراهم وعلى

المتوسط الحال في كل سنة اربعة وعشرين درهما في كل
شهر درهمين وعلى الفقير المعقل في كل سنة اثني
عشر درهما في كل شهر درهما وتوضع الجزية على اهل الكتاب
والمجوس وعبد الاوثان من العجم ولا توضع على عبدة
الاوثان من العرب ولا على المرتدين ولا جزية على امرأة
ولا جني ولا زمن ولا عبي ولا فقير غير معقل ولا على الرهبان
الذين لا يخاطبون الناس ومن اسلم وعليه جزية
سقطت عنه وان اجتمع حولان تداخلت الجزيتان
ولا يجوز احدات بيعة ولا كنيسة في دار الاسلام
واذا تهدمت الكنائس والبيع القديمة اعادوها
ويؤخذ اهل الذمة بالقيز عن المسلمين في زيتهم
ومراكبهم وسروجهم وقالانسهم ولا يركبون

النجل ولا يعملون بالسلاح ومن امتنع من الجزية او قتل
مسلم او سب النبي عم او زني بمسلة لم ينتقض عهده
ولا ينتقض العهد الا بان يلحقوا بدار الحرب او يقبلوا
على موضع فحار يونا واذا ارتد المسلم عن الاسلام
عرض عليه الاسلام فان كانت له شبهة كشت له
ويحبس ثلثة ايام فان اسلم والا قتل فان قله رجل قبل
عرض الاسلام عليه كره له ذلك ولا شيء على القاتل
واما المرأة اذا ارتدت فلا تقتل ولكن تحبس حتى
تسلم ويحول ملك المرتد عن امواله برذرة والا لراعا
فان اسلم عادت على اهلها حالها وان مات او قتل على
رذرة انتقل ما اكتسبه في حال اسلامه الى ورثته من
المسلمين وكان ما اكتسبه في حال رذرة فنيا وان لحق

بدار الحرب مرتدًا وحكم الحاكم بلحاظه عتق مدبروه
وامتهات اولاده وحلت الديون التي عليه ونقل ما
اكتسبه في حال اسلامه الى ورثته المسلمين ونقص
الديون التي لزمته في حال اسلامه عما اكتسبه في حال
الاسلام وما لزمه من الديون في حال ردة عما
اكتسبه في حال ردة وما يباعه او اشتراه او تصرف فيه
من امواله في حال ردة فهو موقوف فان اسلم صحت
عقوده وان مات او قتل او لحق بدار الحرب بطلت
وان عاد المرتد بعد الحكم بلحاظه الى دار الاسلام
مسلمًا فواجده في يد ورثته من ماله بعينه لخذ
والمرتدة اذا تصرف في ماله في حال ردتها جاز تصرفها
ونصارى بنى تغلب يؤخذ من اموالهم ضعف ما يؤخذ

من المسلمين من الزكوة ويؤخذ من نسائهم ولا يؤخذ
من ضيائهم وما جباه الامم من الخراج ومن اموال
بنى تغلب وما اهداه اهل الحرب الى الامم والجزية تصرف
في مصالح المسلمين فيستد منها الثغور وتبنى القنطر
والجسور وتعطى قضاة المسلمين وعمالهم وعلماؤهم
منها ما يهينهم ويدفع منها الرزاق المقاتلة وذرائعهم
واذا تغلب قوم من المسلمين على بلد وخرجوا عن طاعة
الامم دعاهم الى العود الى الجماعة وكشف عن شبهتهم
ولا يبدؤهم بقتال حتى يبدؤوه فان بدؤوا قاتلهم حتى يفرق
جمعهم فان كانت لهم فئة اجهز على جريحهم واتبع
موليهم وان لم يكن لهم فئة لم يجز على جريحهم واتبع
موليهم ولا ينسب لهم ذرية ولا ينغم مالهم ولا يأس

ان يغاتلوا بسلاحهم ان لحاق المسلمون اليه ويجبس
الامم اموالهم ولا يزردها عليهم ولا يقسمها حتى يوبوا فتردها
عليهم وما جباه اهل البغي من البلاد التي غلبوا عليها
من الخراج والعشر لم يخذله الامم منهم ثانيا فان كانوا
صرفوه في حقه اخري من اخذ منه وان لم يكونوا صرفوه
في حقه اتي اهلها فيما بينهم وبين الله تعالى ان يعيدوا
ذلك **كتاب حنبر والاباحه** لا يحل للرجال لبس الحرير
ويحل للنساء ولا لباس يتوسده عند خيفة رحم وقل
رحم يكره توسده ولا لباس يلبس الذباج في الحرب عندها
ويكره عند خيفة رحم ولا لباس يلبس للحم اذا كان
سداه ابريسا ولحمه قطنا او خزا ولا يجوز للرجال
التخلي بالذهب والفضة الا الخاتم من الفضة والمنطقة

وحلية الشيف من الفضة ويجوز للنساء التخلي بالذهب
والفضة ويكره ان يلبس الصبي الذهب والحرير ولا يجوز
الاكل والشرب والادتهان والتطيب في انيه الذهب
والفضة للرجال والنساء ولا لباس باستعمال انيه
الترجاج والبلور والعقيق ويجوز الشرب في الاناء المفض
عند الخيفة رحم والركوب على الشرج المفض والمكوث
على السير المفض ويكره التعشير في المصحف والنقط
ولا لباس تحلية المصحف وتفنن المسجد وزخرفته بماء
الذهب ويكره استخدام الحصىان ولا لباس بخصاء
البركائم واتزاء الحير على الخيل ويجوز ان يقبل في الهدية
والادان قول الصبي والعبد ويقبل في المعاملات قول
الفاسق ولا يقبل في اخبار الدنان ان الا قول العدل

ولا يجوز ان ينظر الرجل من الاجنبية لوجهها وكيفية
فان كان لا يبا من الشهوة لا ينظر الى وجهها الا لاجل
ويجوز للقاضي اذا اراد ان يحكم عليها وللشاهد اذا اراد
الشهادة عليها النظر الى وجهها وان خاف ان يشترى
ويجوز للطبيب ان ينظر الى موضع المرض منها وينظر الرجل
من الرجل المجمع بدنه الا العورة ويجوز للمرأة ان تنظر
من الرجل الى ما ينظر الرجل اليه منه وتنظر المرأة من المرأة
الى ما يجوز للرجل ان ينظر اليه من الرجل وينظر الرجل
من امته التي تحل له وزوجه الى فرجها وينظر الرجل
من ذوات محارمه الى الوجه والرأس والصدر وال
والعضدين ولا ينظر الى بطنها وظهورها ولا يبا من
بشر ما جاز له ان ينظر اليه وينظر الرجل من مملوكة

الغير الى ما يجوز ان ينظر الرجل اليه من ذوات محارمه
ولا يبا من بشر ذلك اذا اراد البشري وان خاف ان
يشترى والخص في النظر الى الاجنبية كالفعل ولا يجوز للملك
ان ينظر من سبده الا الى ما يجوز للاجنبي النظر اليه
منها ويعزل عن امته بغير اذنها ولا يعزل عن زوجته الا
باذنها ويكره الاحتكار في قوات الادميين والبهائم
اذا كان ذلك في بلد يكثر الاحتكار باهله ومن احتكر
غلة ضيعته او ما جليه من بلد اخر فليس بمحتكر ولا ينبغي
للسلطان ان يشترى على الناس ويكره بيع السلاح في ايام
الفتنة ولا يبا من بيع العنبر من يعلم منه انه يتخذ خمر
كتاب الوصايا الوصية غير واجبة وهي مستحبة ولا
يجوز الوصية لو ارث الا ان يجزها الورثة ولا يجوز بما

زاد على الثلث ولا للقاتل ويجوز ان يوصي المسلم للكافر
والكافر للمسلم وقبول الوصية بعد الموت فان قبلها
الوصي له في حال الحياة او ردها فذلك باطل ويستحب
ان يوصي الانسان بدون الثلث واذا اوصى الى رجل فقبل
في وجه الموصي وردها في غير وجهه فليس يرد وان
ردها في وجهه فهو رد والموصي يملك بالقبول الا في مثل
واحدة وهي ان يموت الموصي ثم يموت الموصي له قبل القبول
فيدخل الموصي برفق ملك ورثته ومن اوصى الى عبد او كافر
او فاسق اخرجهم القاضى من الوصاية ونصب غيرهم
ومن اوصى الى عبد نفسه وفي الورثة كبار لم تقع الوصية
ومن اوصى الى من يعز عن القيام بالوصية ضم اليه
القاضى غيره ومن اوصى الى اثنين لم يجز لاحدهما ان

ينصرف دون صلاحه عند اخيعة ومحمد رحم الا
في شراء كفن الميت وتجهيزه وطعام الضغائر وكوتهم
وردد ربيعة بعينها وقضاء الدين وتنفيذ وصية
بعينها وعق عبيد بعينه والتصوم في حقوق
الميت ومن اوصى لرجل بثلث ماله والاخر بثلث
ماله فالثلث بينهما نصفان وان اوصى لاحدهما
بثلث والاخر بالسدس فالثلث بينهما اثلاثا
وان اوصى لاحدهما بجميع ماله والاخر بثلث ماله قلم
يجز الورثة فالثلث بينهما على اربعة اسهم عند
يوسف ومحمد رحم وقال ابو خيفة رحم الثلث بينهما
نصفان ولا يضرب ابو خيفة للموصي له بما زاد على
الثلث الا في الحمامات والسماينة والدرهم المرسل

ومن اوصى وعليه دين يحيط بماله لم تجز الوصية
الا ان يتر الغرماء من الدين ومن اوصى بنصيب
ابنه فالوصية باطلة وان اوصى بمثل نصيب ابنه
جازت فان كان له ايتان فاللوصى له الثلث ومن
اعتق عبدا في مرضه او باع وحايبا او وهب قذك
كله وصية يعبر من الثلث ويضرب برمع اصحاب
الوصايا فان حايبا تم اعتق فالحايبة اولى عنداني
خيفة رحم وان اعتق ثم حايبا فهما سواء وقالوا الحق
اولى في المستثنين ومن اوصى بسهم من ماله فله اخس
سهم الورثة الا ان ينقص من السدس فيتم له الثلث
ومن اوصى بجزء من ماله قبل للورثة اعطوه ما شئتم
ومن اوصى بوصايا من حقوق الله قدمت الفرائض

منها قدمها الموصى واخرها مثل الحج والزكاة والكفارة
وما ليس بواجب قدم منه ما قدمه الموصى ومن اوصى
بجدة الاسلام اجحوا عنه رجلا من بلدة الحج راكبا
فان لم يبلغ الوصية النفقة اجحوا عنه من حيث تبلغ
ومن خرج بلدة حاجا فان في الطريق فاوصى ان يحج
عنه حج عنه من بلدة عنداني خيفة رحم ولا يضح وصية
الصبي والمكاتب وان ترك وفاء ويجوز للموصى الرجوع
عن الوصية فاذا صرح بالرجوع او قال او فعل ما يدل
على الرجوع كان رجوعا ومن حدد الوصية لم يكن رجوعا
وهو قول محمد رحم ومن اوصى لجيرانه فهم الملائمون
عنداني خيفة رحم ومن اوصى لاصهاره فالوصية لكل ذي
رحم محرم من امراته ومن اوصى لاختانه فالختن زوج

كل ذات رحم محرم منه ومن اوصى لا قربة له فالوصية
للاقرب فالاقرب من كل ذي رحم محرم منه ولا يدخل
فيهم الوالدان والولد ويكون للاثنتين فصاعدان فان
اوصى بذلك وله عمان وخالان فالوصية لعينه عند
الحقيقة رحم وان كان له عم وخالان فللعمة النصف
والخالين النصف وقال ارحم الوصية لكل من
ينصب الي اقصي ارب له في الاسلام والقيس و
البعيد فيه سواء ومن اوصى لرجل بثلاث دراهم
او ثلث غنمه فهلك مثلثا ذلك وبقي ثلثه وهو يخرج
من ثلث ما بقي من ماله فله جميع ما بقي وان اوصى
له بثلاث شياء فهلك ثلثا ما اوصى بها وهو
يخرج من ثلث ما بقي من ماله لم يستحق الا ثلث

ما بقي من الثياب والفرق من اوصى لرجل
بالف درهم وله مال عين ودين فان خرج الف
من ثلث العين دفعت الى الموصي له وان لم يخرج
دفع اليه ثلث العين وكل ما خرج شيء من الذين اخذ
ثلثه حتى يستوفي الف ويجوز الوصية للحمل
وبالحمل اذا وضع لا قل من ستة اشهر من يوم الوصية
ومن اوصى لرجل بجارية الاحملها صحت الوصية
والاستثناء ومن اوصى لرجل بجارية فولدت بعد
سوت الموصي ولدا قبل ان يقبل الموصي له ثم قبلوها
يخرجان من الثلث فلهما الموصي له وان لم يخرجها
من الثلث ضرب بالثلث فاخذ ما يخصه من جميعها
عند ابي يوسف ومحمد رحم وقال ابو حنيفة رحم يأخذ

ذلك من الام فان فضل شيء اخذه من الولد ويجوز
الوصية بخدمة عبده وسكنى داره سنين معلومة
ويجوز ذلك ابد افا ان خرجت رقبة العبد من الثلث
سلم اليه لخدمته وان كان كامال له غيره خدم العبد
للوارثة يومين والموصى له يوما فان مات الموصى له
عاد الى الورثة واذا مات الموصى له في حياة الموصى
بطلت الوصية واذا اوصى لولد فلان فالوصية بينهم
الذكر والانثى فيها سواء وان اوصى لورثة فلان
فالوصية بينهم للذكر مثل حظ الانثيين ومن اوصى
لزيد وعمر وبنك ماله فاذا عمر وميت فالثلث كله
لزيد وان قال ثلث مالى بين زيد وعمر وزيد ميت
كان لعمر ونصف الثلث ومن اوصى لرجل بثلث ماله

وكامل

ولا مال له ثم اكتسب مالا استحق الموصى له ثلث ما يملكه
عند الموت **كتاب الفرائض** للمجمع على توريثهم من
الذكر عشرة الابن وابن الابن وان سفل والاب والجد
ابو الاب وان علا والاخ وابن الاخ والعم وابن العم
والزوج ومولى النعمة ومن لاث سبعة البنت وبنت
الابن والام والجددة والاخت والزوجة ومكرلة النعمة
ولا يرث اربعة المملوك والقاتل عمدا كان او خطأ
من المقتول والمرثء واهل ملتين شتى والفروض المحدودة
في كتاب الله عز وجل ستة النصف والربع والثلث و
الثلثان والثلث والسدس فالنصف فرض خمسة
البنت وبنت الابن اذا لم يكن بنت الصلب والاخت
لا ب وام والاخت لا ب اذا لم يكن اخ لا ب وام

والزوج اذا لم يكن لليت ولد ولا ولد ابن والربع فرض
 الزوج مع الولد وولد الابن والزوجة والنرجات اذا
 لم يكن لليت ولد ولا ولد ابن والثلث فرض الزوجات مع
 الولد وولد الابن والثلثان فرض كل اثنتين فصاعدا
 ممن فرضه النصف الا الزوج والثلث للام اذا
 لم يكن لليت ولد ولا ولد ابن ولا اثنان من الاخوة
 والاخوات فصاعدا ويفرض لها في مسئلتين ثلث
 ما بقي بعد فرض الزوج والزوجة وهما زوج
 وابوان او زوجة وابوان وهو لكل اثنتين فصاعدا
 من ولد الام ذكر وهم وانما هم فيه سواء والشد
 فرض سبعة لكل واحد من الابوين مع الولد
 وولد الابن وهو للام مع الاخوة والاخوة وهو

للجدات

للجدات والجد مع الولد وولد الابن ولبنات الابن
 مع بنت الصلب وللأخوات لأب مع الاختلاب
 وامة والواحد من ولد الام وتسقط الجدات بالام
 والجد ^{والامة} والاخوة بالاب ويسقط ولد الام باربعة
 بالولد وولد الابن والاب والجد واذا استكمل
 البنات الثلثين سقطت بنات الابن الا ان يكون
 معهن او بازائهن او اسفل منهن ابن ابن فيعصبهن
 واذا استكمل الاخوات لأب وامة الثلثين سقطت
 الاخوات لأب الا ان يكون معهن اخ لهن فيعصبهن
 واقرّب العصبات البنون وبنوهم ثم الاب ثم الجد
 ثم بنو الاب وهم الاخوة ثم بنو الجد وهم الاعمام
 ثم بنو اب الجد واذا استوى بنو اب في درجة

والا بنات بالاب ٤

فاؤلاهم من كان من أب وامر والابن وابن الابن والا
 خوة يقاسمون اخواتهم للذكر مثل حظ الانثيين ومن
 عداهم من المصبات ينفرد بالميراث ذكورهم دون
 اناتهم واذا لم يكن عصبة من النسب فالمصبة
 مولى المقتول اقرب عصباء المولى ونحو الام من
 الثلث الى الستدس بالانثيين فصاعدا من الاخوة
 والاحوات والفاضل عن فرض البنات لبني الابن
 واخواتهم للذكر مثل حظ الانثيين والفاضل عن
 فرض الاختين من الاب والام للاخوة والاحوات
 من الاب للذكر مثل حظ الانثيين واذا ترك
 بنتا وبنات ابن وبني ابن فلينت النصف والباقي
 لبني الابن واخواتهم للذكر مثل حظ الانثيين وكذلك

الفاضل من فرض الاخت اب وامر لبني الاب وبنات الاب
 للذكر مثل حظ الانثيين ومن ترك ابني عم احدها
 اخ لامة فلا يخ السدس وما بقي بينهما والمشاركة ان ترك
 المرأة زوجها واما او جدة واخوة من ام واما من اب
 وامر فللزوجة النصف والامة السدس ولولد الام
 الثلث ولا شيء للاخوة للاب والامة والفاضل عن فرض
 ذوي السهام اذا لم يكن عصبة مردود عليهم بقدر
 سهامهم الا على الزوج والزوجة ولا يرث القاتل
 من المقتول والكفر كله ملء واحدة ينوارث براهله
 ولا يرث المسلم الكافر ومال المرتد لو رثته من المسلمين
 وما اكتسبه في حال ردته يكون فيئا واذا غرق جماعة
 او سقط عليهم حائط فلم يعلم من مات منهم او لا

فان كان له اب وامر والابن وابن الابن والا
 خوة يقاسمون اخواتهم للذكر مثل حظ الانثيين ومن
 عداهم من المصبات ينفرد بالميراث ذكورهم دون
 اناتهم واذا لم يكن عصبة من النسب فالمصبة
 مولى المقتول اقرب عصباء المولى ونحو الام من
 الثلث الى الستدس بالانثيين فصاعدا من الاخوة
 والاحوات والفاضل عن فرض البنات لبني الابن
 واخواتهم للذكر مثل حظ الانثيين والفاضل عن
 فرض الاختين من الاب والام للاخوة والاحوات
 من الاب للذكر مثل حظ الانثيين واذا ترك
 بنتا وبنات ابن وبني ابن فلينت النصف والباقي
 لبني الابن واخواتهم للذكر مثل حظ الانثيين وكذلك

باب حساب الفرائض اذا كان في الفريضة نصف

ي في المسئلة

ونصف ونصف وما بقى فاصلها من الاثنين وان كان

كزوج واخت

فيها ثلث وما بقى او ثلثان فاصلها من ثلاثة وان

كأم وعم

كان فيها ربع وما بقى او ربع ونصف فاصلها من أربعة

كزوجة وعصبة

وان كان فيها ثمن وما بقى او ثمن ونصف فاصلها

كزوجة وابن

من ثمانية وان كان فيها نصف وثلث او نصف

كأم واخت

وسدس فاصلها من ستة ونقول الى سبعة و

كأم وبنت

ثمانية وتسعة وعشرة واذا كان مع الربع سدس

كزوج واختين لابن واختين لأم

او ثلثان او ثلث فاصلها من اثني عشر ونقول

كزوج وبنتين

الى ثلثة عشر وخمسة عشر وسبعة عشر واذا

كزوجة واختين لابن واختين لأم

كان مع الثمن ثلثان او سدس فاصلها من أربعة

كزوجة ووجهة أي مع الابن

وعشرين ونقول الى سبعة وعشرين فاذا انقسمت

كزوجة وبنتين وابن

المسئلة

والمسئلة في الفريضة

المسئلة على الورثة فقد صحت وان لم ينقسم سهام كل

ورثي عليهم فاضرب عددهم في اصل المسئلة وعو

ان كانت عائلة وما خرج منه صحت المسئلة كما مر

واخوين للمرأة الربع سهم والاخوات ما بقى ثلاثة اسهم

ولا ينقسم عليهما فاضرب اثنين في اصل المسئلة تكون

ثمانية ومنها تضع المسئلة فان وافق سهامهم

عددهم فاضرب وفق عددهم في اصل المسئلة كما مر

وسنة اخوة للمرأة الربع سهم والاخوة ثلاثة فاضرب

ثلث عددهم في اصل المسئلة ومنها تضع المسئلة فان لم

ينقسم سهام فريقين او ثلاثة او اكثر فاضرب احد

الفريقين في الاخر ثم ما اجمع في الفريق الثالث ثم

ما اجمع في اصل المسئلة فان تساوت الاعداد

اجزا احدها عن الآخر كما رأيت واخوين فاضرب
اثنين في اصل المسئلة فان كان احد العددين جزءاً
من الآخر اغني اكثر عن اقل كاربعة سنوة واخوين
اذا ضربت الاربعة اجزاك عن الآخرين فان وافق
احد العددين الآخر ضربت وفق احدهما في جميع الآخر
نتم ما اجتمع في اصل المسئلة كاربعة سنوة وستة اعوام
فالسنة توافق الاربعة بالانصاف فاضرب نصف
احدهما في جميع الآخر ثم في اصل المسئلة تكون ثمانية
واربعين ومنها تصح فاذا صحت المسئلة فاضرب سهام
كل وارث في التركة ثم اقسام ما اجتمع على ما صحت
منه الفريضة بخرج حق الوارث فاذا لم تقسم
التركة حتى مات احد الورثة فان كان ما يصيبه من

الميت الاول ينقسم على عدد ورثته فقد صحت المسئلة
فما صحت منه الاولى وان لم تنقسم صحت فريضة الميت
الثاني بالطريقة التي ذكرناها ثم ضربت احد المتلين
في الاخرى ان لم يكن بين سهام الميت الثاني وبين صحت
منه فريضته موافقة فان كان بينهما موافقة
فاضرب وفق المسئلة الثانية في الاولى فما اجتمع صحت
منه المستلثان وكل من كان له من المسئلة الاولى شيء
مضروب فيما صحت منه المسئلة الثانية ومن كان له
من المسئلة الثانية شيء مضروب في تركة الميت الثاني
فاذا صحت مثله المناسبة واردت معرفة ما يصيب
كل واحد من حساب الدراهم فسمت ما صحت منه المسئلة
على ثمانية واربعين فاخرج اخذنا من سهام

كل وارث حبة والله اعلم
كتبه العبد الضعيف الخفيف الحقير الى رحمة ربه
الغني مراد بن ولي وائمه في اليوم الثلاثاء
عشر من شهر شعبان المبارك من شهر
سنة ثمان وعشرين والالف من الهجرة
النبوية المصطفوية وصلى الله عليه وسلم
وعلى اله
تم بلطف الله وعونه و
حسن توفيقه اللهم اغفر لكاثرته وللمن
دعاه بالمغفرة ولوالديه
امين يارب العالمين
رحمتك يا ارحم
الرحيمين

قال الفقيه ابو الليث الغيبة على اربعة اوجه في وجه هي كفة وفي وجه هي نفاق
 وفي وجه هي معصية وفي وجه هي مباح **فاما الوجه الذي هو كفر** فهو اذا اعتاب
 المسلم فقبل له لا تغيب فيقول ليس هذا غيبة لاني صادق فيه فقد استحل
 حرم بالادلة القطعية واستحلال ما ثبت حرمة بالادلة القطعية كفر **واما الوجه**
الذي هو نفاق فهو ان يغيب انسانا فلا يستخبره عند من يعرفه انه يريد به فلا
 فهو غيبة ويرى من نفسه انه تورع عن الغيبة فهذا نفاق **واما الوجه الذي هو معصية** فهو
 ان يغيب انسانا ويستخبره ويعلم انها معصية فهو عاص وعليه التوبة **واما الوجه**
الذي هو مباح فهو ان يغيب انسانا فاسقاما معلنا بفسقه او صاحب بدعة لان غيبة
 الفاسق والمبتدع ليس بغيبة وان اعتاب الفاسق ليحذر الناس عن الفسق
 يشاب عليه لانه يكون من قبيل النهي عن المنكر **وقال علي بن ابي طالب** اذكر الفاجر بما فيه
 لي يحذره الناس وثلاثة لا يكون غيبتهم غيبة سلطان الظالم وفاسق المعلن وصاحب
 بدعة يعني لا يكون ذكر ظلمهم فسرهم وبدعتهم غيبة ولو ذكر شيئا من غير المذكور
 مساهم يكون غيبته

